

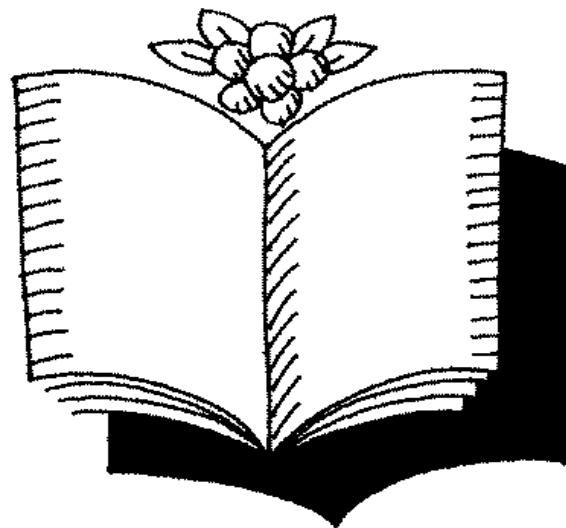
الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

# النحو والدلالة

مُدخل للدراسة المعنوي النحوي-الدلالي



دار الشروق



الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

# النحو والدلالة

## مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي



دار الشروق





# النحو والدلالة

مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي



الطبعة الأولى

١٤٢٠ - ٢٠٠٠ م

جامعة جستنون الطبيعية مستعمرة

دار الشروق

استلام العلامة عام ١٩٦٨

القاهرة: ٨ شارع سفيون المצרי - رابعة العدوية - مدينة نصر  
ص. ب: ٣٣: البانوراما - تليفون: ٠٢٣٩٩٤٤ - فاكس: ٠٢٣٧٥٦٧٤٢  
بيروت: ص. ب: ٦٤٨: مارف: ٣١٥٨٥٩٣ - ٨١٧٢١٣ -  
فاكس: ٨١٧٧٦٥٤٦١ (٤٦١)



الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

# النحو والدلالة

مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي

دار الشروق





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي ۚ ۲۵ وَيَسِّرْ لِي أُمْرِي ۚ ۲۶  
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي ۚ ۲۷ يَفْقَهُوا قَوْلِي ۚ ۲۸﴾

صدق الله العظيم





## كلمة في البدء

«... فالنحو ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون باللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأياً واحداً، النحو مشتملة الفنانيين والشعراء، والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين يبدعون النحو؛ فالنحو إبداع».

الدكتور  
مصطفى ناصف





## مقدمة الطبعة الثانية

هذه هي الطبعة الثانية من هذا الكتاب أقدمها للقراء المتخصصين بعد نفاذ الطبعة الأولى بزمن طويل، وكانت الطبعة الأولى في سنة ١٩٨٣، وكانت أظن أن الكتاب بذلك قد استنفذ غايته، وأدى ما رجوته منه، ولكن الحاج كثير من طلاب العلم، وكثير من الزملاء المخلصين على دعاني إلى تقديمها مرة أخرى للقارئ العربي.

وقد كانت استجابة أبناء الحقل اللغوي لهذا الكتاب أول صدوره مما يبعث على الرضا، ويفضي إلى غير قليل من السرور. فقد تفضل الزميل الكريم الدكتور يحيى أحمد أستاذ علم اللغة المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب في جامعة الكويت بعرض هذا الكتاب والتعريف به وتوجيهه بعض الملاحظات عليه في المجلة العربية للعلوم الإنسانية شتاء عام ١٩٨٤، وكان عمله هذا مما أثلج صدرى، وجعلنى أشعر بأننى أسير فى طريق صحيح.

وقد عقدت حلقة دراسية موسعة عن هذا الكتاب فى أوائل عام ١٩٨٥ بكلية دار العلوم جامعة القاهرة تولاها المرحوم الدكتور محمد فتحى أستاذ علم اللغة المساعد بكلية دار العلوم، ودارت مناقشة واسعة من المتخصصين فى اللغة والنحو والأدب والنقد الأدبى، وأبدى عدد منهم ملاحظات طيبة يمعنى خوف الشاء على النفس من ذكرها. ولكن هذه الملاحظات كان لها من الأثر الطيب فى نفسى ما جعلنى أرتبط بموضوع هذا الكتاب فيما أنتجه بعد ذلك من أعمال.

وقد كانت استجابة كثير من الزملاء فى مجال الدرس الأدبى أكثر وضوحا من الزملاء فى مجال الدرس اللغوى إذ تلقى بعضهم ما أشرت إليه فى البحث الأخير من هذا الكتاب، وهو ما أطلقت عليه «المرتكز الضوئى» فى القصيدة، واحتفى به، وطبقه فى بعض أعماله.



كل هذا يدعوني اليوم أن أقدم لزملائي، وأبنائي الطلاب في الدراسات العليا هذا الكتاب مرة أخرى آملاً أن يجعلوا فيه بعض ما يشغلهم ويجيب عن بعض الأسئلة لديهم أو يثير عدداً منها، وأملاً أيضاً أن يكون وقوعه على نفوسهم مثل وقوعه على نفوس إخوان لهم سبقوهم في السنوات التي انقضت منذ ظهوره الأول حتى الآن.

لقد كانت الفكرة التي شغلتني في هذا الكتاب هي تمايز النحو والدلالة تعانقاً حميمًا بحيث يكون الفهم الصحيح للنحو هو الفهم الصحيح للأساس الدلالي الذي يقوم عليه النص، وظللت قراءاتي بعد ذلك تغذى هذه الفكرة وتقويها، مما يؤكّد أن هذه الفكرة صائبة وتحتاج إلى متابعة.

لقد كان التفكير في الأدب يقوم على النظر إليه بوصفه جُمالاً . يقول ريتشارد. م. أوهمان : إن العمل الأدبي - بلا خلاف - مؤلف من جمل ، معظمها منظم تنظيماً جيداً ، وكثير منها منحرف ( لا بالمعنى الانتقادي ) وبعضاً غير مكتمل ، ومنذ تقرر هذا ، فإن مجاهوداً قليلاً في التفكير في الأدب بوصفه جمالاً ربما يؤدي إلى البصيرة التي تنظر للأدب على أنه كذلك .

ولكن هناك اتجاهًا واضحًا الآن ينظر للعمل الأدبي على أنه نص بحيث تصبح الجملة هي وحدة هذا النص ، وأيًّا ما كان فإن كل عنصر في بنية النص يمثل جزءاً في بناء دلالته ، سواءً كان عنصراً صوتياً أم صرفيًا أم نحوياً . ولما كان «النحو» في مفهومه العام هو مجموعة القواعد المتنوعة المتعددة التي تحكم بنية نص ما ، فإنه يسُوغ لنا أن نطلق على هذه المجموعة كلها مصطلح «النحو» . والتفسير الدلالي لأى نص يقوم على معطيات «مفرداته» المؤلفة في «نظام» لغته ، وهذا التأليف في الوقت نفسه يُكون سياقه اللغوي الخاص به ، ويبينه بروابطه وعلاقاته ، ويحدد أبعاده النصية .

لقد تناول بعض الباحثين قديماً وحديثاً أهمية «النحو» في تفسير دلالة النص وبينوا ضرورة الاعتماد عليه في كشف خصائص الأساليب . يقول رينيه ويلك : «إن دارس الأسلوب لا يمكنه التقدم في حقله ما لم يلم بالنحو بكل فروعه : بالصوتيات ، وعلم الأصوات الدالة ، بالصرف ، والتركيب ، وعلم المعاجم ، وعلم المعاني »<sup>(١)</sup> . ويقول

(١) رينيه ويلك ، مفاهيم نقدية : ٤٣١ (ترجمة د. محمد عصافور - عالم المعرفة - الكويت).



رومان چاكوبسون: «إن القوة الشعرية للنحو قد لاحظها من قبل كل من اللغويين والشعراء». وينقل عنه چون كوبين أيضاً: «إن المصادر الشعرية الكامنة في البناء الصرفي والتركيبي للغة أى شعر النحو وتتجه الأدبي، ونحوية الشعر لم يُعترف بها من قبل النقاد إلا نادراً، وأهملت إهتماماً يكاد يكون تماماً من قبل اللغويين، وعلى العكس فإن الكتاب المبدعين عرفوا غالباً الاستفادة بجانب عظيم منها».<sup>(١)</sup> ويؤكد چاكوبسون أن «النحو» هو الركيزة التي يرتكز عليها المعنى.<sup>(٢)</sup>

لقد خصص چاكوبسون فصلاً من كتابه «مقالات في علم اللغة العام» لدور قواعد النحو في بنية النص الشعري، سواء توافقت الجملة الشعرية مع القواعد أم انحرفت عنها، ويقول إنه إذا تخطت الجملة القواعد نحوية، فإنها تحول إلى كلمات متجاورة، ذلك لأن العلاقة وثيقة بين النحو والمعنى. ويضرب مثلاً على ذلك بالجملة الشهيرة التي استخدمها تشومسكي تدليلاً على درجة من درجات «النحوية» عديمة اللون خضراء نائم في غضب، وهي: «أفكار Colorless green ideas sleep furiously. Grammaticalness» إذ كتب معلقاً:

إذا فككتنا العبارة فسوف نجد لدينا «مسندنا إليه» في صيغة الجملة «أفكار» يستدل له حدث «نائم». وكل من المسند إليه والمسند له وصف، فالآفكار عديمة اللون وخضراء، والنوم الهادئ في غضب. وأيا كانت درجة «النحوية» هذه الجملة أو

(١) چون كوبين، بناء لغة الشعر: ٢٠٩ (ترجمة د. أحمد درويش. دار المعارف عام ١٩٩٣) وينقل چون كوبين في هذا الفصل «أنظمة الكلمات» كثيراً من آراء رومان چاكوبسون في كتابه «مقالات في علم اللغة العام»، كما ينقل آراء بعض الشعراء مثل أراجون الذي يقول: «ليس هناك شعر ما لم يكن هناك تأمل في اللغة، وفي كل خطوة إعادة خلق لهذه اللغة، وهو ما يتضمن تحطيم الأطر الثابتة للغة وقواعد النحو وقوانين المقال». ويلاحظ أن الشعر يتميز بأنه «متجاوز» متناظمة، وأن الشعر الفرنسي في مجلمه يبدو محترماً للقواعد نحوية، والمخالفات تبدو دائمًا حية إلى حد ما حتى مالارميه الذي يبدو أنه كان يبحث معتمدًا في «المجاوزة» نحوية عن المصدر الرئيسي لكتاباته الشعرية، وكان يقول عن نفسه «أنا تركيبي». ولقد كانت بعض قصائده من خلال خرقها للقواعد التركيب تتحدى المعقولة. ويبدو أن الشعراء الفرنسيين استجابوا لنصيحة هيجو: «التركوا النحو في سلام».

(٢) السابق، وانظر أيضاً، فاطمة الطبال بركة، النظرية الأسلوبية عند رومان چاكوبسون: ٧٨ (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع عام ١٩٩٣).



درجة قبولها، فإنها تبقى في نظر چاكوبسون جملة، وتحتفظ في وضعها هذا بطبقة أولى من طبقات المعنى، لأنها مع هذا تحترم العرف النحوي هنا من حيث العلاقات. أما إذا انتهكت النحو بأن تكتب هكذا «غضب في هادئة خضراء لها تنام اللون عديمة أفكار» فلن تكون - والحال هكذا - جملة ولن يكون لها معنى، ولكنها مجرد كلمات متظاهرة.

إذن «التعليق» بين الكلمات هو الذي يكسب الجملة معناها، أما الكلمات الحرة، أو المستقلة فلن تكون كذلك. وإن بدا بعض أنواع الشعر الحديث كذلك، أى كلمات متظاهرة، على المتلقى أن يركبها بطريقته الخاصة ليقيم بينها نوعاً من العلاقة تكسبها معنى. (ويرى چاكوبسون أن العبارة تكون ذات معنى إذا كان يمكن عرضها على معيار الحقيقة، وفي رأيه أن العبارات «النحوية» ينطبق عليها ذلك. فمثال تشومسكي ذو معنى، لأننا نستطيع أن نتساءل إذا ما كان صحيحاً أو غير صحيح وجود أفكار لا لون لها خضراء تنام في غضب، وأن تكون الإجابة: لا. هذا غير صحيح<sup>(١)</sup>). ومن الواضح أن چاكوبسون هنا يهتم بما يطلق عليه «القوانين الاختيارية» مع «التعليق» النحوي.

إننا الآن أمام قضيتيْن مهمتين في إكساب الجملة معناها، أو لاهما: التعليق النحوي، والأخرى هي درجة القبول ومدى موافقتها للحقيقة الوضعية أو الابتعاد عنها. وقد حفلت الدراسة اللغوية في تراثنا بإشارات لامعة إلى هاتين القضيتيْن قد تكون متناثرة أحياناً، أو تمر عابرة أحياناً أخرى، ولعل هذا الكونها مستقرة في الوعي معترفاً بها.

أما «التعليق» النحوي ودوره المهم في عقد التركيب فقد كان منطلقاً وأصحا لتناول «الكلام» في موروثنا النحوي «أن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً، وإذا قررتها بما يصلح؛ حدث معنى، واستغنى الكلام»<sup>(٢)</sup>. والمعنى لا يحصل

(١) چون كوبن، بناء لغة الشعر: ١٣٠، وانظر أيضاً ٢١١، ٢١٢، وقارن بما في النظرية الألسنية عند رومان چاكوبسون ص ٧٨.

(٢) المبرد، المقتصب ٤/ ١٢٦ (تحقيق الأستاذ عبد الخالق عضيمة).



من الكلمات المستقلة، أو الكلمات الحرة، بل يُجْنِي من «الكلام»؛ لأن الكلام وإنما وضع للفائدة، والفائدة لا تَجْنِي من الكلمة الواحدة، وإنما تَجْنِي من الجملة ومدارج القول<sup>(١)</sup>. وقد أورد ابن فارس تعريفين للكلام فقال: «زعم قوم أن الكلام ما سمع وفهم... وقال قوم: الكلام حروف مُؤلْفَة دالة على معنى». وعقب قائلاً: «والقولان عندنا متقاريان لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف (كلمات) مُؤلْفَة تدل على معنى»<sup>(٢)</sup>. وأهم وسائل التعليق: الإسناد، ولو تغريد الكلام منه «لكان في حكم الأصوات التي يُتَعَقَّبُ بها»<sup>(٣)</sup> كما يقول الزمخشري.

وهذه الإشارات كثيرة، ولكنها متناثرة، أما الذي جعل منها نظرية فيتناول النص وفهم أسراره، وإدراك خباياه، فهو عبد القاهر الجرجاني في كتابه الذي لم تستكشف أبعاده بعد.. على كثرة ما قيل عنه - وهو كتاب «دلائل الإعجاز». ولعلنا لا نضيف إليه فضلاً إذا قلنا إن طريقة في المحاجة تكاد تتفق معها طريقة رومان چاكوبسون، فإن السابق لا يشبهه باللاحق. وسوف اختار من كلامه نصاً يتشابه مع كلام چاكوبسون عن عبارة تشومسكي الشهيرة الآنفة. يقول عبد القاهر:

(وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُ الْإِنْسَانُ وَيَجْعَلَهُ عَلَى ذِكْرِهِ، أَنَّهُ لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَتَعَلَّمُ الْفَكْرُ  
بِمَعْنَى الْكَلْمَ أَفْرَادًا وَمَجْرِدَةً مِنْ مَعْنَى النَّحْوِ، فَلَا يَقُولُ فِي وَهْمٍ وَلَا يَصْحُ فِي عَقْلٍ  
أَنْ يَتَفَكَّرَ مُتَفَكِّرٌ فِي مَعْنَى «فَعْلٍ» مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ إِعْمَالَهُ فِي «اسْمٍ»، وَلَا أَنْ يَتَفَكَّرَ  
فِي مَعْنَى «اسْمٍ» مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرِيدَ إِعْمَالَ فَعْلٍ فِيهِ، وَجَعَلَهُ فَاعِلًا لَهُ أَوْ مَفْعُولًا، أَوْ  
يَرِيدُ فِيهِ حَكْمًا سَوْيًا ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، مَثَلُ أَنْ يَرِيدَ جَعَلَهُ مُبْتَدِئًا أَوْ خَبِيرًا أَوْ صَفَةً أَوْ  
حَالًا أَوْ مَا شَاكِلَ ذَلِكَ . وَإِنْ أَرَدْتَ أَنْ تُرِي ذَلِكَ عَيْنَانِكَ فَاعْمَدْ إِلَى أَيِّ كَلَامٍ شَتَّتَ،  
وَأَزْلَلَ أَجْزَاءَهُ عَنْ مَوَاضِعِهَا، وَضَعَهَا وَضَعَا يَمْتَنَعُ مَعَهُ دُخُولُ شَيْءٍ مِنْ مَعْنَى النَّحْوِ  
فِيهَا، فَقُلْ فِي :

قفالیک من ذکری حبیب و منزل

(١) ابن جنی، الخصائص /٢ ٣٤١ (تحقيق محمد على النجار، مطبعة دار الكتب المصرية عام ١٩٥٢م).

(٢) ابن فارس، الصالحي: ٤٨ (تحقيق السيد أحمد صقر).

<sup>٣٤</sup> (الزمخشري، المفصل، ٢٤).



«من قضا حبيب ذكرى منزل» ثم انظر هل يتعلّق مثلك فكر بمعنى الكلمة منها؟ واعلم أنّي لست أقول إنّ الفكر لا يتعلّق بمعانٍ الكلم المفردة أصلًا، ولكنّي أقول إنّه لا يتعلّق بها مجردة من معانٍ النحو ومنطوقاً بها على وجه لا ينأى معه تقدير معانٍ النحو وتوكيدتها فيها»<sup>(١)</sup>.

والذى يكسب هذا النص قيمة وقدرًا أنه ليس نصاً عابراً أو إشارة طارئة، بل هو نص جاء في سياق نظرية متكاملة عند عبد القاهر الجرجاني في النظر إلى النص وتفسيره، وهذا التفسير يقوم على معطيات النحو ومعانٍه، وينبني على «التعليق» الذي شرحه عبد القاهر شرحاً وافياً إذ يقول:

«واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، وينبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل، ولا يخفى على أحد من الناس، وإذا كان كذلك، فربنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبها، ما معناه وما محصوله؟ وإذا نظرنا في ذلك؛ علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر، أو تبيع الاسم اسمًا على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له أو بديلاً منه، أو تحيي باسم بعد تمام كلامك على أن يكون صفة أو حالاً أو تمييزاً، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو استفهاماً أو عنياً، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك، أو تريده في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر، فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى، أو بعد اسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف. وعلى هذا القياس. وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلا لأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه، وكان ذلك كلّه مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء، وما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفتة، فإن بذلك أن الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلمة تترتب في النطق بسبب ترتب معانٍها في النفس، وأنها لو خلت من معانٍها حتى تتجرّد أصواتاً وأصداءً حروف لا

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤١٠ (قراءه وعلق عليه محمود محمد شاكر. مكتبة الخارجى بالقاهرة).



وَقَعْ فِي ضَمِيرِهِ، وَلَا هُجُسٌ فِي خَاطِرِهِ أَنْ يَجْبُ فِيهَا تَرْتِيبٌ وَنَظَمٌ، وَأَنْ يَجْعَلَ لَهَا أُمْكَنَةً وَمَنَازِلَ، وَأَنْ يَجْبُ النَّطْقُ بِهَذِهِ قَبْلَ النَّطْقِ بِتِلْكَ»<sup>(١)</sup>.

فَإِذَا أَضَفْنَا إِلَى كَلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ أَنَّ «الْلَّفْظَ» يَسْتَفْاعِلُ مَعَ «الْمَعْنَى النَّحْوِيِّ» مِنْ فَاعِلَيَّةٍ أَوْ مَفْعُولَيَّةٍ أَوْ حَالَيَّةٍ . . إِلَخْ، بِمَا يَحْتَسِبُ هَذَا الْلَّفْظُ بِعِينِهِ إِذَا كَانَ فَاعِلًا مَثَلًا مَعْنَى جَدِيدًا لَا يَكْتَسِبُ لَفْظًا آخَرَ فِي الْوَظِيفَةِ نَفْسِهَا، وَبِمَا يَحْتَسِبُ هَذَا الْمَعْنَى نَفْسِهِ بِاِختِلَافِ الْفَعْلِ الَّذِي يَكُونُ فَاعِلًا لَهُ، وَبِاِختِلَافِ السِّيَاقِ النَّصِيِّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ، أَقُولُ: إِذَا أَضَفْنَا هَذَا الْجَانِبَ إِلَى كَلَامِ عَبْدِ الْقَاهِرِ اكْتَمَلَ نَظَرِيَّتِهِ فِي التَّفْسِيرِ الدَّلَالِيِّ الْقَائِمِ عَلَى نَظَرِيَّةِ النَّظَمِ . وَقَدْ أَشَارَ عَبْدُ الْقَاهِرِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذَا فِي سِيَاقِ حَدِيثِهِ عَنْ «الْمَفْعُولِ» حِيثُ يَقُولُ:

«إِنَّ الْكَلَامَ يَخْرُجُ بِذِكْرِ «الْمَفْعُولِ» إِلَى مَعْنَى غَيْرِ الَّذِي كَانَ، وَإِنَّ وَزَانَ الْفَعْلَ قَدْ عَدَى إِلَى مَفْعُولٍ مَعْهُ، وَقَدْ أَطْلَقَ فَلَمْ يَقْصِدْ بِهِ إِلَى مَفْعُولٍ دُونَ مَفْعُولٍ وَزَانَ الْاسْمُ الْمَخْصُوصُ بِالصَّفَةِ مَعَ الْاسْمِ الْمُتَرَوِّكِ عَلَى شَيْئِهِ كَقُولُكَ: «جَاءَنِي رَجُلٌ ظَرِيفٌ» مَعَ قُولُكَ «جَاءَنِي رَجُلٌ» فِي أَنْكَ لَسْتَ فِي ذَلِكَ كَمَنْ يَضْسِمُ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى وَفَائِدَةٍ إِلَى فَائِدَةٍ، وَلَكِنْ كَمَنْ يَرِيدُ هُنْهَا شَيْئًا وَهُنْهَا شَيْئًا آخَرَ، فَإِذَا قَلْتَ: «ضَرَبَتْ زِيدًا» كَانَ الْمَعْنَى غَيْرُهُ إِذَا قَلْتَ «ضَرَبَتْ» وَلَمْ تَزِدْ «زِيدًا». وَهُكُمْ كَيْنَ أَبْدًا كَلَمَّا زَادَتْ شَيْئًا وَجَدَتِ الْمَعْنَى قَدْ صَارَ غَيْرَ الَّذِي كَانَ . وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ صَلَحَ الْمَجَازَةُ بِالْفَعْلِ الْوَاحِدِ إِذَا أَتَى بِهِ مَطْلَقًا فِي الشَّرْطِ وَمَعْدِي إِلَى شَيْءٍ فِي الْجَزَاءِ كَقُولِهِ تَعَالَى :

**﴿إِنَّ أَخْسَتُمْ أَخْسَتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾** [سورة الإسراء: الآية ٧]

وَقُولُهُ عَزَّ وَجَلَّ: **﴿وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَارِينَ﴾** [سورة الشَّعْرَاءَ: الآية ١٣٠].

مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الشَّرْطَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْجَزَاءِ مِنْ حِيثُ كَانَ الشَّرْطُ سَبِيلًا وَالْجَزَاءُ مُسَبِّبًا، وَأَنَّهُ مَحَالٌ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ سَبِيلًا لِنَفْسِهِ، فَلَوْلَا أَنَّ الْمَعْنَى فِي **﴿أَخْسَتُمْ﴾** الشَّانِيَةِ غَيْرُ الْمَعْنَى فِي الْأُولَى، وَأَنَّهَا فِي حَكْمِ فَعْلِ ثَانٍ، لَمْ يَسْأَغْ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(١) السابق، ٥٥، ٥٦.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ٥٣٣، ٥٣٤.



فال فعلان متهددان في الصيغة والمادة وإن سادهما إلى ضمير المخاطبين **(أحسّتم)**، ومع ذلك اختلف معناهما لدخول الثاني في علاقة جديدة إذ تعلق به جار و مجرور **(لأنفسكم)** فاختلف معناه عن الأول، ولذلك لا يصح أن يقال: «إن أحسّتم لأنفسكم أحسّتم لأنفسكم»، لأن معنى الفعلين سيكون واحداً في الحالتين. كما لا يصح أن يقال: «إن أحسّتم أحسّتم» إلا أن يضم في الثاني شيء ليس في الأول كأن يكون المقصود: إن أحسّتم أحسّتم (بحق) مثلاً، وهنا يلزم في النطق تغيير التنفيم حتى يبرز هذا المعنى المضمر. ومن هنا ندرك أن **(بطشتم جمّارين)** يختلف في المعنى عن **(بطشتم)** لأن الحال مع الفعل الثاني تفاعل مع الفعل وفاعله بعلاقة جديدة ليست موجودة في **(بطشتم)** وحده.

وهكذا الأمر في تداخل العلاقات وتفاعلها من حيث ذكر المفعول مع الفعل وفاعله؛ ومن هنا لا يصح في التفسير أن يؤخذ اللفظ وحده معزولاً عن سياقه الخاص أو العام. والسياق الخاص هو تعليقه في جملته وعلاقته التبادلية مع ما يكون معه جملة، والسياق العام هو النص كله، فالكلمة في نص يكون لها دلالة تختلف عن دلالتها في نص آخر. وبهذا يبني المعنى ويتکامل معًا بوصفها جزءاً من منطوقات أكبر، إذ يرى «أن الجمل في الأدب تتكامل معًا بوصفها جزءاً من منطوقات أكبر، وتتكامل هذه المنطوقات مع وحدات أكبر حجماً، وهكذا حتى تصل إلى كامل العمل»<sup>(١)</sup>. وعندما تسأله بتفنيست: ما المعنى؟ أجاب بأنه قدرة الوحدة اللغوية على التكامل مع وحدة من مستوى أعلى، ومعنى الكلمة يتحدد بالتأليفات التي تتحقق بها وظيفتها اللغوية، أي أنه مجموع علاقتها الممكنة بكلمات أخرى<sup>(٢)</sup>.

وأما القضية الأخرى التي يتوقف عليها إكساب الجملة معناها، وهي «درجة القبول» النحوى ومدى موافقتها للحقيقة الوضعية أو الابتعاد عنها، وهي ما يكون «المجاز» في العمل الأدبي، فقد تناولها سيبويه في أول مدونته التحوى الكبرى «الكتاب» في أحد النصوص الأمهات التي تعد بذرة لنظرية كبرى في الدلالة،

(١) ترجمة تودورف: The Poetics of Prose: الفصل الأول اختيار وترجمة سعيد الغانم ضمن كتاب اللغة والخطاب الأدبي ص ٤٧ . (المركز الثقافي العربي عام ١٩٩٣).

(٢) السابق نفسه.



وأعني به النصّ الذي ساقه تحت عنوان «باب الاستقامة والإحالة من الكلام»، وهو النصّ الذي أقمت عليه المبحث الثاني من هذا الكتاب، وأكملته ببعض آخر من سيربيويه سوف يراه القارئ في هذا المبحث نفسه.

إن ما يشغلني هو أن تكون لدينا نحن العرب نظرية خاصة تقوم على معطيات ثقافتنا التي نحصلها من تراثنا ومن تجارب الآخرين في الوقت نفسه، أي أن يكون لنا كيان خاص نؤمن به ونتقى ونعتز، لا أن نظل أتباعاً للآخرين في كل شيء. وأرجو أن تكون هذه الرسالة واضحة من خلال هذا الكتاب.

والله من وراء القصد وهو حسيبي ونعم الوكيل.

محمد حماسة عبد اللطيف





## مقدمة الطبيعة الأولى

تلتفى في البحث اللغوي المعاصر مناهج النحو ومناهج الدلالة، بحيث صار يجمعهما في بعض الاتجاهات العلمية منهج واحد. وتکاد مشكلات هذا المجال تدور حول الإجابة عن هذه التساؤلات: ما الفروق الدقيقة، إن وجدت، بين الطواهر النحوية والدلالية؟ وإذا كانت هناك فروق، فما العلاقة بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية للقواعد؟ ومن ثم، أيجب أن يعمل العنصر النحوي بوصفه مُزوًداً داخليا input للعنصر الدلالي؟ وأي عنصر نحوی يقوم بذلك: العنصر العميق أم العنصر السطحي؟ أو أيجب أن يعكس الوضع بحيث ينظر إلى العنصر الدلالي بوصفه ناتجاً أو مُخرجاً output للعنصر النحوي؟ وهناك دراسات كثيرة في الوقت الراهن حول هذه التساؤلات، وهي تكشف تعقد البحث في هذا المجال وأهميته في الوقت نفسه.

ومن هنا كانت ضرورة البحث في اللقاء «النحو والدلالة»، غير أنني قصدت منه إلى أمرين: أولهما الكشف عن هذا الجانب المهم في تراثنا النحوي، ومدى اهتمام علمائنا القدماء به، وثانيهما أن يكون هذا البحث - وهذا هو الغرض الأهم - مدخلاً لدراسة «المعنى النحوي الدلالي» حتى يعود للنحو العربي دوره الفعال في فهم النص وكشفه. وقد كان النحو العربي منذ نشأته الأولى مهتماً بالمعنى، يعتقد به وبدوره في التعقييد. وهناك تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة. ويشكل هذا التفاعل بينهما، مع الموقف المعين، المعنى الدلالي للمجملة كلها. والجملة هي الغاية الأولى لكل نظام نحوی، إذ يعمل على كشف تركيبها، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطقية لها والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلى الذي يحكمها. والنحو من اللغة كالقلب من الجسم الإنساني - كما يقول تشومسكي - وإذا كان القلب يمد الجسم الإنساني



بالدم الذي يكفل له الحياة؛ فإن النحو يمد الجملة بمعناها الأساسي الذي يكفل لها الصحة، ويحدد لها عناصر هذا المعنى.

ولقد ظهرت دراسات مستقلة في العربية عن علم الدلالة، فضلاً عن فصول خاصة بها في بعض كتب علم اللغة. وقد انحصر جهد أصحاب هذه الدراسات - مع قلتها - في دلالة المفرد المعجمية منذ أول كتاب صدر في هذا الفرع من العلم سنة ١٩٥٨م - وهو كتاب دلالة الألفاظ للدكتور إبراهيم أنيس - إلى آخر كتاب صدر في هذا الفرع حتى الآن، وهو كتاب «علم الدلالة» (١٩٨٢) للدكتور أحمد مختار عمر. ومع أهمية البحث في هذا الجانب وضرورته في واقع الأمر، فإننا لا نتكلّم بالفروقات بل بالجمل، ودلالة المفرد المعجمية تتوقف على استعماله في تراكيب مختلفة، أي في علاقات نحوية، حتى إن بعض علماء اللغة المحدثين يرى أن معنى الكلمة ما لا يمكن تحديده إلا بمعرفة معدل الاستعمالات اللغوية من ناحية ومعدل استعمالات الأفراد والفئات في مجتمع واحد من ناحية أخرى. ومعدل الاستعمالات اللغوية يعني حصر التراكيب التي ترد فيها الكلمة. أي أنه يريد أن يقول إن الوصول إلى المعنى الحقيقي للكلمة يكاد يكون مستحيلاً، ولذلك تبقى الحاجة إلى البحث في الدلالة التركيبية أو «المعنى النحوي الدلالي» مطلباً قائماً ملحّاً.

- ولعل تهَبِّ الباحثين من مجال الدلالة التركيبية، وهو ما يسمى أيضاً بالمعاني النحوية، يرجع إلى الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة، فإن الجملة قد تصاغ بصيغة معينة وتتحتمل عدة معانٍ مختلفة، بعضها بطريق التضمن، وبعضها بطريق الالتزام، وبعضها بطريق الدلالة المباشرة، وبعضها بطريق الإيحاء أو الرمز إلى آخره. وتزداد الصعوبة إذا انتقلنا إلى مجال الأدب، وبخاصة الشعر، فإن دلالة التركيب فيه طبقات بعضها فوق بعض، وكلما كان النص جيداً ازدادت طبقات المعنى فيه تعداداً، فأى دلالة من هذه الدلالات المتعددة يحدد الدارس؟

وأنت أعتقد - مع هذا - أن ما أسميه هنا «المعنى النحوي الدلالي» مطلب ضروري، لأنه - حتى مع تعدد المعانٍ للجمل أو تركيبها - يقدم تفسيراً طبقية مهمة من طبقات المعنى، وهي الطبقة الأولى من طبقات تفسيره. والطبقة الأولى هي الأساس الذي يبني عليه ما يليه من طبقات، ولا يمكن فهم ما يبعدها إلا بفهمها أولاً، ومعرفة مداخلها، وأسسها التي تنبع منها. ومهما يكن من أمر، فإن



هذا البحث محاولة أردت منها أن تكون مدخلاً لدراسة المعنى النحوي الدلالي، وهو مجال يحتاج إلى تكثيف الجهد وتكافتها وتتوفر الباحثين عليه.

وقد كان منطلي فيتناول هذا البحث بعض النصوص التي رأيتها مهمة لهذا الغرض من كتاب سيبويه وكتاب عبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم. وقد حاولت مناقشة هذه النصوص مناقشة تحليلية كافية في ضوء فهم جديد لقيمة هذه النصوص، ولم أعتسف في ذلك، ولم أحملها ما لا تحتمل، أو أردها على ما لا تريده. وقد دعمت هذا الفهم بما يلائمه من معطيات بعض الاتجاهات اللغوية المعاصرة، وبخاصة نظرية التحوين التوليدية *The theory of transformational-generative grammar* وقد قرر كثير من الباحثين أن آراء هذه المدرسة التحوينية التوليدية - وقد يكون ذلك لما تهدف إليه من النحو الكلى أو العالمي *Universal grammar* - تلتقي في بعض مبادئها - مع شيء من الإجمال - ببعض الأفكار في النحو العربي القديم.

غير أنني أود في بادئ الأمر أن أؤكد أنني من وراء هذا أن أضفي على النحو العربي ثوب الجدة والمعاصرة، أو أسقط عليه بعض الآراء الحديثة وهو لها رافض، أو أقول - من جانب آخر - بأن النحو العربي فضفاض بحيث يتسع لاستيعاب كل وجهات النظر المتعاقبة في البحث اللغوى، أو أقول بهذا الأسلوب إننا يجب أن نكتفى بما لدينا اكتفاء مطلقاً فنصمّ آذاناً عن كل الدعوات الجديدة في مجال البحث الحديث.

إن النحو العربي قديم. هذه حقيقة. وهو مرتبط بالفصحي التي قعدها في مبدأ نشأته ومراحل اكتماله. هذه حقيقة أخرى. وال الحاجة إليه باقية ما بقيت الفصحي التي قعدها. ومستوى العربية الفصحي - برغم كل شيء - يعيش بينما في مظاهر مختلفة لا نستطيع - بل لا نرضى - أن نتخلى عنه. وإذا تكون العودة الوعائية إلى النحو العربي القديم دائماً ضرورية، وتكون محاولة النظر إليه من زوايا مختلفة مطلوبة تحليلية، وكشفاً، وإعادة تصنيف إذا كان ذلك مطلباً ضرورياً وغاية ملحة. ومهما ألبستنا النحو القديم ثوب الجدة والمعاصرة، فلن يغير ذلك منه شيئاً مادام أسلوب تناوله لا يتغير في سياقه وظروفه الخاصة.



وإسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه بطريقة متعسفة أو على بعض أصوله ومسائله لا يضفي على شيء منها قيمة يفتقد لها؛ فهذه الآراء والنظريات تطورت في لغتها وفي سياقها الحضاري ومناخها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي وثما واستقر، واستمر كذلك. ثم إن هذا المسلك نفسه - أعني إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربي القديم - قد يعني عدم الثقة به والرضا عنه، كما قد يظهره في ظاهر التناقض والاضطراب، فهو وصفي بنائي عندما يكون المدّعى الوصفيّة البنائية، وهو تحريلٌ توليدٌ عندما تكون التحويلية التوليدية «آخر صحة»، وهكذا. كما قد يعني أيضاً هذا المسلك في بعض ما يعنيه رفض الاستجابة الرشيدة للمؤثرات الثقافية التي تتفاعل في العالم المعاصر. ولعل رفض الاستجابة الرشيدة هذا قد يكون وراء الاعتقاد بأن النحو العربي فضفاض يتسع لكل جديد، وبذلك يصبح الاكتفاء المطلق بما لدينا وعدم تطويره انطلاقاً من المقولات التي ترى أن الأول لم يترك للأخر شيئاً من دواعي الجمود وأسباب التخلف.

ومهما يكن من أمر، فإن مقارنة الأفكار الإنسانية - وخاصة في المجال الواحد - قد تكون في ذاتها هدفاً نبيلًا. فالآفكار الإنسانية في المجال المعين تكاد تكون في جوهرها واحدة، ولها دورات مثل دورات كثير من مظاهر الحياة المختلفة، وتتبدّى هذه الأفكار بصور شتى، وقد يتأتّح لبعضها تربة صالحة فتنمو وتزهُر. والأفكار في حال سُذاجتها يكاد يعرفها أبناء الحقل الواحد، ولكن الذي يعطيها إطارها ويشكل صورتها هو أسلوب عرضها الخاص، وتنظيمها المعين الذي يرتّب المقدمات، ويستخلص التائج، أو يحكم قانونها ليجعل منها نظرية متوجة في مجالها الفكري. ثم إن التأثير والتأثر سمة إنسانية، ولهم أيضًا شرطهما الخاص من حيث الإيجاب والسلب<sup>(١)</sup>.

(١) من الملاحظ أن علماء اللغة العرب المحدثين يحتفلون احتفالاً كبيراً بما يقدمه علماء اللغة في أوروبا وأمريكا، على حين يغفل كثير من الدارسين والمورثين لعلم اللغة العام في الغرب الدور الذي قام به نحاة العربية وخبرتهم في دراسة اللغة، ويهملون ذلك إهتماماً معيناً، في الوقت الذي يستحدثون فيه عن تجارب الأمم المختلفة. وإذا أشار بعضهم إلى التجربة العربية، فإن إشارته تكون موجزة مقتضبة إن لم تكن مضللة في كثير من الأحيان، كان يشير بعضهم إلى أن النحاة العرب اعتمدوا على السريانيين أول الأمر، ثم أصبحوا يتعاملون بطريق =



وقد مهدت لهذا البحث، الذي أستمتع العذر في أن أقول إنني لم أسمح للغرض منه أن يتواuri لحظة إلا ريثما أناقش مسألة تساعد على تجليته، بتمهيد عن مفهوم النحو وغايته. وأعقبت التمهيد بأربعة مباحث، أولها عن العلاقة بين النحو والدلالة، وهي علاقة حميمة يقوم النحو فيها بالإمداد بالمعنى الأساسي، وثانيها عن التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات التي تشغلها، وهذا الجانب هو الذي يتكون فيه «المعنى النحوى الدلالي»، وثالثها عن العنصر الدلالي في بعض الظواهر النحوية دور العنصر الدلالي في بعض المسائل النحوية، وهو يكشف جانباً من التفاعل بين بناء الجملة وبنيتها الأساسية أو بين السطح والعمق أو بين الجانب الصوتي المنطوق والنظام النحوى، ورابعها عن فاعلية «المعنى النحوى» في النص، وقد هدفت من وراء ذلك أن يكون هذا البحث دعوة لدراسة «الثابت والتغيير» معاً، وأعني بالثابت «النظام النحوى» وبالتغيير «السطح الخارجى» للغة بتراثيتها وحملها، وهو التعبير المكتوب أو المنطوق؛ لأن دراسة المتغير قدتوقف منذ زمن بعيد، على حين استمرت دراسة «الثابت» وحده معزولاً عن المصدر الذى استُقى منه، فكاد يفقد بذلك كثيراً من عناصر حيويته وشرعية استمراره.

وهناك ملاحظة أحب أن أشير إليها، هي أننى حولت كثيراً من التفصيات وبعض النصوص إلى الهواش حتى لا أنقل نص المتن، وهذا لا يقلل من أهمية هذه التفصيات أو هذه النصوص بحال من الأحوال.

ولست أريد أن أزعم لهذا البحث أكثر من قيمته، أو أدعى له ما لا يراه القارئ فيه. ولكنني أعتقد أن رغبة صاحبه صادقة ملحة في لفت الانتباه إلى الدور الذى يقوم به «المعنى النحوى الدلالي» في النص، وفاعلية «الاختيار» بين المفردات

= مباشر مع التعاليم الإغريقية الرومانية عن طريق إسبانيا (الأندلس) وأن النحوين اليهود كانوا متأثرين بالعرب، وأن الدرس النحوى للأرمنية والserbiane والعربية والعبرية كان بالطبع متأثراً إلى حد كبير بال تعاليم الإغريقية الرومانية حتى قبل أن تهذب هذه اللغات اهتمام الدارسين الأوروبيين في عصر النهضة الأوروبية. انظر على سبيل المثال:

John Lyons, Introduction to theoretical Linguistics, p.10. (Cambridge University Press 1968)



والنظام النحوي، وتعزّف عنصر الدلالة في النحو العربي الذي يزخر بكثير من النظارات النافذة التي تحتاج إلى الكشف وإعادة النظر فيها وإحيائها. وحسبي الإخلاص والرغبة في الإصلاح غاية:

﴿إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوْكِيدُ وَإِلَيْهِ أَنِيبٌ﴾ [هود: ۸۸].

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ بِعْمَلَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالَّذِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ﴾ [النمل: ۱۹].

محمد حماسة  
مصر الجديدة في أكتوبر  
١٩٩٩



## تمهيد

### النحو، المفهوم والغاية

ليست غاية النحو هي معرفة الصواب والخطأ في ضبط أواخر الكلم فحسب، وإن كان المتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هي تمييز صحيح الكلام من فاسده<sup>(١)</sup>. ولعل الانحراف بغاية النحو إلى هذه الزاوية الضيقة يرجع إليه - مع ما يرجع إليه من أسباب أخرى - إلى تخلّي أبناء العربية لظروف ودواع مختلفة عن مستوى اللغة الفصحى، واصطدام العamiات بديلا عنه، بحيث لم تعد العربية الفصحى سليقة للمتكلمين بها؛ ودرجت على ذلك العادة، وألفت هذه الغاية منه حتى أصبحت هي الغاية الوحيدة الواضحة، وصار يُنكر على النحو أن «يتطاول» إلى غاية سواها.

ولعل تحديد غاية النحو من قبل المتأخرين على هذا النحو قد اعتمد أيضاً على ما رُوى من أخبار وروايات مختلفة لابست فترة نشأة النحو الأولى، وإن كثيراً منها

(١) حدد المتأخرون غاية النحو وحصروها في هذه الزاوية الضيقة بعد أن حددوا دلالة مصطلحه، فعلى حين كان القدماء يطلقون النحو على ما يرادف علم العربية، يجد أن «اصطلاح المتأخرين تخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً، وموضوعه الكلم العربي من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء». انظر حاشية الصبان على الأشموني ١٦ / ١٦، وشرح التصریع للشيخ خالد الأزهري ١٤ / ١٤ وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١١ / ١١. وهذا ما يقوله صاحب «الأسلوب» الاستاذ أحمد الشايب. يقول «فالنحو - ومنه الصرف - يرشدنا إلى بناء الكلمات اللغوية وتصریعها وبيان علاقتها معاً في الجمل والعبارات، ثم يعيننا كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة والمفرد المترابطة الأجزاء، و بذلك تنتهي مهمته مادام قد حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صيتها بالقراء أو السامعين» ص ٢٦ (الطبعة السادسة ١٩٦٦ - النهضة المصرية).



ليدور حول تف Shi'at al-hun وشياع الخطأ في ظاهرة الإعراب على وجه التخصيص، وفي بعض آيات القرآن الكريم على وجه أخص. وقد اعتبرت هذه الروايات وما تدل عليه أسباباً داعية إلى نشأة النحو العربي.

ولست أنكر أن يكون ما تدل عليه هذه الروايات وأمثالها من بين الأسباب التي دعت إلى نشأة النحو العربي. بل قد تكون المحافظة على النص القرآني من أن يتطرق إلى لغته العليا لحن أو فساد من أهم الأسباب الداعية إلى ذلك، ولكن هناك غاية أخرى لا تقل عن هذه أهمية وإثارة ودفعاً للبحث، هذه الغاية هي الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب القرآني، وهي بعد ذلك الرغبة الإنسانية في تعرف أهم المظاهر الإنسانية بطلاق: اللغة. وتميز التراكيب بعضها من البعض الآخر، ومعرفة خصائصها، واكتناه أسرارها، وقد كان من حسن حظ العربية في فترة فتوتها الناضجة أن ينزل بها القرآن الكريم، وأن يجد فيه العرب ثوذاً جاً عالياً من البيان للغة، وأن يكون هذا القرآن العظيم معجزاً، وأن يحاولوا ما وسعتهم المحاولة أن يتعرفوا أسرار إعجازه فضلاً عن أن يضيّعوا نصه ويضعوا القواعد التي تعين على ذلك.

إن الباحث في النحو العربي دائمًا يجد نفسه مدفوعاً إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول ثرثحوى باق يمثل جهود المرحلة الأولى، بل يمثل نضج الفهم النحوي الراشد الذي يعني بتميز التراكيب وكشف خصائصها وتوافقها مع ملابساتها. فسيبوه - كما يقول الشاطبي - «إذن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى»<sup>(١)</sup>. ولذلك سوف يلحظ الباحث أن التأليف النحوي بعد هذا الكتاب الخطير الشأن قد انحرف عن سواء القصد بدرجات متفاوتة، وأنه كلما تقدم الزمن ازدادت زاوية الانحراف اتساعاً عن الغاية الأولى. وقد تحدث مضبة كبرى مضيبة في سبيل الأنباء الصحيح، وأعني بهذه الومضة الكبرى جهداً كجهد العلامة عبد القاهر الجرجاني الذي لم يُخف في مواطن كثيرة تأثره بسيبوه بحيث يصور

(١) أبو إسحاق الشاطبي، المواقفات ٤/١١٥ (المطبعة الرحمانية بمصر). و٤/٦٠ في طبعة الدار الثقافية العربية - بيروت.



أحياناً في تواضع العلماء أنه يقوم بدور الشارح لما قدمه سيبويه من إشارات ، ولكن رياح الهمسود تهب على مثل هذه الومرة المضيئة ، وتحاول أن تطفئ نورها بعدم التواصل والاستمرار . وبرغم ذلك ماتزال مشعة لأن ما ينفع الناس يمكنه في الأرض ، والزبد وحده هو الذي يذهب جفاه .

لو قارنا بين كتاب سيبويه في إشاراته الكاشفة وكتاب نحوى آخر بعده بقرن ، لوجدنا أن من جاء بعد سيبويه لم يأخذ منه إلا الجانب التقني وحده دون سواه في أغلب الأحيان ، ولوجدنا أن الغاية الواضحة في كتب المتأخرین في مجلملها هي الغاية التعليمية التي تعنى بالصواب والخطأ . وقد يدهش المرء عندما يرى أن العلماء أصحاب الخواشى والتقريرات لا يقررون الخطأ على خطئه ولا الصواب على صوابه ولا يدعون قاعدة واحدة مطردة ، حتى أكثر القواعد شيئاً و هي أن الفاعل مرفع والمفعول به منصوب ، فقد أوردوا عليها أن الفاعل قد ينصب والمفعول قد يرفع إذا أمن اللبس ، ولذلك قيل : «أنهى الناس من لا يلحن أحداً» . ومعنى هذا أن كل تعبير له من أوجه العربية وجه به يستقيم ، ويكون صواباً لا خطأ فيه . ومعنى هذا أيضاً أن المعيار الذي يُخْتَكِمُ إِلَيْهِ في تمييز الصواب من الخطأ نسبيٌّ تقريري . وإنما تبقى غاية أخرى ، هي الكشف عن التمايز بين هذه التراكيب ، والفارق بينها في أدائها لما يراد بها أداة وتعبير عنه .

لقد كان عبد القاهر الجرجاني نحوياً خالصاً ، له بالنصوص بصر ، وبالأساليب فقه ، ويتفسرها ولوغ . وقد هدأ بصره بالنصوص وفقهه بالأساليب ولوغه بالتفسير إلى نظرية المعروفة بنظرية «النظم» ، وهي تقوم على معانى النحو .

إن تقسيم جوانب البحث اللغوى ، واحتصاص كل فريق بجانب يُشغل به دون الاهتمام بغيره أو الإفادة منه مرقى النص المدروس ، وأنفرد كل جانب من جوانب البحث غايته ، وحصر النحو في دائرة الإعراب والبناء الضيق المغلقة التي لا تتسع لكشف فاعلية النحو في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته .

إن التقارب الذى يحدث فى هذه الأيام بين دارسى النصوص ونقادها من جانب ، وبعض اللغويين من جانب آخر من خلال ما يعرف بالدراسة الأسلوبية يتم - مع الأسف - «والنحويون» لا يشاركون فيه بقليل ولا كثير ، لأن الفتى السابقتين



أخذتا دورهم الحقيقي ونهضتا بما كان يجب أن ينهضوا به. وأعني بهماتين الفتنين فتة النقاد الذين يتوجهون لتحليل الأدب تحليلًا لغويًا، وفتة المغويين الذين يجعلون من الأدب مجالاً لدراساتهم. إن النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشددون في الحراسة على حين اعتُبِطَتِ الأسوار من الخلف وأخذ كل شيء تقريباً.

ولعل ما يستلتفت النظر أن المشتغلين بالنصوص في القديم والحديث من لا يعلو نحافة بطبيعة الحال هم الذين يقدرون النحو حق قدره، وذلك لأنهم هم الذين يعرفون بالتجريب طاقة النحو المبدعة في إضافة النص وتفسيره. في بحث بعنوان «النحو والشعر»، يقول أحد النقاد المعاصرين، وهو الدكتور مصطفى ناصف: إن الفهم الأدبي ظلل إلى عهد عبد القاهر الجرجاني أمانٍ مبهمة لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات. ومن أهم هذه الأدوات النحو. فالنحو ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية، والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأياً واحداً. النحو مشغلة الفنانين والشعراء، والشعراء والفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين ييدعون النحو، فالنحو إبداع<sup>(١)</sup>. هكذا يقول هذا الناقد المنصف. النحو إبداع حتى لأولئك الشعراء الذين لا يزالون يعتقدون أن «قيود النحو والصرف من عوائق الخلق الشعري»<sup>(٢)</sup>. فالشاعر وهو يتمدد على قواعد النحو ويتجاوزها أحياناً عاماً أو غير عاماً مبدع فيه، لأن الشعراء يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق ينطلقون منها، يوترونها، ويجررون بها محارة الحصول على أكثر الطرق فعالية وتأثيراً القول ما يريدون<sup>(٣)</sup>. وبهذا المعنى يكون النحو إبداعاً في كل حالة من حالات الشاعر.

والإبداع النحوي - كما فهمته - يربط بين «النظام» الثابت و«الأداء» المتغير، فهناك نظام أو نموذج فكري لا يتحقق ولا يظهر للواقع إلا عن طريق الاستعمال،

(١) د. مصطفى ناصف، النحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز ص ٣٦ (مجلة فصول - العدد الثالث أبريل ١٩٨١ م).

(٢) أندرى ميكال: الأدب العربي، ١١٦ (ترجمة رفيق بن وناس وآخرين - تونس ١٩٨٠ م)، وأندرى ميكال بهذه العبارة يصف الشاعر العراقي جميل صدقى الزهاوى.

(٣) Paul Roberts, Modern Grammar P.8 (New York 1968).



وكل نموذج يمكن أن يؤدى بهآلاف الآلاف من الجمل التي يختلف مظاهرها ويتحدد نموذجها، ومع هذا تظل دائما هناك علاقة تفاعل قوى بين هذا النموذج العميق والسطح المتغير، وهذا التفاعل هو الذى يقوم بدور فعال في تفسير الجملة وإعطائها معناها الأولى. فالفاعلية بوصفها وظيفة نحوية - مثلاً - عمق أو نموذج يشترك فيه عدد كبير جداً من الكلمات التي يصلح أن يكون كل منها «فاعلاً» في جملة فعلية معينة. وتوزيع الكلمات مع وظائفها محكم بقواعد الاختيار التي تجعل لكل فعل مثلاً أنماطاً معينة أو مجالات معينة من الأسماء التي تصلح أن تكون فاعلاً له، وهنا يقوم الخيال بدور كبير في سبيل الربط عن طريق المجاز بين أشياء لا ترابط بينها في الواقع، ويقيم علاقات نحوية تُعد في ظاهرها «صادمة» للملأوف من أمر العلاقات اللغوية والفكرية. وعند هذه النقطة يختلف كل متكلم باللغة عن الآخر، أو قل كل «مبدع» عن الآخر، من حيث قدرته على الاختيار بين العمق الثابت والأداء المتغير والعلاقة الجدلية بينهما التي تجعل من النحو «إداعاً».

ويحق للمرء أن يتساءل بإخلاص شديد: هل يكون النحو إداعاً لدى الباحثين الذين يحصرون أنفسهم في غاية النحو الضيقة من الإعراب والبناء فحسب، ولا يشغلون أنفسهم بغير القاعدة التي تحدد ذلك من غير أن يحاولوا كشف تفاعಲها وطاقتها في النص اللغوي، ومن غير أن يبينوا كيف يكون النحو إداعاً؟ أو هل يكون النحو إداعاً لطلاب الدرجات العلمية الذين «يستهلون» النحو، فيجدون فيه مطية ذلولاً لتحقيق مطامحهم مادام الطالب منهم - تحت ضغط ظروف الحياة المختلفة - لن يكلف نفسه بأكثـر من البحث عن نحوٍ يجمع بعض الأخبار عن حياته، وبعض شيوخه، وبعض تلاميذه، وأبنائه، وزوجاته، ويجمع بعض الطرف والملح عن نوادره، ويخله، وشق عمانته، وغير ذلك، ثم يرجع أخيراً على بعض آثاره فيعدد أبوابها وفصولها، وبعد ذلك يحصل على مبتغاه، ويعد... وهو بعد لم يدخل في مجال النحو - من «المتخصصين» فيه. وإذا لم يجد نحوياً - فقد درس معظمهم - فلن يعـدم أن يجد مخطوطة لم تكتب لها حـياة، فليس لها إلا نسخة واحدة، فيعيد كتابتها ويطبعها على حال لا تكون معها أفضل مما كانت عليه، غير غافل عن أن يذكر ما بذل من جهد في سبيل تقويم نصها وتصويبه والعقبات التي كـادت تحول دون إتمام هذا العمل الضخم وغير ذلك، ثم ينال مبتغاه، ويعد...



وهو بعد لم يدخل في مجال النحو - من المتخصصين فيه<sup>(١)</sup> . هل يكون النحو إيداعاً للذى هؤلاء وأولئك؟ أو هل يمكن أن يعتقدوا أن النحو إيداع؟

لعل مما يعود على دراسة العربية بالغيرة والجدوى أن يعود للنحو العربي وجهه المشرق . النحو الذى طبقه سيبويه كما وصفه الشاطبى ، والذى عرّفه ابن جنى بأنه : « انتقام سمت كلام العرب فى تصرفة من إعراب وغيره »<sup>(٢)</sup> ، والذى عرفه السكاكي بأنه « معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً »<sup>(٣)</sup> . وقد شرح كيفية التركيب بأنها تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك . وشرح هذين التعاريفين يتضمن أموراً كثيرة .

ولقد أرشدنا إلى غاية النحو الحقيقة كثيراً من العلماء غير النحاة ، وهم دائماً من يعنون بالنصوص وشرحها وتفسيرها ، من هؤلاء ابن حزم الظاهري الذى يرى أن النحو هو « ترتيب العرب لكلامهم الذى به نزل القرآن ، وبه يفهم معانى الكلام الذى يعبر عنها باختلاف الحركات وبناء الألفاظ »<sup>(٤)</sup> . ومن هؤلاء أبو حامد الغزالى الذى يرى أن النحو « يفهم به خطاب العرب وعادتهم فى الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام ومجمله ، وحقيقة ومجازه ، وعامه ، وخاصه ، ومحكمه ومتشابهه ، ومطلقه ومقيله ، ونصه وفحواه ، ولخته ومفهومه »<sup>(٥)</sup> . ومن هؤلاء على بن محمد الأدمى الذى يسميه ، مثل آخرين ، علم العربية<sup>(٦)</sup> ، ويبيّن غايتها ومدى الحاجة إليه ،

(١) أرجو لا يفهم من ذلك أنى أقلل من قيمة البحث فى مثل هذه الأمور ، فلأنى من الذين يعتقدون أن كل شيء قابل للبحث الجاد للمجهد المفيد . وقد يكون فى التسقيق العلمى لمخطوطة ما كشف بجانب جديد من جوانب البحث ، وقد يكون فى دراسة آثار نحوى ما : توجيه لوجهة جديدة فى الدرس .

(٢) ابن جنى ، الخصائص ١/٣٤ .

(٣) السكاكي ، مفتاح العلوم ٣٣ .

(٤) ابن حزم الظاهري ، الأحكام فى أصول الأحكام ٢/٦٩٣ (مطبعة العاصمة - القاهرة) .

(٥) أبو حامد الغزالى ، المستصفى ٢/٣٥٢ (بولاق) . وانظر أيضاً : المنхول من تعليلات الأصول ص ٧٩ وما يليها « باب فى مقدار من النحو ومعانى المروف » (تحقيق الدكتور محمد حسن هيتو - دمشق ١٩٨٠ م ط ٢) .

(٦) كان القدماء يفرقون بين « اللغة » و « العربية » . يقول صاحب شرح الفصل : « المراد بالعربية اللغة وإن كانت العربية أعم من اللغة ، لأن اللغة تقع على كل مفرد من كلام العرب ، والعربية تقع على المفرد والمركب » ٤/١ . ويقول : « واللغة عبارة عن العلم بالكلم المفردة ، والإعراب عبارة عن اختلاف »



فيقول: «وأما علم العربية فلتوقف دلالات الأدلة اللغوية من الكتاب والسنة وأقوال أهل الحل والعقد من الأمة على معرفة موضوعاتها لغةً من جهة الحقيقة والمجاز، والعلوم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والحدف والإضمار، والمنطق والمفهوم، والاقتضاء والإشارة، والتبيه والإيماء، وغيره مما لا يعرف في غير علم العربية»<sup>(١)</sup>. ولقد كان هؤلاء العلماء يتهدون هذا الفهم في معاجلتهم للنصوص التي يتناولونها، غير أن هذه الآراء الناضجة ظلت نظرات فردية لم يتع لها أن تجمعها «نظريّة» محكمة تفصل عناصرها بالتحليل، وتجعلها ممكنة التطبيق بصورة متجة.

إن التطور الذي حققته غاية النحو في العصر الحديث ليس في حقيقة أمره إلا رجوعا إلى الفطرة والنظر الصحيح، وإنما الذي يجعل تشومسكي المعاصر الأمريكي يلتقي مع ابن جنی العربي وابن هشام المصري وغيرهما<sup>(٢)</sup>.

لقد صارت مهمة النحو هي الربط بين عالمي «الأفكار» و«الأصوات». والاهتمام بوسائل الربط بين هذين العالمين والكشف عنها، هو الذي يؤدي إلى الاعتقاد الزائف بأن القاعدة النحوية ليست شيئاً على الإطلاق، في حين أن النحو يرمي إلى أن يكون نظرية حقيقة لأحد الأبنية المعرفية التي يتحققها المتكلم الخاص باللغة، نظرية لغوية جديرة بالاحترام بوصفها نظرية للمظهر الوحيد للميزة الأولية للكائن الحي التي تعد الخاصية النوعية المحددة المشتركة بين كل الأسواء من البشر<sup>(٣)</sup>.

=أواخرها لإبانته معاناتها ١١/١. وانظر أيضاً حاشية الصبان ١٦، وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١١/١ وشرح التصريح على التربيع للشيخ خالد الأزهري ١٤/١.

(١) على بن محمد الأدمى، الأحكام في أصول النحو العربي ٩/١ (مؤسسة الخليل - القاهرة).

(٢) انظر المقارنة التي عقدتها الدكتورة نهاد الموسى بين أصول النحو العربي وأصول نظرية التحويل والتفريع، وقد اشتملت المقارنة على مفهوم النحو، والسلبية، وما ينحصر وما لا ينحصر، والأصول والفررع، والبرانى (السطحي) والجوانى (العميق)، من صفحة ٤٥ إلى صفحة ٧٩ من كتابه «نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٠). وفي كثير من هذه المقارنات تنسف. وما يوحى عليه هنا أنه حاول من خلال هذه المقارنات أن يقول إن النحو العربي فيه كل شيء، فكل الصيد في جوف النحو العربي. ولا يعفيه من ذلك ما يتبناه في «المقدمات والمسوغات» من أن هذه التشابهات مجرد اتفاق ميعده النظر الصحيح.

(٣) انظر : Chomsky, essays on Form and Interpretation, P.33.

وتشومسكي في هذا الموضوع يناقش أفكار أوتو سبرسن. وانظر له أيضاً Reflections on language (Pan-thon 1975) وبخاصة في الفصل الرابع منه، وهو بعنوان «مشكلات وأسرار في دراسة اللغة الإنسانية».



يرى تشومسكي أن التفريق بين «السلبيّة» Competence والأداء Performance ضرورة أساسية في وصف اللغة. فالسلبية هي معرفة المتكلّم - المستمع بلغته، والأداء الكلامي هو استخدام اللغة واستعمالها من قبل المتكلّم والمستمع في موقف معينة. ويعين مهمة عالم اللغة قائلاً: «إن مهمّة عالم اللغة - مثله في ذلك مثل الطفل الذي يتعلّم لغته - تكمن في أنه يصدر عن معطيات الأداء اللغوي ليحدد نظام القواعد العميقه الذي يستعمله كل من المتكلّم والمستمع في أداء لغوي فعلى بعد أن يكون قد ملأكه»<sup>(١)</sup>. والهدف الجليل من وراء هذا الوصف اللغوي هو تفسير العلاقات اللغوية بين الصور المتّج والمعنى المراد.

ويقول أحد أتباع مدرسة النحو التحويلي التوليدى Transformational-generative grammar : إن الغاية من الدراسة الوصفية للغة - في النظرية التوليدية - هي تركيب القاعدة . والقاعدة تفسير للمعرفة التي يمتلكها المتكلّم الأصلي باللغة ، تلك المعرفة التي تجعله قادرًا على إنتاج عدد من التراكيب وتفسيرها بوضوح داخلي . وهذه المعرفة تسمى السلبيّة Competence وتنما السلبيّة من الأداء Performance بأن السلبيّة تقدم الوسيلة النظرية للمتكلّم لتمكّنه من استخدام لغته ما لم تتدخل عوامل خارجة عن اللغة مثل تذكر القيود والذهول . والسلبيّة اللغوية في القاعدة التوليدية تتشكل في نظام من القواعد التي تحدّد مطابقات المعنى الصوتي التي تستعملها اللغة . وإذا فرضت أن القاعدة النحوية تصف وضع القواعد الكامنة في اللعن التي قد اكتسبها المتكلّم والتي تجعله قادرًا على استعمال لغته<sup>(٢)</sup> .

فالنحو إذن يقوم على وصف سلبيّة المتكلّم اللغوية ، وتلمس المقاييس العقلية التي تجعله قادرًا على استخدام لغته من خلال وصف الأمثلة التي يتوجّها هذا المتكلّم ، ويحكمها قانون واحد يوجهها نحو الصواب اللغوي ولا ينحرف بها إلى خطأ نحو

(١) Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, P.8.

(٢) Joan B. Hooper: An introduction to natural generative phonology p.3 (New York 1976).

وقارن بما ورد في :

1- Chomsky, N. Current Issues in linguistic theory (1964) in I.A. Fodor and M. Katz (Eds.),

The structure of language (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice - Hall).

2 - Chomsky, N. and Hall, M. (1968) The Sound of English (New York: Harper and Row) P.3,4.



خارج عن النظام الذي تتبعه اللغة ويعرفه التكلم بهله اللغة. وهذا ما أكدته رائد المدرسة التوليدية من أن «هدف الوصف اللغوي يجب أن يتجه إلى بناء النظرية التي تفسّر العدد اللا متناهي من الجمل في لغة طبيعية، فمثل هذه النظرية يمكن أن تشرح ما هي ممتتابعات الكلمات التي تشكل جملًا وما هي تلك الممتتابعات التي لا تشكل جملًا، كما توفر وصفاً للأبنية النحوية لكل جملة»<sup>(١)</sup>.

وقد تمثلت الخطى المتقدمة التي أحرزتها النظرية التوليدية عن سبقتها. وهي البنائية - في الموضوع والهدف. فمن حيث الموضوع، كانت البنائية ترى أن الموضوع هو «متن العبارات» على حين ترى النظرية التوليدية أن الموضوع هو «معرفة التكلم بطريقة إصدار الجمل وفهمها أو السليقة». ومن حيث الهدف، كانت البنائية تهدف إلى «تصنيف عناصر المتن» اللغوي بتحليله إلى مكوناته المباشرة، على حين ترى النظرية التوليدية أن الهدف هو تعين القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل، وقد عدَ ذلك ثورة لغوية على حد وصف جون سيرل<sup>(٢)</sup>.

وتتعلق هذه النظرية أساساً من أن مهمة الوصف اللغوي هي تحديد القواعد التي تربط ما بين الأصوات الكلامية ومعانيها الدلالية، وأن تعمل ما أمكن على تحديد عدد الحالات، وباختصار أن تفسّر لغة المتكلم الفعلية ومعرفته بهذه اللغة. وتعامل هذه النظرية مع الحقائق العلمية في المجال اللغوي لا من أجلها في ذاتها، بل بوصفها دلالة على وجود مبادئ تنظيمية معينة في العقل الإنساني تعمل ما أمكن من أجل أن يستعمل المتكلم لغته بابداع، فهي إذن منحازة إلى العقل الإنساني، وتري أن مستعمل اللغة هم الذين يجب أن يشكلوا التفسير والمجال التجربى للنظرية اللغوية، وهذا على خلاف «بلومفيلد» الذي كان ينظر إلى «العقلانية» بوصفها اتهاماً بالشعوذة وإنكاراً للمنهج العلمي التجربى<sup>(٣)</sup>.

(١) جون سيرل: تشومسكي والثورة اللغوية، ص ١٢٧ (مجلة الفكر العربي، العددان ٨، ٩).

(٢) السابق نفسه ١٢٨ . وانظر د. نهاد الموسى حيث يقول: إن جل مطابقات نظرية تشومسكي تلتقي مع الأصول التي رسمها ابن هشام في المنهج للتحليل النحوي وساقها في هيئة جهات يدخل الاعتراض على العرب من جهتها، وكان العرب عند ابن هشام هو البيروى عند التحويليين ص ٤٦ «نظرية النحو العرب»، ولا يخفى على هذه المقارنة من تعسف واقتدار، وكذلك كثير من جهات المقارنة.

(٣) انظر: Allen & Buren: Chomsky, Selected Readings, P.VII



وإذا كان هدف النظرية التي عرضها تشومسكي في كتابه Syntactic Structures «الأبنية النحوية» الذي صدر سنة ١٩٥٧ قد تمثل بصورة أساسية في شرح التركيب، أي في تعريف القواعد النحوية الكامنة وراء بناء الجمل، فإن النظرية قد بلغت نضجها عنده في كتابه Aspects of the Theory of Syntax «وجوه النظرية النحوية» الذي صدر سنة ١٩٦٥. فقد غدت الأهداف أكبر طموحاً: تفسير كل العلاقات اللغوية القائمة في اللغة بين نظام الأصوات ونظام الدلالات. ولبلوغ هذه الغاية، كان على «النحو» الكامل للغة معينة، بالمعنى الفنى الذى يعطيه تشومسكي لهذه الكلمة، أن يتضمن ثلاثة أقسام: القسم الترتكبى الذى يولى ويشرح البنية الداخلية لعدد الجمل الامتنانى فى لغة معينة، والقسم الفونولوجى الذى يشرح البنية الصوتية للجمل التى ولدتها المكون الترتكبى، والقسم الدلائلى الذى يشرح بنية معناها<sup>(١)</sup>. وهنا تلتقي النظرية التوليدية من حيث المفهوم والغاية في إجمال مع النحو العربي بالمفهوم الذى قدمه سيبويه وابن جنى وغيرهما من نحاتنا الأوائل، حيث كان مفهوم النحو وغايته يتسمان عندهم بالوضوح.

ومن الواضح أنه كلما كان الباحث قريباً من النصوص اللغوية متعملاً معها تجلت له غاية النحو الحقيقة، ولذلك لا محيد عن العودة إلى النصوص، فإن العمل من خلالها يفتح آفاقاً كثيرة مفيدة.

وفي نحونا العربى القديم نظرات تحتاج إلى إعادة كشف وتركيب حتى تتجلى غاية النحو الحقيقة؛ لأن بعض متأخرى النحويين «حين قصروا النحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحکامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة، وضيّعوا كثيراً من أحکام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة»<sup>(٢)</sup>، كما يقول صاحب إحياء النحو. وإن العودة إلى إحياء «المعنى النحوى الدلائلى» يعيد للنحو العربي وظيفته التي طال افتقادها، هذه الوظيفة التي عبر عنها ابن مالك في خطبة «الكافية الشافية» حيث يقول<sup>(٣)</sup>:

(١) جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية ص ١٢٨ .

(٢) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو : ٢ ، ٢ (القاهرة ١٩٥٩ م).

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك / ١ ١٥٥ (تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي) - دار المأمون للتراث ١٩٨٢).



وبعد، فالنحو صلاح الألسه والنفس إن تعسلم سناء في سنه به انكشاف حجب المعانى وجلوة المفهوم ذا إذعنان فيحدد بذلك مفهوم النحو وغايته. فالنحو عنده «صلاح الألسنة»، وهذا هو مستوى الصحة النحوية، و «به انكشاف حجب المعانى وجلوة المفهوم»، وهذه هي الغاية الحقيقية للنحو. وإذا كان التحويليون يجعلون من النحو المستوى العميق للجملة الذى يمد الجملة بمعناها الأساسى ويحدد هذا المعنى، فإن هذا - وإن اختللت طريقة العرض - هو الغاية من النحو كما قدمها ابن مالك من مئات السنين، فالغاية منه هي كشف حجب المعانى وجلوة المفهوم. غير أن التحويليين العرب لم يجعلوا النحو وحده هو الذى يمد الجملة بمعناها، وكانت نظرتهم فى ذلك أكثر اتساعاً وشمولاً بحيث لم يضطروا معها إلى التغيير المستمر<sup>(١)</sup>، وذلك أنهم يجعلون من المفردات كذلك بدلاتها عنصراً يمد الجملة كلها بمعناها، وسوف نجد فيما بعد أن هذه المفردات بدلاتها أحياناً ما كانت تكون ما يعرف بسياق الحال حتى إنها كانت تعد قرينة معنوية ولفظية في آن واحد تجعل من النحو والمعنى جديلة مزدوجة لغرض واحد<sup>(٢)</sup>.

(١) سوف أشير فيما بعد إلى أن التحويليين كانوا أول الأئمرين أن النحو وحده لي المستوى العميق، هو الذى يحدد الدلالة، ثم رجعوا بعد ذلك إلى اعتبار العنصر الصوتى كلذلك معه، وأخيراً ظهر لديهم التوجه يجعل إمداد المعنى محصوراً في البنية السطحية وحدها.

(٢) انظر :

Bruce L. Liles, An Introductory Transformational Grammar, P.29-30 (Prentice-Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey 1971).





المبحث الأول  
العلاقة بين الدلالة والنحو





## المبحث الأول

### العلاقة بين الدلالة والشحو

اللغة «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم»<sup>(١)</sup>، كما حدّدها ابن جنی منذ أكثر من ألف سنة. والأغراض ، وهى المعانى أو الدلالات التى يراد نقلها من متكلم إلى مستمع ، تستخدم الأصوات المنطقية أو المكتوبة صورة لها . فهنا إذن جانبان ، أحدهما مادى مسموع أو مرئى ، والأخر إدراكي معنوى ، وكلاب الجانبين يؤثر فى الآخر ويتأثر به .

هذا المفهوم الذى قدمه ابن جنی للغة هو المفهوم نفسه الذى قدمه أرسطو قبله بعشرين سنة ، حيث يرى أن الكلام نتاج صوتى «محضوب بعمل الخيال من أجل أن يكون التعبير صوتا له معنى»<sup>(٢)</sup> .

وهو نفسه المفهوم الذى صدر عنه أوتو يسبرسن بعده بعشرين سنة ، إذ يرى أن «جوهر اللغة نشاط إنسانى ، نشاط من قبل الفرد ليجعل نفسه مفهوماً من الآخرين ، ونشاط من قبل الآخرين ليفهموا ما يدور في عقل الفرد»<sup>(٣)</sup> ، وأن كل ظاهرة قد ينظر إليها من جهة الشكل الخارجى أو من جهة المعنى الداخلى ، والشكل الخارجى هو صيغة الكلمات ومواقعها ، والداخلى هو المعانى أو الأغراض .

(١) ابن جنی ، الخصائص ١/٣٣ .

(٢) انظر :

De Anima 420, "The Basic Works of Aristotle", Richard McKeon (Random House, 1941)

Otto Jespersen, "The Philosophy of Grammar" (George Allen & Unwin-London 1942) (٣)

وانظر أيضاً (ضمن أبحاث جمعية شيكاغو اللغوية ١٩٧١) :

Audrey L. Reynolds, "What did Otto Jespersen Say?"



وفي الفترة المبكرة للنحو العربي، كان أتباع مدرسة الكوفة يقولون عن مسيوته إنه «عمل كلام العرب على المعانى وخلى عن الألفاظ» أي أنه أولى الجانب الإدراكي رعاية واهتمامًا على حساب الجانب الصوتى، أو بعبارة أخرى إنه يهتم بالدلالة وليس بالدال، أو بالمعنى الداخلى، وليس بالشكل الخارجى.

وعلى ذلك، ليس الوصف النحوى «جامدًا أصمّ» خالياً من الدلالة؛ إذ إن الوصف النحوى وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر، والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدّة من أمرتين:

أحدّهما: لغوى يحكمه وضع الكلمات بطريقة معينة وبصيغة معينة في كتل صوتية خاصة.

والآخر: عقلى وهو المفهوم المترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلاله وضعيّة معينة.

وكلا الأمرين متعاونان بطريقة متداخلة، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر. وإذا أنعمنا النظر، فسوف نجد أن الجانب اللغوى نفسه للعلاقة الموصوفة في القواعد النحوية عقلى في طبقة من طبقات تفسيره؛ فليست علاقة الفاعلية والمفعولية وغيرهما في منتهى النظر الصحيح إلا علاقة يقيمها العقل البشري للمتكلمين باللغة والرمز بها دلالة خاصة.

وقد أصبحت «الدلالة» أو «علم الدلالة» أو «نظرية الدلالة» أو «نظرية المعنى» أو «علم المعنى» منذ مطالع هذا القرن - القرن العشرين - فرعاً من فروع البحث اللغوى معترفا به في علم اللغة، ومع ذلك يرى جورج مونان أن دراسة هذا الفرع «لم تبلغ بعد الرشد العلمى»، ويرى كثير من الألسنيين أنها الجزء من الألسنية الذى تعرّض تطبيق مبادئ الهيكيلية (Structuralism) عليه أكثر العقبات، وهى عقبات لم تتضح طبيعتها بعد<sup>(١)</sup>. ويقول إن الآراء في هذا الفرع من العلم، وكذلك الأعمال، ما زالت تشعرنا في كثير من الأحيان أننا أمام «برج بابل»، وهو ما يجب الاعتراف به صراحة.

(١) جورج مونان، مفاتيح الألسنة ١١٩.



وهناك جهود كثيرة جداً في دراسة «الدال» و«المدلول». ويحسن أن نتبه من أول الأمر إلى عدم الخلط بين علم الدلالة - أو نظرية الدلالة - وعلم المعجم. فعلم المعجم لا يهتم إلا بوصف دلالة الألفاظ، كما تسجل تقليدياً في المعاجم، ويعنى كذلك بضبط المبادئ والمناهج التي يعتمدتها في سبيل تحقيق غايتها. أما الدلالة فإنها تنزع إلى دراسة الدلالات أو المدلولات انطلاقاً من الكلمات<sup>(١)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن «دلالة» الوحيدة اللغوية هو مدلولها (وتختلف النظريات حول تحديد هذا المدلول وطريقة تحديده)، فهناك نظرية المدلول المنطقية، والنظرية السياقية، والنظرية السلوكية، ونظريات المجال والحقول الدلالية إلخ). وأما المعنى « فهو القيمة الدقيقة التي يتخلصها هذا المدلول المجرد في سياق واحد»<sup>(٢)</sup>. فالوحدات التي تكون هذه الجملة مثلاً: «سأجيء الخميس القادم» لكل واحدة منها «مدلول» معروف في العربية، ولكن مجموع هذه المدلولات يتخلص في هذا المثال «معنى» مختلفاً في استعمال جديد حسب التكلم وحسب التاريخ الذي قيلت فيه. فإذا قال محمد هذه الجملة يوم ١٩ أغسطس، وقالتها فاطمة يوم ٦ سبتمبر فإن هذه الجملة ذات المدلول الواحد تمثل تطبيقات مختلفين كل منها له «معنى» مختلف. وإن قد يتحد المدلول ويختلف المعنى.

ولقد كان «المعنى» مشكلة متذبذبة هذا الفرع من الدراسة<sup>(٣)</sup>، بوصفه علماً

(١) انظر علم الدلالة للدكتور أحمد مختار عمر من صفحة ١٧ إلى صفحة ٣٠، ففيه لمحات تاريخية مركزة عن نشأة علم الدلالة وأهم المعالم في تاريخه.

(٢) جورج مونان، مفاصيل الألسنية ١٢٠.

(٣) إلى جانب اهتمام علماء اللغة بالمعنى قديماً وحديثاً، كان «المعنى» مجالاً للمتغليين بالفلسفة والمنطق وعلم النفس والأثربويين وعلم الاجتماع. وكان الفلاسفة على وجه الخصوص هم أكثر الباحثين اهتماماً بالمعنى منذ رأوا أن طبيعة الحقيقة ووضع المجردات الكلية، ومشكلة المعرفة وتحليل الواقع قضايا معددة بالضرورة، كما أنها قضايا أساسية، وهي أيضاً قضايا فلسفية خلافية ذاتية الصيغة. غير أن هناك فرقاً بين تناول الفلاسفة واللغويين للمعنى. فإلى جانب مسائل الاهتمام الفلسفى، هناك مسائل أكثر خصوصية يهتم بها عالم اللغة، فالفلسفة - مثلهم في ذلك مثل رجال الشارع - يأخذون الكلمات والجمل بوصفها قضايا مسلمة، أما اللغوی فلا يمكن أن يفعل هذا، فالكلمات والجمل لديه أولاً وقبل كل شيء وحدات التحليل الدلالي، ويجب عليه أن يبحث على الأخص فيما إذا كانت هناك وجوه خلاف بين المعنى «المعجمي» والمعنى «النحوى». انظر:



حديشاً، على يدِي دِي سُوسِير<sup>(١)</sup> (١٨٥٧ - ١٩١٣) الذي كان يرى أن «الرمز اللغوي» وهو اعتباطي عرفي اختلافي - عبارة عن العلاقة بين «الدال» أي التتابع الصوتي و«المدلول» وهو تصور الواقع غير اللغوي تصوراً غورياً مجرداً. ولقد كان موقف دِي سُوسِير - كما يشير جورج مونان - من «المدلول» غير واضح، فهو حيناً يكون لديه مرادفاً «للتصور» أي المفهوم النفسي المنطقي، وحينما آخر يكون مرادفاً «الشيء» أي مفهوم كائن يمكن أن يكون مادياً سواءً أكان نفسياً أم منطقياً، برغم أنه ينبه إلى أن الكلمة لا تكون من رابط بين صوت وشيء. وقد حاول المنطقيون واللغويون الذين تبعوا دِي سُوسِير أن يفحصوا هذا الجانب ويعيدوا بحثه<sup>(٢)</sup>.

وفي سنة ١٩٢٣م نشر أو جدن وريتشارذ كتابهما القيم «معنى المعنى» وقد تتبعا فيه فكرة «المعنى» من خلال التعريفات الكثيرة، وكانا يحاولان أن يقدمما شيئاً أشبه بالنظيرية عن طبيعة الرموز وتفسيرها، وأن يجعلوا ذلك «علمًا» لطريقة الإيصال اللغوي يمكن تطبيقه على الفن. وكانا ينتقيان من كل مدرسة نفسية حديثة ما يعينهما على تحقيق غايتها. وكانت أعظم «تقنية» استخدماها في ذلك - كما يقول ستانلى هايمن - هي التعريفات الكثيرة<sup>(٣)</sup>. وقد انتهيا إلى ما سمي به علم الرمزية الذي سمي فيما بعد Symantics. وقد استخدما في ذلك مصطلحات محددة هي: Symbol = دال أو رمز or reference = متصور أو مدلول أو فكرة، reference = شيء، واقع غير لغوي<sup>(٤)</sup>. وقد بحثا من خلالها العلاقة

John Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics, PP.400 - 402 (Cambridge University Press 1968).

(١) نشر كتاب دِي سُوسِير الشهير سنة ١٩١١ بعد وفاته بثلاث سنوات تحت عنوان «محاضرات في علم اللغة العام» "Cours de Linguistique Generale" ثم نشرت ترجمته الإنجليزية تحت عنوان: Course in General Linguistics. (N.y Philosophical Libay 1959).

(٢) انظر :

John Lyons, Introduction to Theoretical Linguistics, P.401-402 (Cambridge University Press- 1968)

(٣) انظر: ستانلى هايمن، النقد الأدبي ومدارسه الحديثة ٢/ ١١٩ ، ١٢٠ ، وقد قدم أو جدن وريتشارذ أكثر من عشرين تعريفاً للمعنى.

(٤) انظر السابق، وجورج مونان، مفاتيح الألسنة : ١٢٠ .



بين العمليات الفكرية والتفسير، وحددا قوانين التفكير وكشفا عن طبيعة «الحد» و«المعنى» واختبرا مدى بجاج هذه الطريقة في الأفكار الجمالية عن الجمال وفي أمثلة من الأفكار الفلسفية، وأخيرا سلطا كل ذلك على الشعر.

ومن خلال هذه الجهد المكثفة حول دراسة المعنى التي كانت تنطلق من «الكلمة» أول الأمر، ثم ما عرف بالوحدة الدلالية بعد ذلك وإمكان اتساع هذه الوحدة الدلالية، ظهر الاهتمام «بالمجملة» التي كان يعتبرها بعض الباحثين أهم وحدات المعنى، وأهم من الكلمة نفسها، إذ لا يوجد في رأيهم معنى منفصل للكلمة، بل معناها في الجملة التي تقع فيها. فإذا قلت إن كلمة أو عبارة تحمل معنى، فهذا يعني أن هناك جملة تقع فيها الكلمة أو العبارة، وهذه الجمل تحمل معنى<sup>(١)</sup>. فالكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي ترد فيه، ومع ذلك ظلت «الدلالة» في معزل عن «النحو».

في سنة ١٩٦٣ م قدم كاتز وفوودر Katz and Foorder بحثهما<sup>(٢)</sup> «بناء النظرية الدلالية» The Structure of Semantics معتمدين فيه على آراء تشومسكي عن النظرية النحوية، فادمجا في هذا البحث الدلالية والنحو معاً، وكان تشومسكي بعد ذلك يشير إلى بحثهما كثيراً، وكذلك إلى بحث كاتز وبولستال Katz and Postal An Integrated Theory of Linguistic Descriptions (١٩٦٤ م) نظرية متكاملة للوصف اللغوي. ويعتمد تشومسكي وأتباعه على الاهتمام بال نحو ببنية السطحية والعميقة مع أن البنية العميقـة هي التي يمكنـ فيـها التفسـير أو تمـدـ بالـتـفسـير الصحيح، وفيـ هذاـ عـودـةـ إـلـىـ التـفسـيرـ العـقـلىـ لـلـلـغـةـ باـعـتـبارـهاـ أـهـمـ مـاـ يـمـيزـ الإـنـسـانـ،ـ وـبـاعـتـبارـهاـ خـلاـقـةـ Crea~tiveـ تكونـ منـ عـنـاصـرـ مـحـدـودـةـ وـلـكـنـهاـ تـنـتجـ تـرـكـيبـاتـ وـجـمـلـاـ لـأـنـهـاـ لـهـاـ،ـ وـمـنـ ثـمـ فـهـىـ لـأـخـضـعـ لـلـتـفـسـيرـ الآـلـىـ Mechanical explanationـ .ـ وـإـذـاـ كـانـ الـأـمـرـ كـذـلـكـ،ـ فـإـنـ عـلـمـ اللـغـةـ يـنـبـغـيـ أـنـ يـدـرـسـ فـيـ ضـوءـ «ـالـطـبـيـعـةـ الـبـشـرـيـةـ»ـ الـتـيـ تـؤـكـدـ أـنـ قـدـرـةـ الـإـنـسـانـ عـلـىـ اللـغـةـ بـرـهـانـ عـلـىـ أـنـ هـنـاكـ جـانـبـيـنـ مـهـمـيـنـ هـمـاـ الـكـفـاءـةـ Competenceـ وـالـأـدـاءـ Performanceـ ،ـ وـهـذـانـ الـجـانـبـيـنـ كـانـاـ

(١) علم الدلالـةـ : ٣٤ـ .ـ

(٢) ظهر هذا البحث في مجلة Language الجزء ٣٩ المجلد الثاني من صفحة ١٧٠ إلى صفحة ٢١٠ـ .ـ



سبباً في نشأة مصطلحى «البنية العميقـة» Deep Structure و«البنية السطحـة» Surface Structure وما مصطلحان يمثلان ركيزة البحث اللغوي الآن عند التحويليين، وقد كانوا دافعاً إلى الاستعـانة بـمباحث العـقل وـمباحث علم النفس<sup>(١)</sup>.

لقد حدد كاتـر وفودـر العـنصر الدلـالـي للنظـرـية اللـغـوـية بـوصـفـه «وسـيلـة الكـشـف» Projection device التي تفسـر المـوضـوعـات النـحوـيـة المـجـرـدةـ، والـتـي تـحـتـوى عـلـى المعـجمـ ومـجـمـوعـة قـوـاعـدـ الكـشـف~ Projection rules . والـمعـجمـ المـثـالـى سـوـفـ يـمـدـ المعـنى بـكـلـ المـوـادـ المعـجمـيـةـ فـيـ الـلـغـةـ، وـقـوـاعـدـ الكـشـفـ سـوـفـ تـرـجـعـ التـفـسـيرـ الدـلـالـيـ إـلـىـ الـمـجـمـوعـاتـ الـتـيـ تـتـبـعـ بـوـاسـطـةـ الـعـنـصـرـ الدـلـالـيـ الـأـسـاسـيـ. وـفـيـ نـظـامـ هـذـهـ التـفـسـيرـاتـ الدـلـالـيـةـ يـكـوـنـ الرـجـوعـ إـلـىـ الـبـنـيـةـ الـعـمـيقـةـ عـلـىـ حـدـدـ أـكـثـرـ مـنـهـ إـلـىـ الـبـنـيـةـ السـطـحـيـةـ. ولـلـتـدـلـيلـ عـلـىـ هـذـاـ يـشـارـ إـلـىـ هـذـهـ الجـملـةـ: «زـيـارـةـ العـمـاتـ قدـ تكونـ مـلـةـ» "Visiting aunts can be boring" حيثـ نـحـتـاجـ، لـكـىـ تـمـيـزـ التـفـسـيرـ الدـلـالـيـ الواـضـحـ لـلـجـملـةـ، إـلـىـ المـرـورـ مـنـ خـلـالـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـتـضـمـنةـ فـيـ بـنـيـتـهاـ الـعـمـيقـةـ<sup>(٢)</sup>. وـطـبـقاـ لـمـاـ يـرـاهـ كـاتـرـ وـفـودـرـ، كـلـ مـادـةـ معـجمـيـةـ فـيـ الـخـطـ العـمـيقـ "الـتـحـمـلـ معـنىـ" بـنـاءـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـعـلـومـاتـ الدـلـالـيـةـ الـمـعـدـةـ فـيـ الـمـعـجمـ. وـقـوـاعـدـ الكـشـفـ هـىـ الـتـيـ توـحدـ معـانـىـ الـمـوـادـ معـجمـيـةـ الـمـفـرـدـةـ لـتـتـبـعـ إـلـىـ الـجـملـةـ كـلـهـاـ<sup>(٣)</sup>. هـذـاـ التـنـظـيمـ هـوـ التـعـبـيرـ الصـيـغـيـ formal لـقـدرـةـ الـتـكـلـمـ بـالـلـغـةـ عـلـىـ فـهـمـ أـىـ جـمـلـةـ جـدـيـدةـ بـنـاءـ عـلـىـ الـكـلـمـاتـ الـتـيـ تـتـضـمـنـهـاـ وـتـيـ يـعـرـفـهـاـ الـتـكـلـمـ سـلـفاـ. وـمـعـ ذـلـكـ لـاـ يـسـطـعـ الـتـكـلـمـ بـالـلـغـةـ أـنـ يـظـفـرـ بـعـنـىـ جـمـلـةـ مـاـ بـنـاءـ عـلـىـ أـسـاسـ الـمـفـرـدـاتـ الـمـعـجمـيـةـ وـحـدـهـ، إـنـهـ يـكـوـنـ قـادـراـ عـلـىـ تـحـدـيدـ الـعـنـىـ لـاـ بـسـبـبـ الـكـلـمـاتـ الـمـفـرـدـةـ، وـلـاـ الـجـملـةـ كـلـهـاـ فـحـسـبـ، بلـ بـسـبـبـ تـحـدـيدـ أـقـلـ

(١) الدكتور عـيـدهـ الرـاجـسـ، عـلـمـ الـلـغـةـ وـالـنـقـدـ الـأـدـبـيـ: عـلـمـ الـأـسـلـوبـ؛ ١١٦ـ (مـجـلـةـ فـصـولـ الـعـدـدـ الثـالـثـىـ يـنـاـيرـ عـاـمـ ١٩٨١ـ مـ). وـانـظـرـ لهـ أـيـضاـ: النـحـوـ الـعـرـبـيـ وـالـدـرـسـ الـلـاحـيـتـ صـفـحةـ ١١٥ـ، ١١٤ـ.

(٢) حيثـ يـمـكـنـ أـنـ يـكـوـنـ الـمـصـدـرـ "زـيـارـةـ" مـضـافـاـ إـلـىـ فـاعـلـهـ "الـعـمـاتـ" أوـ مـقـولـهـ فـيـ الـعـنـىـ، وـيـكـوـنـ الـعـنـىـ عـلـىـ الـأـوـلـ "الـعـمـاتـ يـقـمـنـ بـزـيـارـتـنـاـ" وـقـدـ تـكـوـنـ زـيـارـتـهـنـ مـلـةـ، وـعـلـىـ الـثـانـىـ يـكـوـنـ الـعـنـىـ: "نـقـومـ بـزـيـارـةـ الـعـمـاتـ" وـقـدـ تـكـوـنـ زـيـارـتـهـنـ مـلـةـ.

(٣) يـعـدـ بـحـثـ كـاتـرـ وـفـودـرـ تـحـولـاـ أـسـاسـياـ فـيـ نـظـرـةـ التـحـوـلـيـينـ، حيثـ كـانـ الـتـهـجـيـ السـائـدـ لـدـيـهـمـ قـبـلـ ذـلـكـ هوـ ماـ حـدـدـهـ تـشـوـمـسـكـيـ فـيـ كـتـابـهـ "الأـبـنـيـةـ الـتـرـكـيـبـيـةـ" عـاـمـ ١٩٥٧ـ مـ ثـمـ فـيـ كـتـابـ "أـوـجوـهـ الـنـظـرـيـةـ الـنـحـوـيـةـ" عـاـمـ ١٩٦٥ـ مـ منـ أـنـ الـبـنـيـةـ الـعـمـيقـةـ وـحـدـهـ هـىـ الـتـيـ تـمـ الـجـمـلـةـ بـالـتـفـسـيرـ الدـلـالـيـ



جزء نحوى في الجملة كذلك، مثل العنصر الاسمي والعنصر الفعلى الخ. وقواعد الكشف تعيد تركيب جهات سلية المتكلم الدلالية هذه عن طريق «العمل إلى أعلى» من خلال المستويات المختلفة للمكون التركيبى المؤسس على فهم مكون تركيبى آخر في الجملة قبل أن تخضع المكونات لفهم الجملة ككل<sup>(١)</sup>.

بذلك أصبح الدرس الحديث ينزع إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوى والجانب الدلالى<sup>(٢)</sup> ، غير أن هناك مشكلة تواجه اللغويين المحدثين – وبخاصة أصحاب النظرية التحويلية التوليدية – عندما يريدون تحديد مكان «الدلالة» في النظرية. ويمكن تلخيص هذه المشكلة في هذه التساؤلات وما يتربى عليها: ما الفروق الدقيقة – إن وجدت – بين الظواهر النحوية والدلالية؟ وإذا سلمنا بأن ثمة فروقا، فما العلاقة بين العناصر النحوية والدلالية لقواعد؟ وهذا السؤال الأخير يفرض نفسه على عدد من القضايا المنفصلة ذات الأهمية القصوى في تطوير النظرية اللغوية، وترتبا عليه: أي يجب أن يقوم العنصر النحوى بتزويد العنصر الدلالى؟ أى أليست الظواهر النحوية مستقلة عن الظواهر الدلالية فحسب، بل إنها بطريقة ما سابقة عليها؟ أو أي يجب أن يعكس الأمر، أى أي يجب أن ينظر إلى العنصر الدلالى بوصفه نتاجاً للعنصر النحوى؟ وفضلاً عن ذلك: إذا قررنا أن النحو يجب أن يعد مزوداً للعنصر الدلالى، فـأى عنصر نحوى لقواعد يجب أن يحدد هذا التفاعل: العنصر العميق أو الأساس، أو العنصر السطحي أو التحويلي؟ أو كلاهما؟ والأبحاث المعاصرة المختلفة في هذا المجال تحاول أن تجيب عن هذه التساؤلات.

(١) انظر: Chomsky : Selected Readings, P.103.

(٢) إذ أصبحت الدلالة جزءاً من النظرية النحوية، يقول Brucel Liles : إن النحو grammar يتحتم ثلاثة أجزاء أو ثلاثة مكونات:

- ١ - المكون التركيبى الذى يحتوى على بناء العبارة والقواعد التحويلية التى تشرط لبناء الجملة.
- ٢ - المكون الدلالى الذى يعمل وفقاً للعناصر التى لا يمكن نطقها فى الجملة مستقلة (ويرمز لها بالإنجليزية: P-terminal string) بعد المراد المعجمية المختارة من المعجم الذى تعطى الجملة معناها.
- ٣ - المكون الصوتى الذى يشكل الجملة بعد كل العمليات التحويلية التى تطبق، ويعطى الجملة صيغتها النهائية.

An Introductory Transformational Grammar, P.30 (Prentice Hall 1971)

Chomsky: Selected Readings, P.101.

(٢) انظر:



لقد كانت التفرقة بين الظواهر النحوية والدلالية، أو بين القواعد والمعنى تفرقة موروثة من التفرقة التقليدية بين القواعد من جانب والمفردات المعجمية من جانب آخر، حيث كان ينظر إلى كل من هذين الجانبيين، على حدة، على أنه أساس من دراسة اللغة مستقل، ولذلك حظى كل منهما بدراسات كثيرة متنوعة في القديم والحديث. هذه التفرقة بين التفسيرات النحوية والتفسيرات الدلالية لم تسمح بأن تقرر طبيعة العلاقة الخمية المحكمة بينهما. وقد أصبح واضحاً بعد تطور النظريات اللغوية، وبخاصة نظرية النحو التحويلي التوليدى أن الوصف اللغوى الذى يعالج القواعد النحوية والمعجم - أو إن شئت مفردات اللغة - بوصفهما وحدتين مستقلتين منفصلتين بدون قواعد تربطهما ربطاً داخلياً لا يمكن أن ينظر إليها على اعتبار أنه الوصف الملائم لحقائق اللغة أو لقدرة المتكلمين الأصليين بها.

إن مدرس اللغة الأجنبية يعرف أن الطالب الذى لم تكون لديه ملكة اللغة غير قادر على تركيب جمل صحيحة في نطاق اللغة التي يتعلّمها انتلاقاً من القواعد النحوية وحدها، أو المفردات اللغوية وحدها. إنه مع هذين الجانبيين محتاج إلى أن يأخذ في الحسبان العلاقات الدلالية بين الكلمات في الجملة. وإذا لم يكن مزروداً بقواعد اختيار هذه الكلمات التي تخصّص لسياق الجملة المناسب، فسوف يكون عرضة لأن يكون جملة صحيحة نحوياً ولكنها لا تؤدي معنى، أو تحتوي على كلمات مستعملة بمعنى خاطئ في إطار نحوى خاص.

ومن جانب آخر، نجد أن المتكلم الأصلى باللغة يملك القدرة على تمييز الجمل غير الصحيحة نحوياً ودلالياً من الجمل الصحيحة نحوياً ودلالياً، ويمكنه كذلك أن يلاحظ المشترك اللفظي في لغته، مثل كلمة bank في هذه الجملة: the bank is green فإنها قد تشير إلى مبني المصرف أو إلى شاطئ النهر. وفي العربية إذا قال هذه الجملة مثلاً «رأيت ماء العين» فإن العين قد تشير إلى بشر الماء أو العين المبصرة للإنسان، لأن ما يعرف بالمشترك اللفظي في الحقيقة لا يكون كذلك إلا إذا كانت الكلمة منعزلة وحدها، ولكنها إذا دخلت في جملة لها سياق لن تكون كذلك<sup>(١)</sup>.

(١) يميز ابن اللغة الأصلى ما يعرف بالمشترك اللفظي من خلال العلاقات النحوية والضمام بعض الكلمات الأخرى معها. وهذه هي قواعد الاختيار التي يشير إليها تشرمسكي التي يكون المتكلم مزروعاً بها. ففي قول البارودى:



والمتكلم يعرف كذلك أنه إذا وجدت جملتان لهما تركيبان دلاليان مختلفان فإنهما تكونان مختلفتين إحداهما عن الأخرى ضرورة في طريقة التعبير. لهذه الحقائق صار البحث اللغوي مهتما بالعلاقات بين النحو والدلالة، وبمحاولة الحصول على درجة ما من الاندماج بين هذين المجالين من مجالات الوصف اللغوي<sup>(١)</sup>.

وفي نحو اللغة العربية - شأنه في ذلك شأن نحو أي لغة - يزدوج مكون العنصر الدلالي . فهناك جانب يقوم على اعتبار العلاقات القائمة بين الوظائف النحوية ، أو عناصر النموذج الفكري للجملة ، وأعني به ما سميته في موضع آخر «البنية الأساسية» للجملة<sup>(٢)</sup> ، وهي الصورة التجريدية لتركيب الجملة [الفعل + الفاعل] و[المبتدأ + الخبر] مثلا . وهذا النموذج التجريدي قد يلتقي في مفهومه مع بعض ما

### لسان عن إلا وهي عن من البكا ولا خد إلا للدموع به خد

يستطيع أن يميز «عين» الأولى من «عين» الثانية ، و«خد» الأولى من «خد» الثانية مع أن نطق الكلمتين واحد . لكن لا يمكن وضع إحداهما مكان الأخرى في نفس العلاقة النحوية ، فلا يقال عن «عين» الأولى إنها عين الماء لأن جملة «هي عين من البكا» تجعلها العين الإنسانية والضمير «هي» مبتدأ يعود على «عين» الأولى ، فكانه قال : «العين عين من البكا» ولا يخبر عن الشيء نفسه ، فبان بذلك أن كلامهما غير الأخرى ، والمقصود تشبيه الأولى بالثانية في خزانة الماء لكثرته في الدموع ولكثرته في ماء البشر «العين» الثانية . وكذلك يقال في «ولا خد إلا للدموع به خد» حيث دخلت «خد» الثانية - وهي بمعنى الشق والخفرة - في علاقات نحوية لا تدخل فيها «خد» الأولى وهي جزء من الوجه معروف .

وكذلك في قوله تعالى : «وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَقْسِمُ الْمُتَّجَرِمُونَ مَا لَبِثُوا فِيْ سَاعَةٍ» ننطق الكلمتين واحد «الساعة - ساعة» ولكن لا يمكن وضع إحداهما بمناسبتها في نفس المعنى مكان الأخرى فلا يقال : يوم تقوم الساعة ويكون المقصود الساعة الزمنية ولا يقال «ما لبثوا غير ساعة» ويكون المقصود بساعة هنا يوم القيمة . وهذا يؤكد أن الكلمة لا تأخذ معناها من المادة المعجمية وحدها ، ولكن من قبلها للعلاقات نحوية معينة كذلك . وكل متكلم مزود بقواعد الاختيار التي تمكنه من وضع الكلمات في مكانها الصحيح .

(١) انظر : Allen and Buren, Chomsky: Selected Readings PP.101,103

(OXford University Press 1971)

(٢) يقول أحد التحويليين العرب : «وقد يختلف اللغويون في تفصيلات البنى الداخلية التي يقدرونها ، وفي تفصيل القواعد التي تحول هذه البنى إلى التراكيب الخارجية التي تستعمل في اللغة لأنها جميعها تخضع إلى شيء من الاجتهاد ، ولكن الادعاء بأن معانى الجمل يمكن تفسيرها على أساس التركيب الخارجي وحده لا تؤيده فيما أرى الحقائق اللغوية» . الدكتور داود عبد «التقدير وظاهر اللفظ» ص ١٤ (مجلة الفكر العربي العددان ٨ ، ٩ من مارس عام ١٩٧٩ م).



يعنيه التحويليون بالمصطلح Deep Structure غير أنى هنا أكثر التصاقاً وارتباطاً باللغة العربية الفصحى على وجه الخصوص، لأنه ليس من وكمى هنا ولا غايته أن أقيم بناء نحوياً دلالياً للغات المختلفة – وهو ما يسمى Universal grammar وهو من أهداف التحويليين<sup>(١)</sup> – ولذلك لا أذهب في التجريد إلى أبعد من هذا المدى الذي تُعيّن فيه البنية الأساسية للمجملة بالمفهوم السابق.

(١) لقد عمل تشومسكي على إحياء نظرية القواعد الكلية أو الواحدة لجميع اللغات، وقد نادى بها الإغريق القدماء من قبل كما نادى بها أيضاً سويسراً. ومن اللغويين الذين نادوا قبل التحويليين بما يسمى «النحو الكلى» أو توبيرس. وقد ناقش تشومسكي أفكاره حول هذه النقطة، وإن كان يرى أنها مبتسرة، في بحث له بعنوان:

وقد ألقى هذا البحث أول الأمر بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لتأسيس الجمعية اللغوية الأمريكية، وكان ذلك في يونيو سنة ١٩٧٤م، ثم نشر بعد ذلك في مجلة «التحليل اللغوى» المجلد الأول، الجزء الأول سنة ١٩٧٥م. ثم أعيد نشره في كتابه Essays on Form and Interpretation (1977). وهناك بعض اللغويين الذين يتذكرون هذه الفكرة، ولقد برهن إدوارد ساير على أن اختبار سلسلة اللغات قد يقenna بأن القسم الواحد من أقسام الكلمة يمكن من قدرتنا على تنظيم الواقع في ضرب مذاجه الصيفية أكثر مما يمكن من تحلينا الفطري للذلك الواقع. وقسم الكلام خارج تحديد الصيغة التركيبية مجرد سراب، وللهذا السبب فإن النظام غير المنطقى لأقسام الكلام: عددها وطبيعتها وحدودها الشرورية هزيل القيمة بالنسبة للغة. وكل لغة لها نظامها الخاص، وكل شيء يعتمد على التحديدات الصيفية formal demarcations التي يعرف بها». انظر:

Edward Sapir, Language, (Harcourt, Brace, 1921; Harvest 1949) P.118-119

ويعتبر تشومسكي رفض بعض علماء اللغة المحدثين ما رأوه بعض التحويليين من أن معظم لغات البشر في العالم يمكن أن تحصر تركيبها الأصلية في ثلاثة نظم رئيسية هي (أي (فاعل ومفعول و فعل) و(SVO) أي فاعل و فعل و مفعول به، و (VSO) أي فعل و فاعل و مفعول به. وعلى ذلك ملابد أن يكون لكل جملة في أي لغة تركيبان يعبران عن المعنى يخضعان لقوانين التحرر التحويلي (أولهما التركيب الأصلى، وثانيهما التركيب الذى توجد عليه الجملة) وتركيب واحد يمثل البنية السطحية ويختضن لقوانين التحرر التوليدى.

وقد رفض بعض علماء اللغة هذا التعميم الذى يصبح بعض القواعد والقواعد بالصيغة العالمية ويررون أن لكل جملة في أي لغة تركيباً أصيلاً Kernel له قواعده وقوائمه التي قد تختلف من لغة إلى أخرى ثم يضاف إلى هذا التركيب الأصيل عدداً من المباني لتحقيق المعنى العميق deep structure المستعمل للغة فتظهر الجملة في وضعها الأخير متمشية مع القواعد والقواعد العامة للغة والنحو. انظر:

J. F. Staal, Word Order in Sanskrit and Universal Grammar, P.80 (Holland 1967).

ويرى فريق آخر من الباحثين في اللغة وهم أصحاب نظرية حديثة ترجع إلى سنة ١٩٧٥م وتسمى Relational Grammar أن قواعد النحو التحويلي هي الأساس الذى تبنى عليه قواعد التركيب الجملى =



و علاقات الوظائف - وهي تمد الجملة بالمعنى الأساسي باعتبارها معنى عميقاً لها - قد يكون بعضها مشروطاً بشروط دلالية معينة حتى يصبح وضعه في هذه الوظيفة النحوية أو تلك، مع الشروط التي تحددها البنية الأساسية من الصيغة والرتبة والورود النحوي والعلامة الإعرابية وغيرها من الشروط اللغوية التي بناءً عليها يمكن أن يقال إن هذه الكلمة «فاعل» أو «حال» أو «نعت» مثلاً، كاشتراكه أن يكون «الفاعل» «اسماً» واشتراكه أن يكون «الحال» مشتقاً، واحتراضاً أن يكون النعت مشتقاً أو شبيهاً بالمشتق، واحتراضاً أن يكون «التمييز» جامداً، وهذه كلها شروط تتعلق بالصيغة. وأما اشتراكه أن يكون الفاعل بعد الفعل، واحتراضاً أن يكون خبره إن بعد اسمها (إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً و مجروراً)، فهذه رتبة. وأما شرط الورود، فالمراد به هنا أن يشترط أن ترد الكلمة المعينة مصاحبة لصيغة معينة مثل [ لم + الفعل المضارع ] و [ أنْ + الفعل ] و [ قد + الفعل المضارع أو الماضي ] و [ إنْ + الجملة الاسمية ] وهكذا، وهذه تعدد شروط ورود لفظية. وهناك شروط معنوية كاشتراكه أن يكون التمييز معنى (من) واحتراضاً أن يكون الظرف متضمناً معنى (في) وهكذا. وأما العلامة الإعرابية فامرها أو أوضاعها وأشهر من أن يعاد فيه قول .

وأما الجانب الثاني الذي يزدوج مع السابق في إمداد الدلالة ، فهو اختيار الكلمة المنطقية التي تشغل الوظيفة التحوية لتصبح صالحة للدخول في علاقة نحوية معينة مع كلمة أخرى تشغل وظيفة أخرى في الجملة الواحدة . وبذلك يكون التفسير الدلالي النحوي مركباً من « المعنى الأساسي » وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف معاً . وهناك

= القائمة على إدراك العلاقات بين الكلمات في الجملة، وبه يتم الوصول إلى المعنى العميق أو البنية التحتية خلافاً لما يراه تشومسكي الذي يعد العلاقات بين الكلمات في الجملة grammatical relations في الدرجة الثانية من الأهمية، ويرى أن الكلمات تتنظم في الجملة على أساس تركيب تلقائي لتحقيق البنية التحتية أو التركيب العميق .

(انظر : خليل عمارة، رأى في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص ٥٧ - ٧٧ - المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت، العدد ٨ خريف عام ١٩٨٢م . وانظر أيضاً : « اللغات البشر : أصولها، طبيعتها، تطورها» ماريو باي ترجمة صلاح العريبي من صفحة ١ إلى ١٢ - قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة عام ١٩٧٠).



قوانين تنظم هذا الاختيار، يكون كل متكلم مزوداً بها، وإذا لم يكن عارفاً بهذه القواعد التي تساعد على الاختيار فإنه لا تكون لديه الكفاية اللغوية أو السليقة اللغوية أو القدرة اللغوية التي تساعد على تركيب جملة تركيباً صحيحاً مفيدة.

وبناءً على هذا الاختيار، الذي تتوقف عليه الوظائف النحوية أيضاً، إذ إنها لا تكون في فراغ، تتحقق درجات الصحة النحوية *degrees of grammaticalness*، أي أن بعض الكلمات تكون أكثر استجابة للكلمات أخرى من غيرها، فتصبح كل منها معبرة عن خصائص أخرى، وتتدرج هذه الخصائص وتنمي. وعندما تنضم كلمات في علاقات نحوية بحيث تكون كل منها من خصائص الأخرى، يكون التركيب في هذه الحالة في درجة عالية من الصحة النحوية. أما إذا انكسرت قاعدة الاختيار هذه في تعديل ما، فإنه يكون في هذه الحالة في درجة من الصحة النحوية أقل. ونحن المتكلمين نستطيع في كل حالة أن نحدد الجملة التي انكسرت فيها قاعدة الاختيار، وقواعد التصنيف الدقيق. وهذه الانكسارات تكون على ثلاثة أنواع، كل منها قابل للتقسيم إلى حالات في داخله:

- ١ - انتهاك للتصنيف المعجمي.
- ٢ - تصادم مع الخصائص الاختيارية.
- ٣ - تصادم مع خاصة التصنيف الدقيق.

وهناك دائماً قواعد لأنواع الكثيرة التي يمكن أن يكون فيها تعارض أو تصادم أو انتهاك من أي نوع<sup>(١)</sup>.

فإذا قلنا - مثلاً - «طار الطائر» فإن هذه الجملة أكثر صحة من جملة «طار القلب»، وذلك لأن (طار) إحدى خصائص (الطائر) لأنها من مجموعة المفردات التي تصنف في تصنيف يستجيب لاستجابة عرفية وضعية مع مجموعة المفردات التي جاءت منها كلمة (الطائر)، وكلمة (الطائر) إحدى خصائص (طار) للسبب نفسه؛ ومن هنا نجد أن (طار) ليست من خصائص (القلب)، ولا (القلب) من خصائص

(١) انظر : Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, P.75-77. وقد قدم تشومسكي أمثلة كثيرة للحالات المختلفة التي يحدث فيها انكسار من أي نوع من هذه الأنواع المتعددة.



(طار). ولذلك تبعت هاتان الكلمتان ضد قوانيين المفردات الخاصة. «وهنا في الواقع يأتى التفسير المجازى لاستعمال المفردات»<sup>(١)</sup>، حيث يقوم عقل المتكلم بإجراء مشابهة بين (القلب) و (الطائر) من حيث إمكان أن يطير كل منهما، الطائر على جهة الحقيقة، والقلب على جهة التخيل والتصور، لأن هناك موانع عضوية وعقلية تعيق القلب عن الطيران. هذه الموانع هي التي تجعل المتكلم ينظر إلى هذا التركيب على أنه مجازى لا حقيقي. وما يمنع من إبراد «المعنى الأصلى» هو القرائن والسياق الخاص. ولذلك قال العلماء إن في قوله تعالى :

**﴿وَاسْأَلِ الْقَرِيَةَ﴾** [سورة يوسف : ٨٢]

وقوله تعالى : **﴿وَأَخْفِضْ لَهُمَا جنَاحَ الدَّلَلِ﴾** [سورة الإسراء : ٢٤] مجازاً، لأن القرية لا تسأل، وإنما يسأل أهل القرية، ولأن الذل ليس له جناح إثما الجناح للطائر. فعندما وقع الفعل «اسأّل» على القرية وأضيف الجناح للذل، انضمت كلمات من تصنيف معين إلى كلمات أخرى من تصنيف آخر وليس كل منها من خصائص الأخرى، فاكتسبت هذه الكلمات الصفة الجديدة عن طريق التصادم مع قواعد الاختيار.

وكذلك قالوا في قوله تعالى :

**﴿وَأَخْرَجْتِ الْأَرْضَ أَنْقَالَهَا﴾** [سورة الزلزلة : ٢].

وقوله تعالى : **﴿مِمَّا تَبَيَّنَتِ الْأَرْضُ﴾** [سورة البقرة ، ٦١ ، سورة يس : ٣٦].

وقوله تعالى : **﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخْدَتِ الْأَرْضَ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَّتِهَا﴾** [يونس : ٢٤].

إن فيها مجازاً، لأن بها كلمات استعملت في غير موضعها الأصلي، وذلك أن صيغة «أنت» و«أخرج» و«أخذ» وضعت في الأصل لإفاده صدور مدلولها وهو الإخراج والإنبات والأخذ من الفاعل القادر على ذلك، فإذا استعملت في

(١) د. محمد على الحولى، قواعد تحويلية للغة العربية، ٣٦ (دار المريخ - الرياض ١٩٨١ م).



صلورها من «الارض» وهي غير قادرة ولا فاعلة ، فقد استعملت الصيغة في غير موضعها فانكسرت بذلك قاعدة الاختيار.

ولإذن هناك محاور ترتكز عليها الجملة التي تعد صحيحة نحوياً ودلالياً في اللغة، هي :

- ١ - وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تتم المنطق بالمعنى الأساسي.
  - ٢ - مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة.
  - ٣ - علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة.
  - ٤ - السياق الخاصل الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقاً لغويًا أم غير لغوي<sup>(١)</sup>.

وقد حظيت بعض هذه المحاور بدراسات كثيرة على حين لم يحظ بعضها الآخر بمثل ذلك.

أما الوظائف النحوية فقد تكفلت بها كتب النحو، ودرستها وحددت شروطها، غير أن دراستها تكاد تكون مستقلة عن جانب اختيار المفردات، ولم تعط التفاعل بينهما الاهتمام المرجو، ولم تحدد طبيعة العلاقة بينهما. وقد درس العلماء القدماء

(١) لا يحفل التوليديون بالسياق، ويجعلون البنية العميقـةـ والسطحـيةـ إلى حد ماـ هي كل شيءـ في إمدادـ الجملـةـ بالمعنىـ، ويركـزـونـ أكثرـ علىـ البنـيةـ العمـيقـةـ. يقولـ أحدـ التـحـوـيلـيـنـ العربـ، وهوـ الـدـكتـورـ دـاـودـ عـبـدـهـ فـيـ بـحـثـ لهـ بـعنـوانـ (ـالـتـقـدـيرـ وـظـاهـرـ الـلـفـظـ)ـ (ـمـجـلـةـ الـفـكـرـ العـرـبـيـ مـارـسـ ١٩٧٩ـ مـ، ٨ـ، ٩ـ)ـ:ـ إنـ معـانـيـ المـفـرـدـاتـ وـالـبـنـيةـ الـخـارـجـيـةـ لـلـجـمـلـةـ Surface Structureـ ليسـ كـلـ شـيـءـ فـيـ المعـنـىـ. فـمـعـنىـ الجـمـلـةـ يـتـحدـدـ عـلـىـ مـسـتـوـيـ أـعـقـمـ مـنـ التـرـكـيبـ الـخـارـجـيـ. فـالـتـرـكـيبـ الـذـيـ يـحدـدـ المعـنـىـ هـوـ الـبـنـيةـ الدـاخـلـيـةـ لـلـجـمـلـةـ Underlying Structureـ أوـ deep structureـ، وـهـيـ تـحوـلـ إـلـىـ الـبـنـيةـ الـخـارـجـيـةـ الـشـيـءـ يـلـفـظـهـ الـمـكـلـمـ وـيـسـمـعـهـ الـمـسـمـعـ نـتـيـجـةـ تـطـيـقـ قـوـاعـدـ لـغـرـيـةـ تـسـمـيـ القـوـاعـدـ التـحـوـيلـيـةـ transformational rulesـ، وـهـيـ قـوـاعـدـ تـحـلـلـ بـعـضـ عـنـاصـرـ الـبـنـيةـ الدـاخـلـيـةـ أـوـ تـقـلـلـهـاـ منـ مـوـقـعـ إـلـىـ مـوـقـعـ أـوـ تـحـولـهـاـ إـلـىـ عـنـاصـرـ مـخـتـلـفةـ أـوـ تـضـيـفـ إـلـيـهاـ عـنـاصـرـ جـدـيـدةـ...ـ إـلـخـ)ـ.

وذلك لأن التحويليين يريدون دراسة اللغة دراسة علمية قائمة على اللغة ذاتها، ولهذا يهملون الموقف أو المقام الذي تقال فيه الجمل، ليس لأن المقام لا أهمية له في تحديد معانى الجمل، بل لأن هذا المنصر يضيف صورية إضافية لفهم التحليل اللغوي النظري، وهو عنصر تصعب دراسته بشكل على منظم، لذلك فإن دراسته ترك لغة أخرى من علماء اللغة هم الباحثون في الجانب الاجتماعي منها، أي فيما أصبح يسمى الآن بعلم اللغة الاجتماعي. (انظر: أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، الدكتور نايف خرما، ص ٢٢٢-٢٢٣ - عالم المعرفة عام ١٩٧٨ م).



كذلك جوانب مختلفة من جانب «الدلالة» التي تتعلق بالصيغة النحوية المجردة، فدرسوا، في إشارات ترتبط غالباً ببعض من النصوص، الفروق بين صيغة الجملة الاسمية وصيغة الجملة الفعلية، وهذه الإشارات متفرقة موزعة.

وقد أولوا اهتماماً كبيراً لما سموه «حروف المعاني»، وأفردوها بالتصنيف<sup>(١)</sup>. الواقع أن دراسة حروف المعاني دراسة للتركيب الذي يكون فيه «الحرف» بمفردهاته وعلاقاته الأخرى. فعلى سبيل المثال، الذي يجعل (أو) للتخيير وهو ما يتبع فيه الجمع، نحو «تزوج هندا أو أختها» - أو يجعلها للإباحة - وهي ما يجوز فيه الجمع، نحو «جالس العلماء أو الزهاد». إنما هو الدلالة الملائمة للكلام. ففي عبارة «جالس العلماء أو الزهاد» لا يوجد مانع من الجمع بين مجاليسة العلماء والزهاد معًا، وكذلك في جملة «أكل عنباً أو تفاحاً» ليس هناك مانع خارجي من الجمع بينهما بحيث يمكن للمخاطب المأمور بذلك أن يأكل العنباً والتفاح جميعاً، ولذلك يقول عنها النحاة في هذه الحالة إنها للإباحة. أما إذا كان المثال هو «تزوج هنداً أو أختها» فإن الذي منع الإباحة هو كلمة «أختها» بالإضافة إليها ضمير هند على وجه التحديد. ولو ضفت مكان «أختها» كلمة أخرى مثل «عمتها أو خالتها أو أمها أو جدتها» لظلت (أو) للتخيير كذلك، لأن دلالة هذه الكلمات جميعها تمنع من الجمع بين كل منها و «هنداً». لكن تصير (أو) للإباحة لو وضع مكان كلمة «أختها» كلمة من واد آخر لا تكون له علاقة القرابة في درجة الأخوة والعمومة والختولة والأمومة والجلودة مع هند - والسبب في ذلك عرف شرعى خاص يحرم الجمع بين المرأة وأختها أو عمتها . . إلخ.

وقد ذكر المتأخرون لهذا الحرف (أو) اثنى عشر معنى عرضها ابن هشام، وعلق عليها قائلاً: «التحقيق أن (أو) موضوع لأحد الشيئين أو الأشياء. وهو الذي يقوله

(١) انظر على سبيل المثال: «الجني الدانى في حروف المعانى» للحسن بن قاسم المرادي (تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل - حلب عام ١٩٧٣م)، و«رسف المباني في حروف المعانى» لأحمد بن عبد النور الماتلي (تحقيق أحمد محمد المطراط - دمشق عام ١٩٧٥م)، والازهية في علم الحروف على ابن محمد الهروى (تحقيق عبد العزيز الملوحي - دمشق عام ١٩٨٢م)، ومعنى الليبب عن كتب الأعريب بجمال الدين بن هشام الأنبارى (دار إحياء الكتب العربية).



المتقدمون، وقد تخرج إلى معنى (بل) وإلى معنى (الواو)، وأما بقية المعانى فمستفادة من غيرها<sup>(١)</sup>. وعلق صاحب الحاشية على المغني على قوله «من غيرها» وفسره قائلاً: «كقرائن المقام»<sup>(٢)</sup>. وقرائن المقام قد تكون حالية أو مقالية.

وتحت حروف المعانى، تناولوا أدوات كثيرة مختلفة كأدوات الاستفهام والاعطف والشرط والنداء والجر والقسم وحروف الجواب وغيرها.

وفي مجال أبنية الكلمات، قدموا كذلك لمحات كاشفة عن دلالة بعض الأبنية وتمايز كل بنية عن الأخرى، وما تفرد به كل بنية من حيث دلالتها، فبنيّة المصدر - على تنوعها - غير بنية الاسم، وغير بنية الفعل، وصيغة المبالغة، وأسماء الفاعلين، والمفعولين وغيرها. يقول سيبويه - وهو يسمى النسب إضافة - في التفريق بين صيغة «فاعلاً» (بفتح الفاء وتضييف العين) وصيغة «فاعل» (بكسر العين) في النسب: «هذا باب من الإضافة تَحْذِفُ فيه ياءُ الإضافة. وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شئ». أما ما يكون صاحب شيء يعالجه، فإنه مما يكون «فاعلاً»، وذلك قوله لصاحب الشياب: ثواب، ولصاحب العاج: عَوَاج، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها: جمَال، ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها: حَمَار، وللذي يعالج الصرف: صَرَاف. وهذا أكثر من أن يُحصى ..

وأما ما يكون ذا شئ - وليس بصنعة يعالجها فإنه مما يكون «فاعلاً»، وذلك قوله للذى الدرع: دَارِع، ولذى النبل: تَأْبِيل، ولذى النشَّاب: نَاشِب، ولذى التسمر: تَامِر، ولذى اللَّبَن: لَابِن.

قال الحطيئة:

فغررتني وزعمت أنتَ لابِنٌ بالصيف تامر.

وتقول لمن كان شئ من هذه الأشياء صنعته: لَبَانٌ وَتَمَارٌ، وَنَبَّالٌ<sup>(٣)</sup>. هذا مثال سقطه من كتاب سيبويه يبين فيه دلالة الصيغة والفرق بينها وبين غيرها. والصيغة لا

(١) ابن هشام، المغني ٦٥ / ١.

(٢) الشيخ محمد الأمير، حاشيته على المغني ٦٥ / ١ (مطبوع بهامش المغني).

(٣) سيبويه: ٣٨٠ / ٣.



تعمل في فراغ، فهي إطار لمدة صوتية معينة تصاغ فيها، وهي أيضاً، لكي تدل هذه الدلالة، مشروطة بأمور أخرى، دلّ عليها سيبويه حينما قال «وتقول لصاحب كذا» وهذا نفسه مشروط بشروط خاصة دلّ عليها سيبويه بقوله بعد النص السابق مباشرةً: «وليس في كل شيء من هذا قيل هذا. لا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ: بَرَّاً، ولا لصاحب الفاكهة: فَكَاهٌ، ولا لصاحب الشعير: شَعَارٌ، ولا لصاحب الدقيق: دَقَاقٌ»<sup>(١)</sup>. فدلالة الصيغة هنا مشروطة بأن تكون لصاحب شيء يزاوله، أو ذي شيء وليس بصنعة يعالجهها، وإن فلان لكل من هاتين الصيغتين دلالات أخرى عندما تكون (فاعل) لاسم الفاعل و(فعال) للمبالغة. وقد حاول بعض الباحثين جمع دلالة بعض الأبنية من كلام العلماء القدماء وإشاراتهم في التمييز بين بعض الصيغ وبعض في دلالتها وشروط استعمالها في هذه الدلالة أو تلك<sup>(٢)</sup>. والمتتبع للذك يرى أنهم يختلفون في تحديد الدلالة باختلاف فهمهم للسياق الذي تكون فيه الصيغة.

ولا يعيّب هذه الجهود التفسيرية الضخمة إلا أنها كانت - وما زالت - مبددة وموزعة على الجزئيات المتناثرة، ولم يحاول باحث أن يؤسس منها نظرية في تفاعل الدلالة النحوية والدلالة المعجمية غير عبد القاهر الجرجاني، الذي يبدو في كتابه «دلائل الإعجاز» وكأنه يحاول الدفاع عن النحو ويريد إثبات قيمة وفاعليته، ولذلك جعل «النظم» يكمن في توخي معانى النحو وأحكامه وفروقه ووجوهه والعمل بقوانينه وأصوله. وليس «معانى النحو» عنده بمعانى الألفاظ فيتصور لذلك أن يكون لها تفسير. وجملة الأمر عنده أن النظم إنما هو أن «الحمد» من قوله تعالى:

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾، الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿ۚ﴾ مبتدأ، و﴿اللَّهُ﴾ خبر، و﴿رَبِّ﴾ صفة لاسم الله تعالى مضاد إلى ﴿الْعَالَمِينَ﴾ و﴿الْعَالَمِينَ﴾ مضاد إليه، و﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ صفتان، وهكذا. ويرغم أنه يؤكّد هذا المعنى، ويلح عليه كثيراً في كتابه بحيث يبدو - كما أشرت - مدافعاً عن النحو في وجه من ينكر دوره، برغم هذا لمجد

(١) سيبويه، الكتاب ٣/٣٨١، ٣٨٢ وقارن بما في شرح المفصل لابن عبيش ٦/١٣، ١٤ وشرح الرضي على الشافية ٢/٨٤، ٨٥.

(٢) انظر: د. فاضل السامرائي «معانى الأبنية في العربية» (بغداد-١٩٨١) م.



تحليله للنصوص التي حللها يكشف فهماً أعمق وأبعد من تأكيده أن «معانى النحو» هي بيان الوظائف النحوية فحسب . ويكتفى أنه جعل «النظم» - وإن كان بالمفهوم الذى يريد - مدخلًا إلى إثبات إعجاز أعظم نص في العربية وأيقاه وأخلقه وهو القرآن العظيم . وسوف نرى تحليل عبد القاهر وما يكتشف عنه فيما بعد .

وأما المفردات ، التي يختار من بينها لشغل الوظائف النحوية ، فقد تولتها المعاجم ، وقد اهتم بها كذلك علم الدلالة في بدء العهد به ، وقد لركزت المناهج اللغوية في دراسة المعنى - منذ وقت مبكر - على المعنى المعجمي ، أو دراسة معنى الكلمة المفردة باعتبارها الوحدة الأساسية لكل من التحو والسيماتيك ، وقد قدمت بهذا المخصوص مناهج ونظريات متعددة ومتعددة <sup>(١)</sup> . ولكن هذا الجانب يحتاج إلى مراجعة من جانب علماء المعاجم ، إذ درسوا المعنى المعجمي بطريقة مستقلة عن الدلالة النحوية ، مع أن المفرد لا تتحدد دلالته إلا في السياق اللغوي من خلال علاقاته النحوية بعناصر جملته ومن خلال سياقه النصي كذلك . فال فعل (ضرب) مثلا في «ضرب الله مثلا» تختلف دلالته - وإن اتحدت صيغته ومادته - عن (ضرب) في مثل «ضرب زيد عمرا» مع أن كلتا الجملتين تتألف من [ فعل + فاعل + مفعول به] ، وقد اختلف معنى الفعل عن طريق إسناده إلى فاعل معين وإيقاعه على مفعول به معين في كلتا الجملتين ، «وهذا يستتبع أن كل المعلومات المستخدمة في التفسير الدلالي يجب أن تقدم من العنصر النحوى للقواعد» <sup>(٢)</sup> أولا ، وهذا ما دعا أصحاب النظرية السياقية إلى أن يقولوا إن الكلمة لا معنى لها خارج السياق الذي تظهر فيه ، وما يكون هذا السياق - بلا شك - علاقاتها النحوية مع غيرها . وقد أجاد مایه في التعبير عن هذه النظرية حين قال : «إن معنى كلمة ما لا يمكن تحديده إلا بفضل معدل الاستعمالات اللغوية من ناحية ، والأفراد والفتات في مجتمع واحد من ناحية أخرى» <sup>(٣)</sup> . وفي تحقيق هذا

(١) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ٥٣ . وقد تناول تحت «مناهج دراسة المعنى» عدداً من النظريات ، ومن ذلك النظرية الإشارية ، والتصورية ، والسلوكية ، ونظرية السياق ، ونظرية الحقول الدلالية ، وقد حظيت الأخيرة بقسم كبير من الشرح ، والنظرية التحليلية . وانتظر أيضاً «دلالة الأفاظ» للدكتور إبراهيم أنيس ، و«دور الكلمة في اللغة» لأولمان ترجمة الدكتور كمال بشر والتعليقات الكثيرة المقيدة على النص المترجم .

Chomsky: Selected Readings, P.114.

(٢)



صعبية من غير شك، ولكنه يؤكد على كل حال أن المعانى التى تقدمها المعاجم الحالية للكلمات تقريبية، وكثيراً ما يجد فى شروح الشعر أن ينص بعض الشارحين على أن هذا المعنى أوذاك مما أفلته المعاجم.

وسوف أحاول تعرف الجانب الدلائلى فى النحو عن طريق تفاعل الدلالة التحوية ودلالة المفردات، وسيكون ذلك من خلال جديتين مصادرتين معاً:

أولاًهما: مناقشة الجانب الدلائلى التفاعل بين الوظائف التحوية والمفردات التى تشغلهما. وسيكون المنطلق فى ذلك مناقشة نص أراه فريداً من كتاب سيبويه، وقد قدمه سيبويه موجزاً مقتضايا، ولكنه دالٌّ مع إيجازه واقتضائه. غير أنه يبدو أن الفكرة التى يتضمنها هذا النص كانت توجه سيبويه، وهو يناقش بعض مسائل النحو المختلفة وقضاياها المتعددة فى كتابه الرائد.

ثانيتها: الإشارة إلى دور الجانب الدلائلى فى بعض الظواهر التحوية، حيث تستمد بعض الوظائف التحوية تحققها من الجانب الدلائلى، مع مراعاة أن الجانب الدلائلى هنا واسع متعدد الرواقي يتدرج أحبياناً من الاعتماد على المفهوم المتعارف عليه سلفاً بين أبناء البيئة اللغوية للفظة المفردة إلى استغلال التفاعل بين المفرد والوظيفة التحوية وإنشاء علاقات جديدة لم تكن معروفة من قبل<sup>(١)</sup>.

الوظائف التحوية تمتد الجملة بالمعنى النحوى الأولى. وهذا المعنى النحوى الأولى له نظامه الخاص الذى تختلف درجاته. والنظام النحوى يتكلل ببيان هذا التدرج، فهناك صيغ نحوية مقبولة وصيغ غير مقبولة. وبعضها مسموح به فى الشعر دون الشر، وبعضها مسموح به فى بعض أنواع التعبير كالأمثال مثلاً، لذلك قالوا: الأمثال لا تغير وتحكى كما وردت. والجملة التى ينكسر فيها النظام النحوى انكساراً غير مسموح به مطلقاً فى المستوى اللغوى المعين لا تعد جملة صحيحة

(١) جورج مونان. مفاتيح الألسنية ١٢٤ ، ١٢٥.

(٢) كان الوصفيون يعيرون على النحاة التقليديين اعتمادهم المعنى عنصراً فى التحليل النحوى، ولكن التحوريين اتخذوا موقفاً مختلفاً منصفاً يازاء معطيات النظر النحوى التقليدى (ما اعتبره أستاذنا الدكتور ثامن حسان «ردًّا اعتبار للنحو العربى») على خلاف بلومفيلد الذى كان ينظر إلى «العقلانية» فى علم اللغة بوصفها اتهاماً بالشحوذة وإنكاراً للمنهج التجربى العلمى.



مطلقاً نحوياً ولا دلالياً، فالصحة الدلالية هنا مشروطة بالصحة النحوية . ودلالة المفردات - وهي تقريرية كما رأينا - تعد دلالة أولية كذلك وهي قابلة للتشكل والتغيير حسب وضعها في الإطار النحوي ، فهي دلالة متحركة غير ثابتة ، ولا يعد ثابتاً منها إلا المحور الأصلي الذي يعد معيلاً لاستعمال بين الاستعمالات اللغوية وبين الأفراد المستعملين لها .

وكسر دلالة المفردات الأولية يؤدي إما إلى الخطأ الدلالي مع الصحة النحوية - والصحة النحوية تجربية - ولذلك لا يحكم على «الجملة» هنا بأنها من اللغة ، فلا يقال عن هذه «الجملة» - وهي من تمثيل أستاذنا الدكتور تمام حسان - «حنكت المستعص بسقّاحته في الكمظ» إنها جملة لغوية صحيحة ، لأن مفرداتها فقدت الدلالة الأولية للمفردات لهراءيتها وعدم استخدامها في اللغة<sup>(١)</sup> . وإنما أن يؤدى كسر دلالة المفردات الأولية إلى الانتقال إلى المستوى المجازى في التعبير ، وذلك باستخدام المفردات في غير مواضعها التي يحددها لها معيلاً لاستعمال ، بل في مواضع جديدة ومقبولة في الوقت نفسه<sup>(٢)</sup> .

وقد استأثرت علوم البلاغة في العربية بكثير من الظواهر التي انكسر فيها قانون دلالة المفردات الأولية ، وقد وزعتها على أصناف مختلفة ، وببعضها درس دراسة عميقية إلى حد ما مثل الاستعارة ، وببعضها درس دراسة مسطحة تحت أسماء مختلفة ، ومعظم ما يسمونه المحسنات المعنوية في الكلام يدور في مجمله على إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا يقع في الحقيقة من جانب ، واستغلال دلالة المفرد الأولية من جانب آخر ، وتعدد هذه الدلالة أحياناً<sup>(٣)</sup> ، مثل هذا التناول أبعدها عن المجال النحوي مع أنها من صميمه .

(١) وقد تكون المفردات مستخدمة في اللغة ، ولكن منها معنى معجمي ، ولكنها تتضمن معنى على غير شروط الاختيار فلا يكون للجملة في هذه الحالة معنى ، مثل «الأنكار العديمة اللون تمام غاضبة» انظر: علم الدلالة ١٤ . واللغة العربية معناها ومبناها من ١٨٣ وأقسامها على الدراسات المنشورة المعاصرة ٢٢٤ .

(٢) انظر: Chomsky : Selected Readings, P.116.

(٣) أسوق هنا مثالاً يوضح ما أردت . من ذلك ما يسمى «المشكلة» وقد عرفوها بأنها ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته تحقيقاً أو تقديرًا مثل قول أبي قحافة :



وسوف أطلق على تفاعل المعنى النحوي الأولى والدلالة الأولى للمفردات في السياق الملائم الذي يعطى المفرد معنى جديدا خاصا في إطار الجملة<sup>(١)</sup> «المعنى النحوي الدلالي» وقد يرد مختصرا «المعنى النحوي». وهو بهذا الفهم يختلف عما هو معروف بالمعنى النحوية المأثورة عن عبد القاهر الجرجاني. والجملة التي يكون فيها المعنى النحوي الدلالي صحيحا هي التي يتافق فيها «الاختيار» بين جانبي الدلالة النحوية ودلالة المفردات الأولى، ولذلك قد يعبر عن هذا أيضا «بالاختيار الصحيح».

«من سبله أنتَ بعسرِ كلها» أنس بن أبي حمزة ثقلية  
ومن ذلك أن رحلا شهد عند القاضي شريح فقال له «إنك لسبط الشهادة» فقال الرجل «إنها لم تُجعَدْ عَنِّي»، فالمى سبُغ «بناء الجار» و«تجعيد الشهادة» هو مراعاة المشاكلة، ولو لا بناء الدار لم يصح بناء الجار، ولو لا سبوبة الشهادة لامتنع تجعيدها. وبينما الجار وبسبوبة الشهادة كسر في مجال الاختيار، ومثلا آخر ما يسمى «التورية» أو «الإيهام» وهي - كما عرفت - أن يطلق لفظ له معينان قريب وبعيد، ويراد بهذا اللفظ المعنى البعيد منها، وقد لا يكون مع هذا اللفظ ما يشير إلى المعنى المقصود ويرشحه مثل قوله تعالى:  
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْضِ اسْتَوَى﴾ (طه : ٥) وقد يكون معه ما يشير إلى المعنى المقصود منها كقوله تعالى:

﴿وَالسَّمَاءَ بَثَيْنَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ (الذاريات: ٤٧) ومن ذلك قول شاعر الحماسة:  
فلما نأت هنا العشيرة كلها      انخنا لحالتنا السيف على النهر  
لمساً اسلمنا عند يوم كسرها      ولا نحن الشخصينا الجفون على وتر  
لأن الإغضفاء عما يلام جفن العين لا جفن السيف وإن كان المراد به إغمام السيف، لأن السيف إذا أغمد  
انطبق الجفون عليه، وإذا جرد افتتح الخلاء الذي يكون بين دفتيه.  
ومن ذلك أيضا ما يعرف «بالاستخدام» وهو أن يراد باللفظ له معينان أحدهما ثم يراد بضميره معناه الآخر  
أو يراد بأحد ضميريه أحد المعنين وبالثاني المعنى الآخر ومن الأول قول الشاعر:  
إذا نزل السماء بأرض قوم      رحستنا وإن كانوا غصضاً  
حيث أراد بالسماء «الشيء» ويضميرها «النبي»، ومن قول البحترى:  
نسقى النضا والساكنة وإن هو      شبّوه بين جوانح وضلع  
حيث أراد بضمير «النضا» في قوله «والساكنة» المكان وفي قوله «شبّوه» شجر الغضا، وأنت ترى أن هذه  
الأمثلة تقوم على كسر قانون إيقاع العلاقات النحوية.  
(١) يقول John Lyons: «أعطيتني السياق الذي وضعته فيه الكلمة، وسوف أخبرك بمعناها». ويضيف:  
«من المستحبيل أن تعطى كلمة بدون وضعها في سياق، وتكون المعاجم مفيدة بقدر ما تذكره من عدد سياقات الكلمات وتتنوعها».

Introduction to Theoretical Linguistics p.410



ولا أزعم أن مشكلات علاقة الدلالة بالنحو قد حلّت بهذه الطريقة ، فهناك كثير من الجمل تحتاج إلى جهد كبير ، ولا يكون تفاصيل المعنى النحوي الأولى ودلالة المفرد الأولى كافية في تحديد المقصود منها على وجه الدقة . ومن ذلك دلالة ألفاظ الجموع ، والكلمات المشكّرة . لاحظ هذه الجملة مثلاً : «المواطنون شرفاء» فهي لا تعني أن كل المواطنين بلا استثناء شرفاء ، وهذه الجملة نفسها تتضمن أن بعض المواطنين غير شريف . لاحظ هذه الجملة «العمال يبنون العمارات» فإنها لا تعني أن كل عامل يبني كل العمارات ، أو أن كل العمال يبنون كل العمارات ، ولكنها تعني «بعض العمال يبنون بعض العمارات» . ومن هنا ساغ الاستثناء في قوله تعالى :

**﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ⑤ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾**  
[سورة العصر : ٢ ، ٣].

ولذلك يفرق النحاة بين أنواع (ال) . لاحظ كذلك الجمل التي فيها «مشترك لفظي» مثل : «أنت مولاي» فالمولى هو السيد والخليفة والخادم<sup>(١)</sup> . لاحظ أيضاً ادعاء كل فريق من المتصارعين أنه «يسعى لإقرار السلام» حيث لا يوجد في هذه الحالة اتفاق على معنى واحد للسلام ، وهكذا كل الكلمات التي تعبّر عن مدلول غير حسي . أمثال هذه الحالات تؤكّد أن العلاقة بين الدلالة والنحو معقدة<sup>(٢)</sup> ، وأن الخصائص الشاملة للمجملة التي قد تكون معقدة تؤدي دوراً في القاعدة كذلك ، ولكن في هذه الجمل التي تكون العلاقة فيها معقدة بين الدلالة والنحو نستطيع أن نحدد فيها العناصر النحوية من المستند والمستند إليه وأن نحدد العلاقة النحوية بينهما ، وهذا بدوره قد يؤدي إلى كشف المعنى الدلالي في جانب من جوانبه ، ولهذا يعتمد المعنى المخصوص لكل ركن من الجملة على ما يقترن به من السياق

(١) يقول الدكتور داود عيده : «وقد يكون سبب تعدد معنى جملة ما أن إحدى مفرداتها لها معانٍ متعددة كما في جملة «جلست إلى جانب العين» فتعدد معانٍ هذه الجملة يعود إلى تعدد معانٍ كلمة عين» «التقدير وظاهر اللفظ»، ص ٧ (الفكر العربي المدعان، ٨، ٩ مارس ١٩٧٩ م).

(٢) في الصعوبات التي تواجه دراسة المعنى، انظر د. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٢١٤ وما بعده.



والملاييسات. غير أن طرُق هذا الموضوع وتوالٍ البحث فيه واستمراره سوف يؤدي إلى الكشف والإيضاح<sup>(۱)</sup>.

(۱) أحيل هنا إلى بحث لشومسكي يكشف أبعاد هذا الموضوع من خلال النظرية التوليدية، وهو البحث الأول من كتابه (1977) *Essays on Form and Interpretation* وإلى كتابه المشهور الذي يشير فيه إلى بعض المشكلات التي تتعلق بعلاقة الدلالة بال نحو (*Aspects of the Theory of Syntax*) (1964). وهدف شومسكي الواضح هو تفسير كل العلاقات اللغوية بين الصوت والمعنى، وعنه أن المكون الدلالي نحو لغة معينة يتضمن مجموعة القواعد التي تحدد معنى الجمل في هذه اللغة، ويعمل هذا المكون وفق الفرضية التي تنص على أن معنى الجملة يتحدد يعني كل عناصرها الدلالية وبالانظام التركيبية لهذه العناصر، وتتمثل هذه العناصر في انتظامها في البنية العميقه للجملة، ولذلك فإن البنية العميقه التي يولدها المكون التركيبية للجملة هي التي تشكل مدخل "input" (المكون الدلالي للنحو)، أما المخرج "output" فهو مجموعة « القراءات » التي تقابل كل جملة، وتعد كل قراءة بأنها « تشكيل دلالي » للجملة؛ أي شرح لمعناها.

فإذا كان لإحدى الجمل ثلاثة معانٍ مختلفة، كان على المكون الدلالي أن يعيد إنشاء قدرة المتكلم بإنشائه ثلاث قراءات مختلفة. وإذا كانت الجملة خالية من المعنى فلن ينشئ المكون الدلالي أي قراءة لها، فإذا اشتراك جملتان في المعنى ذاته كان على المكون الدلالي أن ينشئ القراءة ذاتها للجملتين معاً.

ويسعى نحو شومسكي إلى بناء مجموعة من القواعد التي تقيم توازناً لسلية المتكلم أو قدرته أو كفايته الدلالية، ويقتضي هذا النموذج إعادة إنشاء ما يفهمه المتكلم: الاتباس، التراويف، الخلو من المعنى، السخالية التحليلية، التناقض إلخ. وقد حقق شومسكي وأتباعه كثيراً من خايمه.

ويتساءل جون سيرل في بحثه « شومسكي والثورة اللغوية » (الفكر العربي مارس ۱۹۷۹) ص ۱۳۷ : ما هي بالضبط هذه القراءات؟ وما الذي يفترض أن تتحقق أو تغير عنه سلسلة الرموز التي تنطلق من المكون الدلالي لتكون شرحاً لمعنى الجملة؟ ويقرر أن علم الدلالة يشكل القسم الأضعف في نظرية شومسكي - كما أقر شومسكي بذلك في مناسبات عدّة - . ويعتقد أن أفكار شومسكي غير ملائمة بصورة جذرية لأن نظرية التغيير عن المعنى التي يقترحها شومسكي أفتر من أن تؤدي إلى بلوع هدفه.

والحق أن شومسكي كان كثير التعديل في نظرته بمعرفة زملائه وأتباعه. وأهم التعديلات في ذلك عدوله عن إعطاء الأهمية العظمى للبنية العميقه في إمداد الدلالة والالتفات إلى البنية السطحية والعناصر التحويلية والاعتقاد أخيراً بأنها تقوم بدور كبير في تحديد الدلالة. والنتائج لتطور أفكاره عن « الدلالة » يرى أنه كان لديه أول الأمر ما يعرف بالنظرية الشائعة Standard Theory ، وفيها يرى أن الاعتماد كله على البنية العميقه في التفسير الدلالي ، وبعد ذلك ظهر لديه ما يعرف بالنظرية الواسعة وفيها يرى أن العنصر التحويلي يشتراك مع البنية العميقه أو المكون الأساسي في التفسير الدلالي للجملة، وأخيراً ويتأثير بعض زملائه وأتباعه بمجد، يدافع الآن بما يعرف بالنظرية التموجية الواسعة وفيها الاعتماد على البنية السطحية في التفسير الدلالي للجملة.

انظر : Chomsky, Essays on Form and Interpretation P.166 وبخاصة البحث الرابع من هذا الكتاب وهو بعنوان Conditions on Rules of Grammar وقد نشر قبل ذلك مستقلاً سنة ۱۹۷۶ في مجلة « التحليل اللغوي » الجزء الثاني العدد ۴ وفيه يدافع عن نظرية EST ويشرحاها، وهذا الرمز اختصار للمصطلح Extended Standard Theory.





المبحث الثاني  
**التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات**





## المبحث الثاني

## التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات

لقد كانت اللفتة التي ألمع إليها سيبويه في مطالع «الكتاب» لفتة فذة. وقد جاءت ومضة فريدة لمعت في إشارة خاطفة عن الاستقامة من الكلام والإحالة في نص موجز دالاً. في هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحوية دلالية، حيث تندمج في توافق حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة، أو بعبارة أخرى قوانين المعنى النحوى الأولى وتمثله الوظائف النحوية المختلفة مع قوانين دلالة المفردات الأولى وتمثلها الدلالة المعجمية للكلمة، وتترسخ فيما يمكن أن يسمى «المعنى النحوى الدلالي». ومن خلال مناقشة هذا النص نستطيع أن نتعرف قوانين تكوين المعنى النحوى الدلالي. يقول سيبويه في باب أطلق عليه «باب الاستقامة من الكلام والإحالة»<sup>(١)</sup>:

«فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن؛ فقولك: أتيتك أمس، وسأتيك غداً.

وأما المحال؛ فإن تنقض أول كلامك بأخره، فتقول: أتيتك غداً، وسأتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب؛ فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر ونحوه.

وأما المستقيم القبيح، فإن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكى زيداً يأتيك<sup>(٢)</sup>. وأشباه هذا.

(١) سيبويه، الكتاب ١/٢٥، ٢٦ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون).

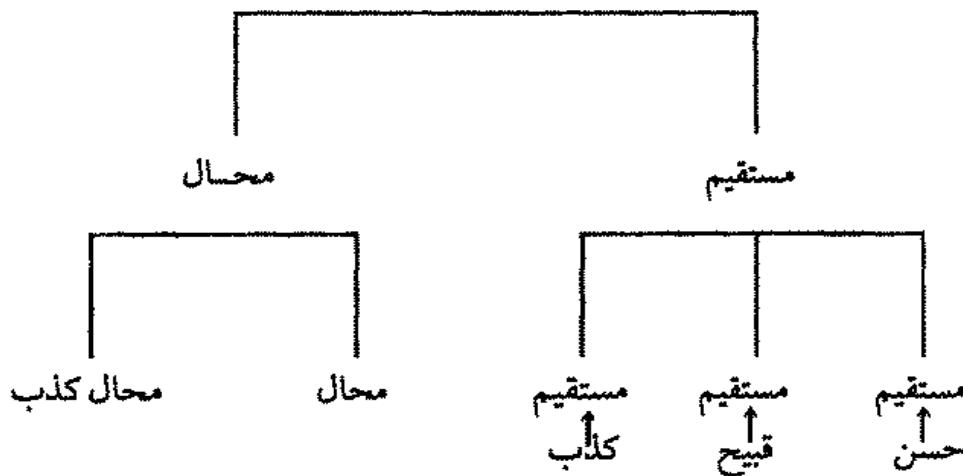
(٢) في الكتاب: كى زيداً يأتيك، يتصب زيد، والصواب رفعه، والتصحيف من طبعة بولاق ١/٨.



وأما الحال الكذب؛ فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس».

هذه التصنيفات الخمسة للكلام التي قدمها سيبويه تدور حول الاستقامة والإحالة. والكلام عنده - وهو هنا يعني الجملة<sup>(١)</sup> - قسمان، أحدهما أطلق عليه الوصف بأنه «مستقيم» والأخر «الحال» وتحت كل منهما فروع كما يتضح في هذا الشكل:

الكلام = (الجملة)



وسيبوه لم يُعرف من هذه الأنواع إلا «الحال» من الكلام و «المستقيم القبيح» واعتمد على الأمثلة وحدتها في تحديد ما يريده بالصطلاحات الأخرى. ونستطيع أن نقول إن المقصود من «الكلام المستقيم» بناء على تفاصيل سيبويه وتعريفه «للمستقيم القبيح» هو الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية، فالكلام المستقيم نحوياً يتوزع استقامته على ثلاثة أنواع هي: المستقيم الحسن، والمستقيم الكذب، والمستقيم القبيح. فكل جملة صحيحة نحوياً تعد جملة مستقيمة، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالحسن أو بالكذب يتعلق بالمعنى الذي تفيده عناصر الجملة عندما ترابط نحوياً. وقد قدم سيبويه لكل حالة مثالين إلا «الحال الكذب» فقد قدم له مثلاً واحداً.

(١) المصطلح «الكلام» في كتاب سيبويه معانٍ كثيرة، من بينها وأكثرها دوراناً «الجملة» انظر إلى: «بناء الجملة العربية» صفحة ٢٦ وما بعدها (دار القلم - ١٩٨٢م) وصفحة ١٩ وما بعدها طبعة دار الشروق ١٩٩٦م.



والمثال الأول الذي ساقه سيبويه للكلام المستقيم الحسن هو:

(١ - أ) أتيتك أمس.

وهو يتالف على هذا النحو:

### الجملة

فعل ماض	ظرف زمان	+	مفعول به	+	فاعل	+	.
أَتَى	أَمْسٌ	+	+	تُ	لَكَ	+	.

والمثال الثاني الذي مثل به سيبويه للكلام المستقيم الحسن هو:

(١ - ب) سأريك غداً.

وقد تالفت بنية النحوية وبناؤه اللفظي على هذا النحو:

### الجملة

					فعل		
أداة استقبال	+	فعل مضارع	+	فاعل	+	مفعول به	+
						ظرف زمان	
لا تدخل إلا على المضارع							
سَـ	+	أَتَى	(١)(...)	ـ	ـ	ـ	ـ

(١) الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره «أنا».

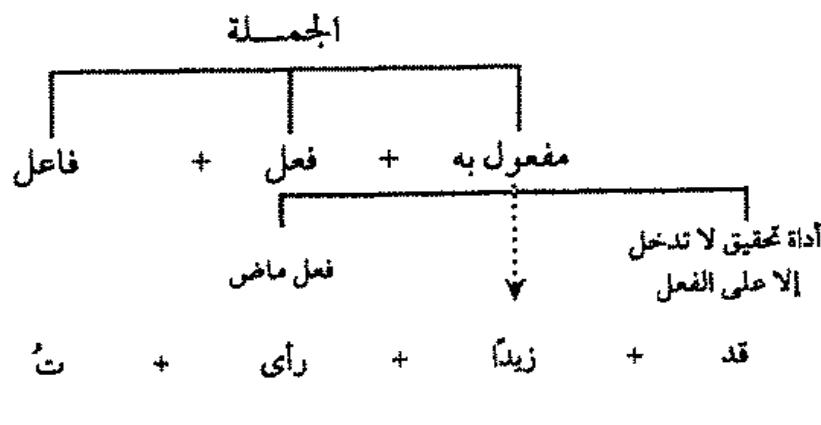


وفي كلا المثالين (١ - أ) و(١ - ب) توافق الاختيار بين عناصر «بناء الجملة» - وهي الصورة الصوتية المنطقية - في أمور كثيرة، فال فعل الماضي «أُتى» يصح وقوفه من الفاعل وهو في الجملة «المتكلّم» وتعبر عنه تاء الفاعل . ويمكن تحقق المفعولية مع المفعول به - وتعبر عنه في الجملة كاف المخاطب - والدلالة الأولى لظرف الزمان «أمس» هي المضى فلا تناقض بين وقوع الفعل وفاعله مع مفعوله وبين المفعول فيه . وفي المثال (١ - ب) عندما دخلت على الفعل أداة الاستقبال «س» (أو حرف التنفيض) كان الفعل مضارعاً، وجاء الظرف «غدًا» بدلالة الأولى ليفيد المستقبل كذلك .

وقد اتفق المثالان كذلك مع الوضع النحوي الذي تقرره البنية الأساسية بحيث وضع كل مكون وما يمثله من الأصوات المنطوقة في موضعه الصحيح وهو وضع يسمح به نظام اللغة<sup>(١)</sup>؛ ولذلك جاء هذان المثالان من الكلام المستقيم الحسن الذي لم تتصادم فيه قواعد الاختيار في الوظائف النحوية والمفردات بدلائلها الأولية.

وأما المثالان اللذان ساقهما سميريه للكلام المستقيم القبيح - وسوف أؤخر مناقشة الكلام المحال حتى أستوفى مناقشة أنواع الكلام المستقيم - فأول هذين المثالين هو :  
٤- (١) قد زيداً وأيتُ.

وقد تألفت بنية وبناؤه على هذا النحو:



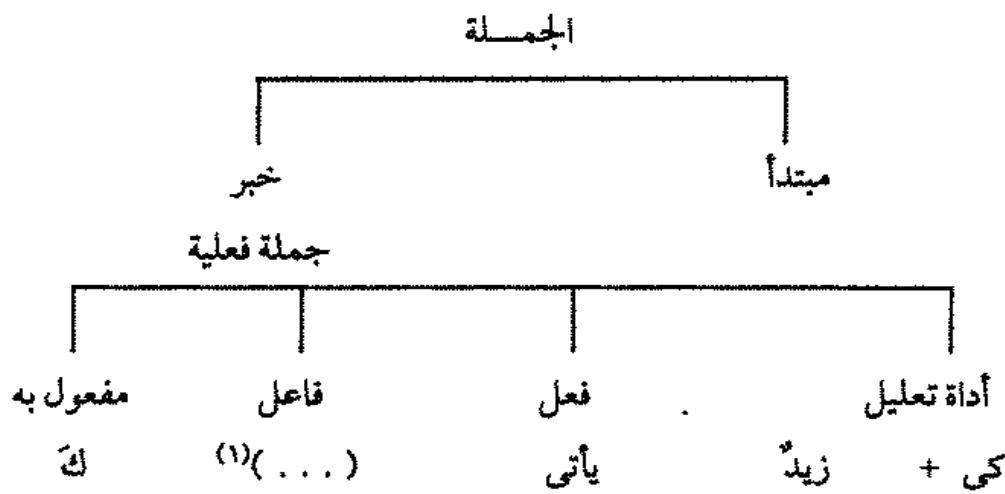
(١) للفرق بين «البنية الأساسية» للجملة و «بناء الجملة»؛ انظر: «في بناء الجملة العربية»، صفحة ٣١٧ وما يليها إلى صفحة ٣٧٤.



و ثانٍ هذين المثالين هو:

۲- ب) کم ریزدی یا تیک.

وقد تألف على هذا النحو :



في هذين المثالين (٢-أ) و (٢-ب) توافقت عناصر الاختيار بين عناصر بناء كل جملة، فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية في علاقاتها مع دلالة المفردات التي شغلتها، فالرؤية ممكنة للمتكلّم ومحكمة الوقع على زيد، والإتيان يمكن من زيد (ضميره في المثال) وهو محكم الوقع على المخاطب، ولذلك لا تصادم في الاخبار بجملة « يأتيك » عن المبتدأ « زيد ». غير أن بعض هذه العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر فلم توضع الموضع الصحيح الذي يحدده لها نظام اللغة، فجاءت الصورة المنطقية وقد اختلف بها شرط الورود النحوي بحيث صار « قد + اسم » و « كي + اسم » وهذا تركيب غير مسموح به في نظام العربية، ولكنه لا يؤدى إلى خلل

(١) الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).



معنوي في صحة العلاقات بين أجزاء الجملة، ولهذا السبب وصف هذا الكلام بالقبح مع كونه مستقيماً، وهنا نجد أن معنى «الاستقامة» في هذين المثالين يعود إلى «استقامة الدلالة» إذ لم تتأثر بالخلل النحوي الذي طرأ على بناء الجملة من الفصل بين الأدوات فيها - وهي لا تدخل إلا على الفعل - والفعل الموجود في الجملة، وهذا الفصل درجة من درجات الخلل النحوي في وضع العناصر. وقد عرف سيبويه الكلام المستقيم القبيح بأنه «وضع الملفظ في غير موضعه»، ولعل استخدام «اللفظ» في هذا الموضع إشارة منه إلى أن الخلل فيه أو القبح خلل لفظي وليس خللاً معنوياً، ولهذا بقى الكلام على وصفه بأنه كلام مستقيم وإن كان قبيحاً.

وأما «الكلام المستقيم الكاذب» فقد مثل له سيبويه بمثالين كذلك أولهما هو:

(٣ - ١) حملتُ الجبلَ.

وقد تألفت بنية هذه الجملة المستقمة الكاذبة وبناؤها على هذا النحو:

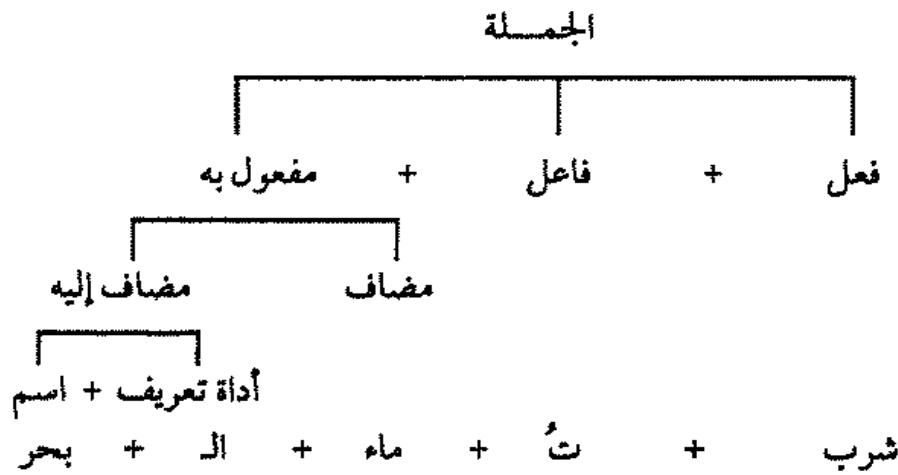
الجملة				
مفعول به	+	فاعل	+	فعل
الجبل	+	تُ	+	حمل

وثاني هذين المثالين هو :

(٣ - ٢) شربتُ ماءَ البحرِ.

وقد تألفت بنيته وبناؤه على هذا الوجه :





ويلاحظ على هذين المثالين (٣-أ) و (٣-ب) أن بنيةهما وهى [ فعل + فاعل + مفعول به] غير متنوعة في نظام اللغة العربية، ويمكن أن يصاغ على وفاقيها عدد لا يحصى من الجمل التي تكون كلها صحيحة نحوياً ودلالياً أى تكون من الكلام المستقيم الحسن. فلوقيل مثلاً:

- فهمت الدرس .
- قرأت درس النحو .

لوجدنا أن بنية المثال الأول «فهمت الدرس» هي نفسها بنية المثال (٣-أ) وبنية المثال الثاني «قرأت درس النحو» هي نفسها بنية المثال (٣-ب). غير أن المثالين اللذين سقطت بنية «فهمت الدرس وقرأت درس النحو» مما يطلق عليه سببواه وصف «المستقيم الحسن». وأما المثالان (٣-أ) و (٣-ب) فمما يطلق عليه «المستقيم الكذب».

ويلاحظ أيضاً أن بنية هذين المثالين (٣-أ) و (٣-ب) ليس فيها «قبح» فلم يوضع اللفظ - واللفظ هنا يمثل الوظيفة النحوية - في غير موضعه؛ إذ لم يفصل بين ما حقه أن يتصل مثلاً. فمن أين - إذن - جاء الحكم بالكذب على هذين المثالين مع استقامتهما النحوية؟

إن الكذب هنا - بطبعه الحال - ليس كذباً أخلاقياً، لأن كثيراً من الكذب الأخلاقي المعبر عنه بالكلام يمكن أن يكون من «المستقيم الحسن» على حد وصف

سيبوه، ولكن «الكذب» هنا يمكن أن يطلق عليه «كذب دلالي»<sup>(١)</sup>. وقد تمثل هذا

(١) من المصادرات التي تدعو للتأمل أن يثير شومسكي مسألة الصدق والحقيقة والكلب وهو يشرح آراء أوتو بيسبرسن فيما يتعلق بقضية «النحو الكلبي» أو «العاملي» يقول: يوسعنا أن نبني نظرية نحوية من خلال «كميات متغيرة القيمة» معينة، تحدد باعتبارات واضحة. وإذا كان الحدس بسائل الحقيقة والصدق محصوراً فربما يكون هذا توقعاً محتملاً. إن دراسة اللغة جزء من معاشرة أكثر شمولاً هي وضع خريطة مفصلة لبنية العقل، وقد نستمر فيما يخص النحو بوصفه عنصراً من هذا النظام الأكثر شمولاً قابلاً للانفصال، ونواصل العمل في بحث خصائص المحددة. إنني أعتقد أن عقد البراهين الخاصة بتلازم معرفة اللغة من الصدق والحقيقة تدعم هذا المخطط من الاستنتاج. هذه البراهين تتصل «بنظرية دلالة الكلمات» أو يمكن أن تكون مختصرة منها. ومن ثم إذا صنع ذلك نرى أن ذلك الجزء من النحو - فقط - الذي سماه بيسبرسن «المجم» وهو الذي يتمتع بالمعامل مع «الحقائق الخاصة» يتضمن اعتبارات الحقيقة والصدق. وإن ذكر الترتيبة قد تكون أن المجم الكامل لا يمكن أن يميز بطريقة مبدئية من دائرة المعرف العامة. وقد نقبل شرعية صياغة ذات قيمة متغيرة، وفي الوقت نفسه نتفق مع هيلاري بوتنام Hilary Putnam في الرؤية - على سبيل المثال - أن «الأنواع الطبيعية» لتعبيرات مثل «اليمون» و«أمام» و«جري» و«علم» جرا، لا يمكن أن تكون مزودة «بالمواصفات المعجمية» التي تتتجاهل أحذاث الحقيقة والصدق. وإن - كما يبرهن كورين Quine - لن تكون من حيث التحليل اللغوي مميزة دائماً من الصدق المشترك. وأيضاً مثل هذا المنهج يتضمن - على سبيل المثال - نظرية ديفيد كابلان David Kaplan عن الأسماء الشديدة الوضوح "vivid names" وقادتها في الاستدلال، على حين لا تزال هذه النظرية في دور المراجعة.

ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار القواعد التي تحدد حالات الصدق للجمل، والجهات الأخرى للمعنى وفقاً لدلالة الكلمات وبناء الجملة في المستويات اللغوية المختلفة - على سبيل المثال - : القواعد التي تجعلنا قادرين على اختيار التفسيرات الصحيحة لتعبيرات مثل:

"beavers build dams"

"dams are built by beavers"

"beavers built this dam"

إذن ولنفترض أن هذه القواعد مبنية على الاعتبارات الفعلية للطريقة التي ترمي بها عملها، ولطريقة التي تحدد بها على أساس التحليل الأولي للمسلمات Data. وفقاً للأفكار الأولية للنظرية اللغوية. ولنفترض أكثر من هذا أن هذه الأفكار الأولية أمدت العناصر الأساسية لتفسير دلالة الكلمات ونكتفي لتفسير العلاقات التحليلية المعينة بين الكلمات مثل تلك التي بين "male" و"try" وبين "succeed" وبين "intend" و"Persuade". إذن ولنفترض كذلك أن هذه العلاقات التحليلية تساعد على تحديد درجة المفاهيم الممكنة. إذن قد تشكل نظرية دلالية غنية بمبادئ تفسيرية بعيدة المدى جزءاً مهماً لنظرية مستقلة للنحو، حتى لو كان النحو الذي يأتي عفرياً إلى ذهن المتكلم سوف يتلاحم تلامساً حميمياً في نقاط محددة مع الأبيات التوليدية الأخرى، وبهذا تكون صياغة النحو صحيحة تماماً.

Essays on Form and Interpretation P.36-37.



الكلتب الدلالي لا في علاقة «ال فعل » بـ «المفعول به» التحورية من حيث هي ، بل في علاقة «حملت» [ال فعل والفاعل] من حيث هي « فعل وفاعل» أي «صيغة تحورية» و «مدلول» معًا بـ «الجبل» من حيث هي «مفعول به» أي صيغة تحورية ، و «مدلول» معًا ، وبعبارة أخرى في «التفاعل» بين الوظائف التحورية بعلاقتها وما يمثلها من المفردات بدلالةاتها .

وسوف يظل الكلام «مستقيماً كذباً» لو استبدلنا بالفعل «حمل» في المثال (٣-١) و«شرب» في المثال (٣-٢) أفعالاً أخرى من مجالهما الدلالي نفسه، أي من تلك الأفعال التي لا يصح وقوعها من «متكلم» على «الجبل» و«ماء البحر». فلو وضعنا مثلاً مكان «حملت» في المثال نفسه: رَقْعْتُ أو زَحْزَحْتُ أو نَقْلَتُ أو أَزْلَتُ أو جرَجَرْتُ إلى آخر هذه الأفعال ذات الدلالة المعينة، ولو وضعنا - كذلك - مكان الفعل «شربت» في المثال (٣-٢) فعلاً آخر من نفس مجاله الدلالي مثل: تَجْرَعْتُ أو ابْتَلَعْتُ أو بَلَعْتُ أو سُقِيْتُ (بالبناء للمجهول)... إلخ، فإن الكلام لن يتتحول عن كونه مستقيماً كذباً إلى كونه مستقيماً حسناً<sup>(١)</sup>.

وهنا يصبح الفعل «حملت» في علاقته مع «الجبل»، والفعل «شربت» في علاقته مع «ماء البحر» مثيلين لنوع من العلاقة النحوية الدلالية بين فعل له معنى معجمي معين مع فاعل معين ومفعول به معين. وهكذا تكون كل كلمة ذات وظيفة خاصة في الجملة في علاقتها مع الآخريات.

ولما كانت «القاعدة النحوية» مترتبة من عناصر هي العنصر الدلالي، والعنصر الترسيمي وعنصر الأصوات<sup>(٢)</sup> فإن العلاقة في الجملة «حملت الجبل» تدرج على النحو الآتي مع ملاحظة دلالة الرموز الخاصة<sup>(٣)</sup> :

(١) الكلب هنا ليس في النحو ولا في دلالة المفردات في ذاتها، ولكنه في العلاقة المترادفة بين الكلمات المختارة في الجملة مع وظائفها التحوية . وهذا أشبه بما يقوله تشومسكي «إن الكلب الضروري في «*Find a female uncle*» ليس فيما يتعلق بالنحو ولا يصدق الكلمات ولا حقيقتها.

انظر (۲)

J.B. Hooper, *An Introduction to Natural Generative Phonology*, P.3 (New York 1976).

(٣) وضعت هذه الرموز لتقرير العلاقات، وتحديد الجهة، وبيان التلازم بين بعض العناصر، وتحديد مكونات العنصر الواحد، وبيان إمكان التبادل في كل ذلك، وهي على الوجه الآتي:



- أ - فعل + اسم + أداة + اسم .
- ب - (الفعل + الفاعل) + ← [أداة تعريف + × مفعول به].
- ج - (× فعل من مجال معين + × فاعل من مجال معين) + ← × مفعول به من مجال معين .
- د - (× حمل + × ت<sup>٢</sup>) + ← × [ال + × جبل] .

العلاقة في (أ) علاقة تجريدية ، وهي تسمى اختياراً من أنواع الكلم ، وهي تخضع لقانون تأليف الجملة في العربية أو تركيبها ، وينص هذا القانون التأليفي على أنه لا بد - لكن تتألف جملة - من وجود (اسم + اسم) أو (فعل + اسم) في أقل قدر من صور التركيب<sup>(١)</sup> . وهذه مستندة من قوانين صرفية تحدد الفرق بين الاسم والفعل وصيغ كل منها .

الرمز + يشير إلى جمع عدد من الكلمات في جملة واحدة .

الرمز ( ) يشير إلى أن ما بين الفرعين يجتمعان في الجملة على جهة التلازم .

الرمز ← يشير إلى اتجاه العلاقة وتتأثير العنصر السابق فيما يليه وتحديد ما يبعده جهة من الجهات ما قبله .

الرمز × يشير إلى أن ما يبعد يمكن استبدال عنصر آخر من نوعه به .

الرمز [ ] يشير إلى أن ما بينهما يمكنه أن يكون معاً عنصراً واحداً في الجملة مع تركيه من مكونين أو أكثر .

الرمز ٠ يشير إلى أن في مكانه ضميراً مستتراً .

ويمكن استخدام هذه الرموز في تحليل كل الجمل الواردة هنا بالطبع ، وتحليل جمل غيرها إذا كان المقصود من هذا التحليل هو بيان ما تعنيه هذه الرموز . فإذا كتبنا جملة «شربت ماء البحر» وهو المثال (٣ - ب) من أمثلة سيبويه كان على هذه الصورة :

(× شرب + × ت) + ← × [ × ماء + ال + × بحر ] .

ويمكن أن نتوسيع فنطمس رموزاً للحذف والتقديم والتأخير وغير ذلك . وسوف يكشف لنا هذا تعدد العلاقات التي يُظهرها إلقاؤها على أنها بسيطة .

(١) يقر النحويون أن الكلام «لا يتأتى إلا من اسمين ، أو من اسم وفعل ، فلا يتأتى من فعلين ، ولا حرفين ، ولا اسم وحرف ، ولا كلمة واحدة ، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا يدل له من طرفين : مسند ومسند إليه» (همم الهوامن للسيوطى ٢٣/٢). وهذا ما قوله من قبل سيبويه بقوله عن المسند والمسند إليه: «وهو ما لا يبني واحد منها عن الآخر ، ولا يوجد التكلم منه بذا . فمن ذلك الاسم المبتدأ والمعنى عليه وهو قوله: عبد الله أخوه ، ومثل ذلك: يذهب عبد الله ، فالابد لل فعل من الاسم كما مالم يكن للاسم الأول بدء من الآخر في الابتداء» (سيبوه ١/٢٣). وانظر شرح المفصل لابن يميش ١/٢٠ في شرحه لمبارزة الزمخشري: «وهذا لا يتأتى إلا في اسمين أو في فعل واسم ويسمى الجملة» .



والعلاقة في (ب) أيضاً علاقة تجريدية، وهي شارحة ومفسرة بوجهة من جهات جمع الكلمات في (أ). وهي تخضع لبعض القوانين النحوية حيث يقرر النظام اللغوي أن لكل فعل فاعلاً على جهة التلازم فلا يوجد فعل بدون فاعل<sup>(١)</sup>. ويقرر النظام اللغوي كذلك أن الفعل المتعدد يحتاج إلى مفعول به. ويقرر كذلك أن أداة التعريف (ال) والمعرف يكونان معاً عنصراً واحداً بدليل اختصاص المعرف بالعلامة الإعرابية، وأن أداة التعريف صالحة لكل اسم منكراً يقبلها هو أو ما هو معناه، وأنه لا تلازم بين أداة التعريف والمعرف بحيث يمكن إيراد الاسم غير معرف، وهكذا. وهذه كلها علاقات تجريدية ذهنية يمكن أن تتحقق في كل ما يصلح أن يكون فعلاً، وكل ما يصلح أن يكون فاعلاً، وكل ما يصلح أن يكون مفعولاً به.

والعلاقة في (ج) تعتمد على النوعين السابقين لتنطلق إلى الاختيار بين المجموعات الدلالية. فالفعل مصنف في العقل تحت أنماط كثيرة، بعضها يخضع للصيغة، وبعضها يخضع للمعنى أي الدلالات الأولية للمفرد. وكذلك الاسم مصنف في العقل - أي عقل أبناء اللغة المتكلمين بها - تحت أنماط متعددة قد تلاقى وتشابك، وقد تختلف وتتباين وقد تتقاطع أو توازي. وكل مجموعة دلالية معينة صالحة للاستجابة لكلمات مجموعة أخرى أو أكثر في علاقات نحوية معينة. فإذا قلت مثلاً «شربَ الطفُلُ اللَّبِنَ» لا يمكن وضع «أكل» مكان «شرب» ولا يمكن وضع «الخبز» مكان «اللبن» ولا يمكن وضع «الحائط» مكان «الطفل» فإذا قلت: «أكلَ الطفُلُ الخبز» صارت هذه جملة أخرى ذات كلمات أخرى واستجابات أخرى، ولابد من أن يفهم في هذه الجملة الثانية أن الطفل هنا قادر على الأكل بحيث تكون له أسنان يستطيع بها الأكل والمضغ، وأن يكون قادراً على التناول، فلا يمكن وضع «الرضيع» مثلاً موضع «الطفل» مع أنه «طفل» كذلك.

وكل مجال من هذه المجالات الدلالية يتسع ويضيق بحسب وضع اللغة المعينة. ومجموع الكلمات هو الذي يحدد إمكان التبادل من عدمه.

(٢) يقول ابن مالك - مثلاً - في ألفيته الشهيرة:

لكل فعل فاعل فـإن ظهر

ـ فهو ولا فضمير استتر



وإذا كانت العلاقة في (ب) علاقة وظائف، فإن العلاقة هنا في (ج) علاقة صلاحية هذه الوظائف لمجموعات مختلفة من مجتمع المفردات، وهي في الوقت نفسه تتضمن العلاقات السابقة. فكلمة «ال طفل» في المثالين السابقين لها مدلول مجرد عندما تطلق وحدها، ولكنها في هذين المثالين ذات دلالتين تختلفان في الدرجة، واختلاف هذه الدلالة في درجتها لم يأت إلا من علاقتها النحوية مع غيرها في الجملة ومن وضعها مع هذه الكلمات بعینها، فال طفل مع فاعلية أكل الخبز، غير الطفل مع فاعلية شرب اللبن، وسوف تختلف الدلالة بالطبع عن طريق إضافة عناصر نحوية أخرى مُقيّدة لأحد العناصر الموجودة. لاحظ هذه الأمثلة:

- شرب الطفل اللبن الساخن.
- أكل الطفل الخبز الجاف.

وهكذا كلما قيدنا عناصر الجملة سواء أكان المقيد هو الفعل أم الفاعل أم المفعول به. وإذا نجد هنا أن العنصر النحوي يقوم بدور مهم في تحديد الدلالة بحيث تبدو الدلالة الأولى للمفرد متحركة غير ثابتة، وقابلة للتشكل والصياغة في كل جملة بحسب العلاقات النحوية، ونجد أيضاً أن اختيار الكلمة من مجال معين يؤدي إلى ما يمكن أن يسمى تداعى المجالات.

وتداعى المجالات هذه تكشفه العلاقة في (د) لأنها الصورة المنطقية التي تراعى كل العلاقات السابقة وتتضمنها، سواء أكانت تعبيرية أم مادية فهي اختيار من اختيار، أي أنها اختيار أدق من السابق، فهي إذن علاقة التحقق الواقعي الفعلى الصوتي المنطوق أو المكتوب، أي علاقة الأصوات التي تعبّر في النهاية عن كل العلاقات السابقة عليها.

ومن الواضح أن العلاقة النحوية تبدأ في الوضوح من أول خطوة يتم فيها وضع كلمة مع كلمة أخرى في جملة. وعندما أقول العلاقة النحوية أرجو أن يوْجَد في الاعتبار معها كل ما يحددها ويساعد على تمييزها من المطابقة والرتبة والعلامة الإعرابية وغيرها هذا وذاك من القوانين النحوية الفرعية التي تغلى الوظيفة الأم «العلاقة النحوية».



والعلاقة النحوية هي التي تحدد نوع التركيب، «وذلك أن التركيب على ضربين: تركيب إفراد، وتركيب إسناد». فتركيب الإفراد أن تأتي بكلمتين فتركيبهما وتجعلهما كلمة واحدة بإزاء حقيقة واحدة بعد أن كانتا بإزاء حققتين، وهو من قبيل النقل ويكون في الأعلام نحو «معد يكرب» و«حضر موت» و«قالى قلا»، ولا تفيد هذه الكلمة بعد التركيب حتى يخبر عنها بكلمة أخرى نحو: «معد يكرب مُقبل» و«حضر موت طيبة» - وهو اسم بلد باليمن -. وتركيب الإسناد أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى<sup>(١)</sup>. وقد توسع في مفهوم «تركيب الإفراد» بحيث يمكن أن نطلق عليه «المركب الاسمي»، وهو كل مجموعة وظائف نحوية يرتبط بعضها ببعض لتتمم معنى واحداً يصلح أن يشغل وظيفة نحوية واحدة أو عنصراً واحداً من عناصر الجملة، بحيث إذا أفردت هذه المجموعة وحدتها لا تكون جملة<sup>(٢)</sup> مستقلة. وبذلك يتنتقل المركب الاسمي بوصفه عنصراً واحداً من عناصر الجملة إلى مجال دلالي مختلف قد يتسع وقد يضيق فيصبح صالحًا للتبدل مع كلمات أخرى، ويصبح صالحًا للاستجابة الوظيفية في علاقة نحوية مع مجموعة من مجالات دلالية أخرى.

فإذا عدنا مرة أخرى إلى مثال سيبويه «حملت الجبل»، فسوف نجد أن كل العلاقات فيه صحيحة إلا العلاقة في (ج) وهي علاقة الاختيار بين المجموعات الدلالية، وعلاقة الاختيار من أفراد هذه المجموعات.

ولعل هذا يتضح من خلال أمثلة يتم فيها الاستبدال في الكلمات التي تشغل الوظائف نحوية على أساس هذين المحوريين، وسوف أنظر إليها من خلال مصطلح سيبويه:

### ١— حملت الكتاب .

وهنا وضع مكان «الجبل» كلمة أخرى هي «الكتاب». وكلتاها في الجملة من حيث التحليل النحوي «مفعول به»، ولكن جملة «حملت الكتاب» من الكلام

(١) ابن عييش، شرح الفصل ١ / ٢٠ .

(٢) انظر كتابي : في بناء الجملة العربية ٧٨ ، ٢٦٥ (دار القلم - الكويت ١٩٨٢ م) وانظر ص ٤٩ ، ٥٠ و ١٦٠ وما بعدها في طبعة دار الشروق ١٩٩٦ م.



المستقيم الحسن أى أنها جملة صحيحة نحوياً ودلالياً. وسوف تكون الجملة كذلك كلما وضعنا مكان كلمة «الجبل» كلمة تدل على «شيء» يكون بوسع المتكلم «الفاعل» حمله في الواقع المحسوس مثل: الكتاب، والحقيقة، والمصباح، والكرسي وغيرها. وهنا تكون الكلمة من حقل دلالي آخر وفي سياق معين<sup>(١)</sup>.

### بــ حملتُ العِبَةَ.

وهنا وضعنا الكلمة «العبء» مكان الكلمة «الجبل» في مثال سيبويه و«الكتاب» في المثال<sup>(٢)</sup>. والكلام هنا مستقيم حسن كذلك، أى أن الجملة صحيحة نحوياً ودلالياً، وتصير الجملة كذلك كلما وضعنا مكان الكلمة «الجبل» كلمة أخرى تعبر عن معنى من المعانى التى يمكن حملها معنوياً مثل: الأمانة والرسالة<sup>(٣)</sup> ... إلخ.

وسوف يلاحظ هنا أن الكلام يتقلّل مستوى التعبيرى من الإبلاغ العادى، أى الإخبار، إلى الإبلاغ الفنى، وبعبارة أخرى يتقلّل من «الحقيقة» إلى «المجاز». وهنا نجد أن الكلمات التى يمكن أن تحمل معنوياً متتممة إلى حقل دلالي معين يصح أن

(١) في مثال «حملت الكتاب»ــ كما هو واضحــ أشير إلى علاقة الفعل «حملت» من حيث هو وظيفة نحوية وصيغة صرفية وكلمة معجمية مما بالفعل به، فالعلاقة منظورة إليها من خلال الفعل والمجال الذى يمكن أن يتعامل معه من المفاهيم المختلفة، مع ملاحظة أن كل جملة يصبح لها معنى معين فى سياقها الخاص بها. فهذه الجملة نفسها «حملت الكتاب» يمكن أن يكون مدلولها «حفظ القرآن» إذا كان السياق يتناول «حملة كتاب الله». ويمكن أن يكون مدلولها «حملت كتاب سيبويه» إذا كان السياق يتناول سيبويه بين متكلمين مهتمين بالنحو. وكلمة «الكتاب» نفسها بطبيعة الحال لها مجالها المناسب من الأفعال التي تقع في اختيارها في كثرة معينة مثل «قرأت الكتاب» و«حفظت الكتاب» و«فهمت الكتاب» و«فقدت الكتاب» إلخ، وهنا لا تأثر الكلمة «الجبل» مفعولاً به بخلاف من الكتاب، فلا يقال «قرأت الجبل» مثلاً، لكن هذه الجملة «قرأت الجبل» لو قيلت بين مشتفين لهم اهتمام بالرواية الخديفة لفهم منها أن الناطق بها يعني أنه قرأ رواية «الجبل» لفتحي غازى، أما إذا كان المراد بالجبل مسمى الأولى فإن هذه الجملة تصير من «الكلام المستقيم الكلب». ومثال سيبويه يشير بطريقة غير مباشرة إلى أن «الصيغة النحوية» مترتبة، تتبع جملًا صحيحة وجملًا غير صحيحة، وعلى النحوى أن يحدد الصحيح من غيره، ولا يكون ذلك إلا بالربط بين النحو والدلالة. انظر:

Bruce L. Liles, An Introductory Transformational Grammar, P.30

(٢) طبعاً ليس المقصود بالأمانة هنا «الشيء» المؤمن عليه نفسه، وكذلك «الرسالة» ليس المقصود بها «الشيء» المرسل من خطاب أو غيره.

تقوم بينها وبين «ال فعل = حمل » علاقة دلالية خاصة و تؤثر كل منها في الأخرى في تفاعل جديد .

### جـــ رأيت الجبل .

في هذا المثال استبدل بالفعل «حملت» الفعل «رأيت» وما زال العلاقة بين الفعل الجديد «رأيت» والمفعول به «الجبل» هي علاقة الفعلية والمفعولية . والجملة صحيحة نحوياً ، وصحيبة دلالياً كذلك لأن الجبل يمكن أن تقع عليه الرؤية التي يفيدها الفعل «رأى» من الفاعل المتكلم «تاء الفاعل» . (ولا بد أن يكون المتكلم من يستطيع الرؤية ، أو كان يستطيع الرؤية فيما مضى ، ولا بد أن يكون في خبرته السابقة رؤية الجبل ، وإلا كان كاذباً كذباً أخلاقياً ، وأن يكون مراده بالجبل مسماه الأولى فلا يكون المقصود به مثلاً شخصاً ثقيراً مثل الجبل ، وإن تحوّل الكلام من مستوى الحقيقة إلى مستوى المجاز ، وكذلك يتحول الكلام من مستوى إلى آخر إذا قيل «رأيت الجبل مسكاً الأرض» حيث تكون «رأى» هنا بمعنى «علم» لا «بصر») .

وسوف نظل الجملة صحيحة نحوياً ودلالياً إذا وضعنا مكان الفعل «حمل» أي « فعل آخر تكون العلاقة بينه وبين الجبل ممكنة الحدوث في الواقع مثل : عبرت ، اجتررت ، صعدت ، علوت ، تسلقت ، فجرت ... إلخ . ويلاحظ هنا أن الفعل انتقل إلى حقل دلالي آخر يستجيب لما بعده .

ولكن يكون حكم سببويه على هذه الجملة «حملت الجبل» بأنها من المستقيم الكذب حكماً صحيحاً ، لابد أن يكون المقصود بكلمة «الجبل» فيها مدلولها الأولى أو مسماها الأولى الذي يطلق عليه هذا الاسم ، فتكون الكلمة هنا بمعناها الحقيقي ، إذ من المحتمل في سياق خاص أن يكون مقصوداً بها معنى غير المعنى الحقيقي ، كان يكون المراد بها تشبيه حمل شيء «تقيل جداً» ، أو حمل تبعة ثقيلة بحمل الجبل في الصخامة والثقل وإمكان النهوض - مع ذلك - بما حُمل مع المشقة والعناء . وحيثند تكون العلاقة بين الفعل «حمل» والفاعل - وهو المتكلم هنا الذي تعبّر عنه تاء الفاعل - في وقوع الحمل على الجبل ممكنة لا على سبيل الحقيقة بل على سبيل المجاز ، وتكون الجملة بذلك من الكلام المستقيم الحسن على هذا الوجه . وهنا يكون الاعتماد على «السياق» الذي ترد فيه الجملة .



وإذا استبدلنا بباء الفاعل في الجملة «حملت الجبل» فاعلا آخر ظاهرا أو مستترا بشرط أن يكون من المجال نفسه الذي ينتمي إليه «الفاعل» أي التكلم مثل : محمد - أحمد - إبراهيم - على - حاتم - أشرف - فاطمة .. إلخ ، أو : الرجل - الرجال - النساء - الولد - والأولاد .. إلخ مع إرادة المعنى الحقيقي لكلمة «الجبل» فسوف تظل الجملة متممة إلى النوع الذي أطلق عليه سيبويه «المستقيم الكذب»<sup>(١)</sup>.

وإذن لن تكون هذه الجملة «حملت الجبل» صحيحة نحويا ودلاليا إلا في حالة من اثنين :

الأولى: إذا خرجت المفردات فيها عن دلالتها الأولية ، فيكون للفعل «حمل» معنى آخر ، ويكون للجبل معنى آخر يحدده السياق ويقتضيه .

الثانية: إذا كان هناك اسم يصلح في الوضع العرفي أن يكون فاعلا للفعل «حمل» ، ويصبح من حيث الإمكان العقلى أن يحمل الجبل . ومن هنا يحكم على هذه الآية بأنها من الكلام المستقيم الحسن من غير شك ، وهي قوله تعالى :

**﴿وَحَمِّلَتِ الْأَرْضُ وَالْجِبَالُ فَدُكَّنَا دَكَّةً وَاحِدَةً﴾** [سورة الحاقة : الآية ١٤].

فلم يحمل هنا جبل واحد بل حملت الجبال كلها ومعها الأرض أيضا بكل ما فيها ، ولا ينكر ذلك لأن الفعل مبني للمجهول صرفا للعلم به دلاليا ، والأمر يتعلق بقدرة الله عز وجل . وكذلك في قوله تعالى :

**﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَّةٌ﴾** [سورة الحاقة : الآية ١٧].

مع أن عرشه سبحانه يسع السموات والأرض .

في المثال (٣ - ب) وهو «شربت ماء البحر» جاء وصف سيبويه له بأنه من الكلام المستقيم الكذب من خلال تتميم كلمة «ماء» تتميم إضافة بكلمة «البحر» على وجه

(١) وهذا يسوع لنا أن نعد الأمثلة التي قدمها سيبويه في نصه الموجز الذي رموزا لصنوف متعددة من العلامات النحوية مع المجالات الدلالية للمفردات ، ويسوع لنا كذلك أن نرى أن هذا النص يحمل بدور نظرية نحوية دلالية ، لم يستمرها النحاة بعده مع الأسف .



الخصوص. والواضح أن الحكم لا يكون صحيحاً إلا عند إرادة الدلالة الأولية لكلمة البحر بحيث لا يكون مقصوداً بها أي معنى مجازي آخر يراد في سياقه المعين. ولو لم تقييد الكلمة «ماء» بالإضافة إلى هذه الكلمة ذاتها «البحر» فجاءت الجملة «شربت ماء» فقط، لكان الكلام مستقيماً حسناً. لكن مع مجيء المثال على هذا الوجه، ومع إرادة المعنى الأولي لكلمة البحر يظل الحكم بالكذب عليه قائماً.

وهذا يؤكّد ما أشرت إليه من قبل أن الكلمة عندما تدخل بوصفها جزءاً في مركب اسمى تتقدّل إلى مجال دلالي آخر فترفض الاستجابة النحوية لما كانت تستجيب له من قبل وتُصبح صالحة للاستجابة إلى كلمات أخرى، وهنا يضيق مجال اختيارها. وعبارة «ماء البحر» هنا كلّها عنصر واحد ذو جزأين سماء النها مركباً إضافياً من عناصر بناء الجملة، وهو مقصود على هذه الهيئة عند سبيوبيه ليكون حكمه عليه صحيحاً، ومعنى هذا -مرة أخرى- أن الكلمة عندما تكون وحدها تصلح للدخول في علاقات نحوية ودلالية معينة؛ لأنّها تكون والحالة هذه من مجال معين، ولكنّها عندما تقيّد أي ضرب من التقييد تدخل بتقييدها في مجال أو حقل مختلف عن الأول، وبذلك تكون صالحة للدخول في علاقات نحوية ودلالية جديدة ولا يصدق عليها كل ما يصدق عليها وهي مفردة. وما ينطوي على التركيب الإضافي، في هذا المثال، ينطبق على كل أنواع التقييد الأخرى مثل النعت والعلف والتوكيد والموصولة والحالية والتمييز، ولعلّ تمثيل سبيوبيه بهذا المثال يشير إلى هذا المعنى ويوضح به.

ومن الملاحظ أنه يمكن الاستبدال في الكلمات التي تشغل الوظائف النحوية في هذا المثال (٣ - ب) حتى يكون الكلام مستقيماً حسناً مع وجود العلاقات التحريرية نفسها، فلو وضعنا مكان الفعل «شربت» فعلاً آخر مثل: رأيت، شاهدت، أبصرت، لست، ذلت إلخ لانتهى عن هذه الجملة وصفها بالكذب، وتحول الحكم عليها إلى «المستقيم الحسن» من الكلام.

يبقى من الأنواع التي أشار إليها سيبويه النوع الذي أطلق عليه أنه «محال» وهو عنده ضربان، ضرب وصفه بأنه محال فقط ومثل له بمثالين، وضرب وصفه بأنه محال كذب ومثل له بمثال واحد.



والمثالان اللذان قدمهما سيبويه وجعلهما مثليين لقبيل من الكلام يأتي على  
وافقهما هما: المثال الأول:

(٤ - أ) أتيتك غداً.

والمثال الثاني:

(٤ - ب) سأتيك أمس.

وقد عرف سيبويه الكلام المحال فقال: «وأما المحال فإن تنقض أول كلامك  
بآخره»، وعرفه أبو الحسن الأخفش الذي كان الطريق إلى كتاب سيبويه<sup>(١)</sup> بقوله:  
«وأما المحال فهو ما لا يصح له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه  
ليس له معنى. ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتك غداً لم يكن للكلام معنى فيه صدق  
ولا كذب؟»<sup>(٢)</sup>.

وأما الضرب الثاني من الكلام المحال<sup>(٣)</sup> وهو «المحال الكذب» فقد مثل له سيبويه  
بهذا المثال:

(٥) سوف أشرب ماء البحر أمس.

ولنعد لتحليل هذه الأمثلة مرة أخرى لتتبين أين يكمن نقض أول الكلام بأخره.  
ففي المثال (٤ - أ) وهو «أتىتك غداً» نجد أن بنائه الأساسية صحيحة وهي تتألف على  
هذا النحو:

الجملة						
فعل	فاعل	مفعول به	ظرف زمان	ـ	ـ	ـ
أتى	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ

(١) انظر: سيبويه إمام النحاة للأستاذ على التجدى ناصف: ١٠٣ (عالم الكتب - القاهرة ١٩٧٩).

(٢) من الهاشم رقم ١ من كتاب سيبويه ١/٢٦.

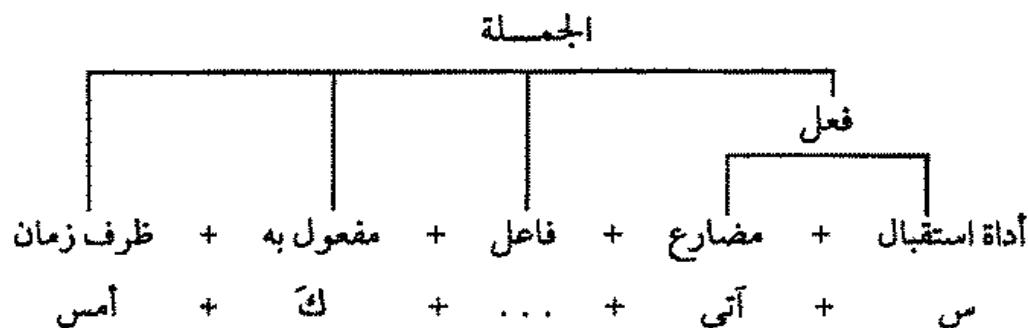
(٣) مما يطلق عليه سيبويه أيضًا وصف «محال»، أن يجري الكلام على غير العادة اللغوية المألوفة للتراكيب.  
يقول: «فإن قلت: مررت برجل صالح ولكن طالع، فهو محال، لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب،  
ولكتها يثبت بها بعد النفي». الكتاب ١/٤٣٥. ويتوزع الوصف بالمحال على أحوال أخرى، منها مثلاً  
ما يأتي من الكلام في صيغة نحوية لا تطابق سياق الموقف. انظر ٢/٨١ على سبيل المثال.



ويمكن أن يكتب تحليليا وفقا للرموز السابقة على هذا النحو:

$(\times \text{أَتَى} + \times \text{تُ}) + \xleftarrow{\quad} \text{كَ} + \xleftarrow{\quad} \times \text{ غَدًّا}$ .

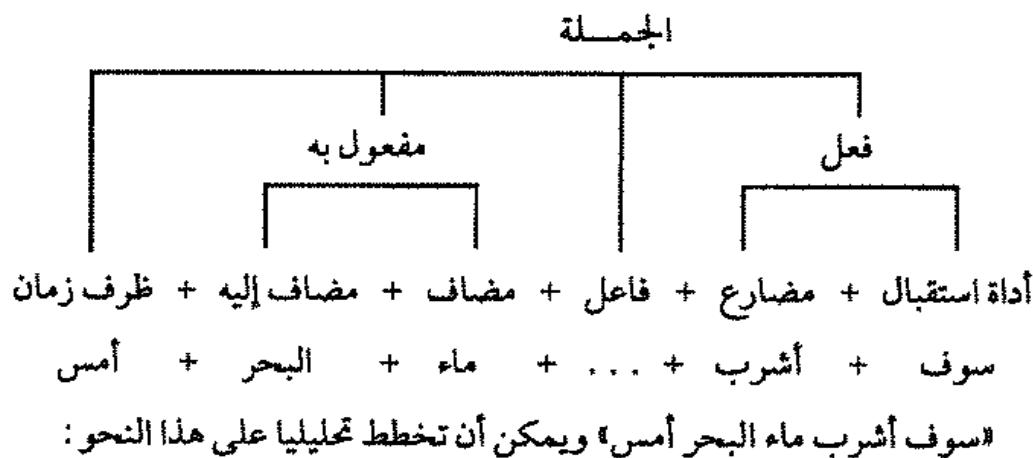
وفي المثال (٤ - ب) وهو «سأريك أمس» نجد أن بنيته الأساسية صحيحة وهي تتألف على هذا النحو:



ويمكن أن تكتب تحليليا على هذا الوجه:

$\times \text{سـ} + \times (\times \text{آتى} + \times \text{o}) + \xleftarrow{\quad} \text{ك} + \xleftarrow{\quad} \times \text{ أمس}.$

وأما المثال (٥) وهو الذي أطلق عليه سيبويه «المحال الكذب»، فإن بنيته الأساسية صحيحة وهي تتألف على هذا النحو:



«سوف أشرب ماء البحر أمس» ويمكن أن تخطط تحليليا على هذا النحو:



← × سوف + × (× أشرب + o) + ← × [ال + × بحر] [+] ← × أمس.

وهنا يجد أن البنية الأساسية لهذه الأمثلة الثلاثة صحيحة، وكل منها يمثل صورة من الصور التجريدية للوظائف النحوية في العربية، وكل منها مسموح به، وتوجد آلاف آلاف الجمل التي تأتى على وفق كل منها. لكن التخطيط التحليلي الذي يشير إلى اتجاه العلاقات وإمكان التبادل واللازم النحوي وتكوين بعض العناصر المنطقية هو الذي قد حدث فيه الإحالات أو الإحالات والنقض لم يأتيا إلا من المستوى المنطوق أو إن شئت من بناء الجملة لا بنيتها أى من الصيغة الفعلية المتحققة. المستوى الوظيفي تجريدي، والمستوى الصيغي تتحقق لهذه الوظائف التركيبية التي تعد عملاً فعالاً للدلالة الأولية التي تؤديها كل كلمة على حدة، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالات الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى النحوي الدلالي.

الإحالات التي توجد في أمثلة سيبويه والتي أدى إليها نقض آخر الكلام لأوله لم تأت من المستوى التجريدي، وبمعنى آخر لم ينكسر فيها النظام النحوي، بل جاءت من كسر الاختيار في المستوى المنطوق، حيث اختير ظرف زمان وهو «غداً» - ودلاته الأولية المستقبل - مع الفعل الماضي (أتي) وهو يدل بهذه الصيغة على حدوث الإتيان، ولذلك صار تقييد زمن الإتيان - الذي حدث فعلًا - بالظرف الدال على المستقبل تقضيًّا أدى إلى أن صار الكلام ممحاً، لأن صيغة الماضي (أتي) في هذا التمثيل تفيده أنه وقع<sup>(١)</sup> ، وتقييده بالظرف المستقبل «غداً» تفيده أنه لم يقع بعد. وهكذا ذلك في «سوف آتيك أمس» وقد انضم إلى هذا النقض الذي يؤدي إلى الإحالات في المثال رقم (٥) من أمثلة سيبويه ما سميته من قبل «الكلب الدلالي» وبذلك لم يصبح لهذه الجمل معنى - على حد وصف أبي الحسن الأخفش - ولم يجز

(١) ولذلك إذا خرج الفعل الماضي عن دلالته على الماضى في بعض السياقات يصبح له غرض آخر كما في قوله تعالى: «أَنْ أَمْرَ اللَّهِ فَلَا تُسْقِعُوا لَهُ» (النحل: ١) فقد اقترب الفعل (أتي) بالمعنى من استعماله، فالمهم ذلك أنه لم يقع بعد، ولكنه باعتبار تأكيد وقوعه كأنه وقع، «وَظَاهِرٌ صَنْعٌ الْكَثِيرِينَ يَشْعُرُ بِالْخَيْرِ» أن الماضي يعني المشاريع على طريق الاستعارة بتشبيه المستقبل بالماضي ليتحقق الواقع، والقرينة عليه قوله سبحانه «فَلَا تُسْقِعُوا لَهُ». انظر: روح المعانى للألوكة ٤/٩٠ (دار إحياء التراث العربي - بيروت).



أن يقال فيها صدق ولا كذب. ومن الواضح أننا لو استبدلنا الظرف «غداً» بالظرف «أمس» في المثالين (٤ - أ و ب) بحيث يصيران:

أتينك أمس.

سوف آتاك غداً.

لصارا من الكلام المستقيم الحسن. وهكذا لو طبقنا قاعدة الاستبدال التي أشرنا إليها من قبل في هذه الأمثلة جميعها وفي مواضع مختلفة منها.

وهنا ينبغي التأكيد على أن سيبويه يعطى الاختيار من المفردات أو من الحقول الدلالية المناسبة التي تقبل التواقيع والاستجابة أهمية كبرى لا تقل عن اهتمامه باستواء النظام النحوي، فليس النظام النحوي نظاماً معداً للكلمات الهرائية أو للفراغ، ولكنه معد لأن تتحقق في علاقاته المفردات الملائمة بدلالاتها الأولية التي تتفاعل مع الوظائف النحوية تفاعلاً يكسبها معناها المناسب ويتحقق به «المعنى النحوي الدلالي».

ومن أمثلة سيبويه، نلاحظ أن كسر قانون اختيار المفردات على ضربين، أولهما: تكون الجملة معه صحيحة نحوياً ودلالياً وينتقل مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز. وثانيهما: لا تكون الجملة معه صحيحة دلالياً - ومن هنا لا تصبح نحوياً، حيث إن الصحة النحوية ليست مجرد، أو تتم في فراغ - وتخرج عن أن تكون ذات دلالة مفيدة أصلاً.

لقد اكتفى سيبويه بهذه الإشارة السريعة، ولم يعد إليها فيما بعد في «الكتاب» لأن هذه المتابعات الصوتية التي تؤلف جملًا غير صحيحة دلالياً مثل «أتينك غداً» و «سوف آتاك أمس» و «حملت الجبل» و «شربت ماء البحر» و «سوف أشرب ماء البحر أمس» ليس لها معنى مفيد، وينبغي أن يتوجه الجهد والاهتمام والعناية إلى ما له معنى من الكلام، ولكن سيبويه بهذه الأمثلة أشار إلى الأساس الذي يعتمد عليه في التفرقة بين ضربين من الكلام. ومهما يكن من أمر فإن سيبويه بهذه اللمحات الدالة يؤكد ما أكده التسخنيليون التوليديون فيما بعد من أن «الهدف الأساسي في التحليل اللغوي يكمن في عزل المتابعات النحوية التي تكون جملًا للغة من المتابعات غير النحوية التي لا تكون جملًا للغة، وفي دراسة بناء أو تركيب



التابعات النحوية . ونحو اللغة - مع هذا - سيكون هو الوسيلة التي تنتج كل التابعات النحوية للغة ويبين عدم نحوية ما ليس نحويا منها»<sup>(١)</sup> .

وسيبويه في نصه السالف لم يشر إلى انتقال مستوى الكلام من الحقيقة إلى المجاز عن طريق كسر قانون اختيار المفردات ، ولذلك فإن نظريته عن «المعنى النحوي الدلالي» تكتمل جوانبها إذا ضممنا لهذا النص السالف ما ي قوله سيبويه نفسه عما يسميه «اتساع الكلام» ، وهو مصطلح يتعدد كثيرا في «الكتاب» ويمثل له سيبويه بأمثلة مختلفة يفهم منها أن هذا المصطلح له مدلول واسع . وتحت اتساع الكلام هذا يندرج ما وصف به الشاطبي كتاب سيبويه بأنه تناول مقاصد العرب وبه عليها ، وأن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد امتد كلامه إلى أنحاء تصرف العرب في ألفاظها ومعانيها ، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول به منصوب ونحو ذلك ، بل إنه كان يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعانى والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعانى<sup>(٢)</sup> .

بعض أمثلة سيبويه عن «اتساع الكلام» هي التي تكتمل بها نظريته أو أصول نظرته عن المعنى النحوي الدلالي . ويستلتفت النظر أن سيبويه يقول عن هذه الأمثلة : «وهذا الكلام كثير ، منه ما مضى وهو أكثر من أن أحصيه ، ومنه ما ستره أيضا فيما يستقبل إن شاء الله»<sup>(٣)</sup> . وقد قال هذا بعد أن ذكر أمثلة مختلفة للاتساع في الكلام والإيجاز والاختصار : «ومن ذلك قوله : أكلتُ أرض كذا وكذا ، وأكلت بلدة كذا وكذا . إنما أراد : أصاب من خيرها ، وأكل من ذلك وشرب . فوقع الفعل «أكل» على «الأرض» مفعولا به ، وعلى كلمة «بلدة» مفعولا به كذلك هو الذي دفع سيبويه إلى تفسيره بقوله : إنما أراد : أصاب من خيرها وأكل

Chomsky, Syntactic Structures, P.13.

(١)

وقارن بكتاب : J. P. B Allen and Paul Buren, Chomsky: Selected Readings, P.18 (Oxford University Press 1971) .

(٢) انظر : المواقف لأبي إسحاق الشاطبي ١١٥، ١١٦ (وقد سبق أن أوردت هذا النص في المقدمة) .

(٣) سيبويه ، الكتاب ١/ ٢١٢ .



من ذلك وشرب أى أن التعبير انتقل من مستوى إلى مستوى آخر، فلم تعد دلالة الألفاظ الأولية المطلقة هي المراد هنا، وإنما المراد شيء آخر قريب من الدلالة الأولية، وله به صلة. وقد استغل تفاعل العلاقات التحوية مع دلالة المفردات الأولية في إفاده هذا المعنى الجديد، فالأكل لا يقع من «متكلم» على «الأرض» أو على «البلدة» ويكون المقصود هو المعنى الأولى «الحرفي» وقد صارت «الإصابة من الخير» هي المعنى النحوي الدلالي «الأكل الأرض» وهكذا.

وقد ذكر سيبويه أمثلة مختلفة من القرآن الكريم والشعر. وهذا الضرب من الكلام كثير كما قال وهو أكثر من أن يقع عليه الحصر أو الإحصاء، وعدم قوعه تحت طائلة الحصر سببه أنه جانب إيداعي متكرر متجدد، وإنما يشير سيبويه فقط إلى طريقته لا إلى حصر أمثلته فهي لا تحصر، كما أشار من قبل إلى طريقة خروج الكلام إلى القبح أو الإهالة أو الكلب. ومن أمثلة سيبويه لاتساع الكلام قوله تعالى:

**﴿وَاسْأَلْ أَقْرِيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾** [سورة يوسف: الآية ٨٢]. وهنا وقع السؤال على القرية والمراد سؤال أهل القرية.

وقوله تعالى: **﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾** [سورة سبا: الآية ٣٢]، حيث أضيف المكر إلى الليل والنهار، والليل والنهار لا يمكن أن يقع فيهما المكر.

وقوله تعالى: **﴿وَلَكِنَ الْبَرُّ مِنْ آمِنٍ﴾** [سورة البقرة: الآية ١٧٧]، حيث أخبر عن البر بقوله «من آمن» والمقصود: ولكن البر من آمن.

وقوله تعالى: **﴿وَمَثُلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثُلُ الَّذِي يَقْعُدُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾** [سورة البقرة: الآية ١٧١]. وقد قال في تفسيره «فلم يشبهوا بما ينبع وإنما شبهوا بالمعنى»<sup>(١)</sup>.

وعبارة سيبويه «علم المخاطب بالمعنى» عبارة - على بساطتها ووجازتها - خطيرة الأبعاد في دلالتها النافذة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن يقول إن سعة الكلام - مع كثرتها التي أشار إليها وعدم قوعها تحت دائرة الحصر - أى الانتقال من مستوى إلى

(١) سيبويه، الكتاب ٢١٢/١.



مستوى، أو التجاوز في إيقاع العلاقات النحوية بين ما لا تقع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاختيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها لا يسوّغه إلا فهم المخاطب. ومعنى ذلك أن هناك اتفاقاً بين المتكلم والمخاطب أبى لهما الاتفاق اللغوي ونظمته وقوانينه على علاقات لغوية معينة عندما تجري في مجالها المألوف يكون لذلك دلالة خاصة، وعندما لا تجري في مجالاتها المألوفة۔ ويكون ذلك أيضاً بقانون خاص۔ فإنه يتشرط أن يكون المخاطب فاهماً للمعنى، ولا يفهم المخاطب ذلك إلا إذا كان هذا التجوز أو كسر الاختيار من العرف اللغوي، أي من سلبيقة المتكلم والمستمع معاً وكفاية كل منها اللغوية، وهذا هو الجانب الإبداعي في اللغة.

يؤدي بنا نص سيبويه بعد مناقشته على الوجه الذي سلف إلى استخلاص هذه النقاط المهمة الآتية:

**أولاً:** كل كلمة مفردة منطقية لها دلالة أولية وتنتمي إلى حقل دلالي أو مجال دلالي معين . هذه الحقول الدلالية مصنفة في عقول أبناء اللغة المعينة باعتبارات مختلفة - أي كانت الطريقة التي يختزن الذهن بها هذه المفردات<sup>(١)</sup> - فهناك تصنيف باعتبار الدلالة فيتكون من مجموعة عدد من الكلمات ما يسمى بالحقل الدلالي Semantic Field أو الحقل المعجمي Lexical field ، وهو «مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها ، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها . مثال ذلك ، كلمات الألوان في اللغة العربية . فهي تقع تحت المصطلح (لون) وتضم ألفاظاً مثل : أحمر - أزرق - أصفر - أخضر - أبيض إلخ . وعرفه أولمان Ullman بقوله : هو قطاع متكملاً من المادة اللغوية يعبر

(١) يرى بعض الباحثين أن الذهن يحتفظ بجلدor الكلمات وبال قالب الذي تصاغ فيه هذه الجذور مثل قائل ومقمول . إلخ ، وكذلك بالنسبة للجمل . فالناس لا يختزنون الجمل بل يختزنون قواعد نظم الجمل . وهذا الرأي في حقيقته يتميّز إلى آراء المدرسة التوليدية ، وبخاصة في الاحتياط بقواعد نظم الجمل . وأنا أتفق معه فيه ، غير أنه لم يبين لنا كيف يحتفظ الذهن بالكلمات الكثيرة التي لا تكون بطريقة الاشتلاق مثل أسد - رجل - قلم - ورق - كتاب إلى آخر هذه الأسماء ، وأسماء الأعلام كذلك ، وهي كثيرة جداً . الواقع أن الذهن يصنف المفردات باعتبارات مختلفة ، وطريقة الاشتلاق واحدة ضمن هذه الطرق المتعددة . انظر : د. داود عبدة : زلات اللسان وللجم الذهني ص ٨٤ ، ٨٥ (مجلة البيان - الكويت مايو ١٩٨٣).



عن مجال معين من الخبرة، وقوله Lyons: مجموعة جزئية لفردات اللغة<sup>(١)</sup>. ويطبيع الحال قد يشتبك هذا التصنيف مع تصنيفات أخرى بعضها راجع إلى نوع الكلمة الصرفية (الاسم- الفعل- الصفة.. إلخ) أو إلى جذر الكلمة الاستقائي، أو صيغة الكلمة أى الوزن الصرفى لها، أو القرب الصوتى، أو الاشتراك أو التضاد أو التناور أو التضمن أو كونها مما يُحس أو يعقل أو دلالتها على كائن حى أو جماد.. إلخ.

ثانياً: كل كلمة من حقل دلائى معين - وقد تشتهر معها كلمات من حقلها الدلائى أو من حقول أخرى تكون بينها صفات مشتركة من أى جانب - تستجيب للدخول في علاقات نحوية من نوع ما، سواء أكان ذلك على سبيل الحقيقة أم على سبيل المجاز مع كلمات من حقول دلائية أخرى، ولا تستجيب بالضرورة لبعضها الآخر، وهذه الاستجابة درجات، بعضها مسموح به وبفهمه المخاطب، وبعضها غير مسموح به ويرد إلى ما سماه سيويه الكلام المحال أو الكذب أو المحال الكذب.

فالفعل «مشى» وهو من المجموعة الدلالية أو الحقل الدلائى الذى يفيد «الحركة والانتقال» يمكن أن يستجيب لعلاقة نحوية على سبيل الفاعلية مع كل كلمة تدل على «كائن حى يتتحرك» مثل: الرجل، الولد، المرأة، البنت، الحمار، الجمل، الخصان.. إلخ. فإذا كان بهذه الصيغة «مشى» خرجت من الكلمات التى تستجيب لها في علاقة الفاعلية الكلمات التى تدل على مونث إلا في حالات خاصة «ما مشى إلا..» أو الفصل بين الفعل والفاعل. وإذا كان بهذه الصيغة «مشت» خرجت من الكلمات التى تستجيب لها في علاقة الفاعلية الكلمات التى تدل على مذكر إلا في حالات خاصة كأن يكون الفاعل جمع تكسير «الأولاد» «الرجال» مثلا. مع هذا

(١) د. أحمد مختار حمر، علم الدلالة ٧٩ (مكتبة دار العروبة - الكويت ١٩٨٢). وانظر المراجع المبينة بهوامش الفصل الرابع من الباب الثاني، وهذا الفصل بعنوان «نظريّة المقول الدلاليّة» من صفحة ٧٩ إلى صفحة ١١٣ . وفي هذا الفصل إشارة إلى جهود العلماء العرب أيضاً في هذا المضمار غير أن الجهد منصب على الاستفادة من هذه النظرية في صناعة المعجم. وقارن بما في صفحة ٤٢٩ - ٤٣١ من John Lyons, *Introduction to Theoretical Linguistics*.



ال فعل يصبح الحقل المعجمي «الحيوان» الناطق وغير الناطق قابلاً للفاعلية مع الفعل «مشى» و«يمشي» وحقله الدلالي «سار» «تحرك» «خطا» . . إلخ.

وهذا الجانب يدرس المعجم، ولذلك يحسن أن توضع معاجم دلالية خاصة تحدد الحقل الدلالي للكلمة. وكل مادة معجمية لها معنى بناء على أساس المعلومات الدلالية المعدة في المعجم. وهذه المعانى لا تكون جملًا من تلقاء نفسها، بل لا بد من وضعها في قواعد تركيبية أساسية، وهذه القواعد التركيبية الأساسية هي التي توحد معانى المواد المعجمية المفردة لتنتهي بها إلى جملة صحيحة في تنظيم نحوى. «وهذا التنظيم تعبير صيغى فعلى formal لقدرة المتكلم Competence على فهم أي جملة جديدة بناء على الكلمات التي تحتوى عليها، والتى يعرفها المتكلم سلفاً، ومع ذلك لا يستطيع أن يحدد معنى جملة بناء على المواد المعجمية فحسب»<sup>(١)</sup>.

وقد يقيّد العنصر في الجملة فتتحدد له دلالةً جديدة (لاحظ مثلاً: مشى على الورد - مشى على النار - مشى على الماء - مشى في الوحل - مشى فوق السحاب - مشى إلى حتفه بظلفه). ولاحظ الآية الكريمة :

﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ ذَاهِبٍ مِّنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ [سورة النور: الآية ٤٥].

والذى يساعد على هذا التحديد فى كل هذا هو القواعد التركيبية .

ثالثاً: هناك قواعد تركيبية خاصة للعلاقات النحوية التجريدية مثل (المبتدأ + الخبر) و(الفعل + الفاعل) و (الفعل + الفاعل + المفعول به) و (الفعل + الفاعل + الظرف) و (الفعل + الفاعل + الحال) وسواء أكان هذا التركيب يكون جملة أم مركباً اسمياً في جملة مثل (المضاف + المضاف إليه) و (المنعوت + النعت) و (الاسم + تمييزه) إلى آخر هذه التوزيعات الوظيفية المختلفة . وهذه التوزيعات لها جانبان: تجريدي ذهني ، وواقعي فعلى ، وعندما تكون تجريدية تتضمن نوعاً من الدلالة المهمة مثل الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية . . إلخ.



وهذه الأنماط التجريدية محددة ويمكن حصرها لأنها أمور كلية، غير أنها - على حد تعبير ابن هشام - «يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»<sup>(١)</sup>. وهذه الصور الجزئية التي أشار إليها ابن هشام أشار إليها من قبل عبد القاهر الجرجاني تحت مصطلح «الفرق والوجوه» حيث يبين أن مدار النظم قائم على أمرتين :

- أ - معانى النحو وهي العلاقات الوظيفية بين الكلمات في الجملة.
- ب - الوجوه والفرق التي من شأنها أن تكون فيه .

ويقول بعد ذلك «فاعلم أن الفرق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازيداداً بعدها»<sup>(٢)</sup>.

ومهمة النحو أن يربط بين القاعدة المحددة والمثال الكلامي الذي لا ينحصر فيوضع يدا على هذه ويدا على تلك ، مع مراعاة أن القواعد النحوية المنظمة للعلاقات التركيبية نابعة في أساسها من ملاحظة الأمثلة الكلامية غير المحصورة وفهمها ، فهناك إذن جدل حتى فعال بين القاعدة والحدث الكلامي المصوغ وفقا لها . وتختزن عقول أبناء اللغة هذه القاعدة ويستجرون بها ما لا يحصل من الجمل سواء سمعوها من قبل أم لم يسمعواها .

رابعا: اختيار المفردات من الحقول الدلالية المختلفة لوضعها في «الصيغة النحوية» متحكم بعدة قواعد معينة ، بعضها راجع إلى صيغة الكلمة وبعضها راجع إلى دلالة الكلمة الأولية ، وهكذا ، بحيث يؤدي اختيار الكلمة وصياغتها النحوية إلى تتابعات معينة . هذه القواعد الاختيارية يمتلكها المتكلم الأصلي بطريقة حفوية ، وهي التي تجعله قادرا على استخدام لغته استخداماً صحيحاً ،

(١) ابن هشام : مغني الليب ١٨٨ / ٢ (دار إحياء الكتب العربية) وانظر المقارنة التي عقدها الدكتور نهاد الموسى في كتابه «نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث» بين آراء العالم اللغوي الأمريكي الشهير تشومسكي وبعض الآراء النحوية المفردة في النحو العربي تحت عنوان «ما ينحصر وما لا ينحصر» صفحات ٥٣ - ٥٦ (المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ١٩٨٠).

(٢) عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الاصحاح : ٦٩ .



وعلى التمييز بين الصحيح وغير الصحيح، وعلى إنتاج ما لا يحصى من التراكيب بوضوح وتفسير هذه التراكيب. وهذه القدرة هي التي تعرف بالسلبية أو الكفاية اللغوية Competence ، وهي تمثل في نظام من القواعد التي تحديد هذا الضرب من الاختيار، «وإذن يفترض أن القاعدة النحوية تصف وضع القواعد الكامنة في الذهن التي قد اكتسبها المتكلم، والتي تجعله قادرًا على استعمال لغته»<sup>(١)</sup> .

وقد يتدخل مجال المفردات نفسه في تحديد الهيئة التركيبية التي يقبل أن يدخل في علاقة نحوية مع مكوناتها الأخرى. وفي أحيان أخرى تكون المفردات ذات مجال أوسع بحيث تصبح صالحة للدخول في علاقات مكنته أكثر. في هذا التركيب مثلاً : «الإنسان له عينان، كل عين لها إنسان».

«الإنسان» في هذه الجملة مبتدأ. وجملة «له عينان» خبر. ولا يمكن في هذه الحالة أن نقول : «العينان لكل منها إنسان» ويكون معنى «إنسان» هنا هو معنى «الإنسان» المذكورة أولاً. هذا الرفض التركيبي ينطبق على أشياء كثيرة، وهو الذي يجعلنا نفترض «إنسان» في جملة : «كل عين لها إنسان» على أنها إنسان العين المشار إليه في قول الشاعر :

إنسان عيني يحسن الماء تارة      فيبدو وتأرات يجم فيغرق  
وهناك متتابعات على هذا النحو تطرد ولا تنعكس - إذا جاز لنا استعارة هذه  
العبارة المنطقية - فيمكن القول مثلاً :

الإنسان له ذراع.

الذراع لها يد.

اليد لها أصابع.

الأصابع لها أنامل.

الأنامل بها أظافر.

Joan. Hopper, An Introduction to Natural Generative phonology, P.3 (New York1971). (١)



أو يمكن القول في مตتابع آخر يطرد ولا ينعكس:  
 الإنسان حيوان.  
 الشجر نبات.  
 الأسد مفترس.

كل جملة من الجمل السابقة صحيحة نحوياً ودلالياً. ولا يمكن فيها وضع الاسم الأخير موضع الاسم الأول المتحدث عنه في الجملة، فلا يقال في المجموعة الأولى:  
 الأظافر بها أنامل.  
 الأنامل لها أصابع.  
 الأصابع لها يد.  
 اليد لها ذراع.  
 الذراع لها إنسان.

وكذلك لا يمكن في المجموعة الثانية أن يقال:  
 الحيوان إنسان.  
 النبات شجر.  
 المفترس أسد.

هذه الجمل صحيحة الصيغة النحوية، ولكنها ليست صحيحة الدلالة، ولذلك تتنبع هذه التراكيب ولا يستعملها أبناء اللغة. وهذا مثلاً بخلاف هذه الجملة:  
**محمد أخوه.**

حيث يمكن التبادل في الوظائف النحوية بين الكلمتين فيقال:  
**أخوه محمد.**

فكل من الاسمين صالح لأن يتحدث عنه ويخبر به؛ ولذلك يلزم النظام النحوي هنا أن يكون السابق منها هو المتحدث عنه أي «المبتدأ» وأن يكون الثاني هو المتحدث به «المخبر» لأن الطرفين استويا في التعريف وليس هناك فرقية تبين أحدهما من الآخر. ودلالة الجملتين مختلفة في كل منها عن الأخرى؛ فالمتكلم في جملة «محمد أخوه» قد عرف «محمدًا» وعرف أن المستمع يعرفه، وهذه



المعرفة هنا دلالة خارجية ولغوية معاً بدلاً من كون الاسم علماً، ويريد المتكلم أن يخبر المخاطب المستمع بأخوه محمد له، وهذا ماله يمكن معروفاً للمخاطب (هنا يتدخل السياق غير اللغوي) - وهو الموقف والملابسات التي يجري فيها الكلام - في تحديد دلالة هذه الجملة تحديداً دقيقاً، منها أن يكون المخاطب منكراً لهذا الخبر أو جاهلاً به، أو متوجهاً له، ومنها أن يكون المتكلم صادقاً في إخباره أو هازنا ساخراً... إلخ). وأما في الجملة الثانية «أخوك محمد» فالمعروف للمتكلم والمخاطب معاً هو «أخوك» ويتركز الإثبات في كونه «محمد». وقد يتضح العكس في الوظائف في جملة مثل «ما محمد إلا رسول» حيث لو قيل «ما رسول إلا محمد» لأدى إلى الخروج عن دائرة الإسلام.

وكذلك الأمر إذا نظرنا في قوائم الأفعال. فهناك مجموعات كل مجموعة منها يصلح لها فاعل معين، بحيث إذا ذكر الفعل توقع المستمع أن يكون فاعله محصوراً في دائرة محددة من الأسماء، وتتوقع كذلك عدة صفات معينة لهذا الفاعل مأخذة من دلالة الفعل نفسه، وأن يكون له مفعول به معين وله صفات مأخذة من الفعل والفاعل معاً إذا كان الفعل متعدياً (والاحظ أن تعدى الفعل ولزومه متوقف على دلالة الأحداث في أذهان المتكلمين، أحدهات لا تتم إلا بوجود شيئين أو ثلاثة أشياء أو شيئاً واحداً. وتأمل لو وضعنا الفعل: جلس، ضرب، أعطى في جملة).

عندما أقول هذه الجملة:

يعلم محمد الفلسفة بالجامعة.

يتوقع المستمع بمجرد نطق الفعل «يعلم» أن الفاعل (إنسان) وهذا جزء من الدلالة وأن يكون (مذكراً) وهذا أيضاً جزء من الدلالة آت من صيغة الفعل، وأن يكون (على قيد الحياة) وهذا جزء من دلالة مضارعية الفعل، وأن يكون (كبيراً) وليس طفلاً أو صبياً مثلاً، وهذا جزء من دلالة تضمنية مرتبطة بالفعل «يعلم». ومن هذه الجملة يعرف المستمع أن محمدًّا هذا (متخصص) وهذا جزء من الدلالة آت من التقييد بالجهاز وال مجرور، لأنه لا يدرس بالجامعة إلا المتخصصون، وهذه دلالة تضمنية كذلك مرتبطة بالجامعة. وأمانواع التخصص فيعرفه المستمع من وقوع الفعل على المفعول به «الفلسفة». وإذا لم يكن كل معنى من هذه المعاني المستفادة



من العلاقات النحوية ودلالة المفردات معاً سلیماً خرجت الجملة عن الاخبار العادي المساوى للدلالة المتوجة.

كل تغيير في الخصائص السابقة يقترب ضرورة بتغيير في الصيغة أو تغيير في مجال المفرد نفسه ووضعه في المكان الذي لا يتوقع أن يوجد فيه. لاحظ هذه الآيات.

- **﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾** [سورة الزلزلة: الآية ٢].

- **﴿أَخْذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾** [سورة يونس: الآية ٢٤].

- **﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْئًا﴾** [سورة مریم: الآية ٤].

هناك إخلاف للتوقع أو صدم للاختيار المألف، فالإخراج والأخذ ليسا من خصائص الأرض، والاشتعال ليس من خصائص الرأس. وهنا يجتمع التعبير إلى المجاز فيختلف مستواه.

وإذن الاختيار بين المفردات والقواعد التركيبية التي تصب فيها المفردات محكم بقواعد في أذهان المتكلمين تتعلق بخصائص المفردات ومجالاتها وطريقة وضعها في علاقات نحوية كالإسناد والنتع والإضافة والتمييز وغيرها.

ولقد عبر ابن جنى عن بعض هذا في قوله: «ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه ، وزمانه ، ثم تنظر فيما بعد فتقول: هذا فعل ، ولا بد له من فاعل ، فليت شعرى من هو؟ وما هو؟ فتبحث حيث شئت إلى أن تعلم الفاعل من موضع آخر لا من مسموع ضرب . ألا ترى أنه يصلاح أن يكون فاعله كل مذكر يصح منه الفعل مجبراً غير مفصل . فقولك : (ضرب) زيد ، وضرب عمرو ، وضرب جعفر ونحو ذلك شرعاً سواء ، وليس بأحد الفاعلين هؤلاء ولا غيرهم خصوصاً ليس له بصاحبه كما يoccus بالضرب دون غيره من الأحداث وبالماضي دون غيره من الأبنية»<sup>(١)</sup>.

وقول ابن جنى : «عرفت حدثه وزمانه» ، «ولا بد له من فاعل» واضح في دلالة الفعل على بعض المعنى ، وعبارته: «ألا ترى أنه يصلاح أن يكون فاعله .. إلخ» مهمة جداً في أنها تعنى أن الفعل (ضرب) بدلاته على الحدث ، والزمن الماضي لا

(١) ابن جنى ، الخصائص ٩٨/٣ ، ٩٩ .



يختار لفاعليته إلا كل مذكر فلا يصح من أثني . وهذا جزء من المعنى الذي يتعلق بفاعل ، يصح منه الضرب . وهذا جزء آخر من المعنى ، لأنه يتضمن أن يكون شخصا قادرا على الضرب إلى آخره . ومعنى هذا أن كل كلمة تختار وتحتاج وتحتاج ما يدخل معها في علاقة نحوية <sup>(١)</sup> .

وكلام ابن جني هذا يوحى بما يسميه تشومسكي والتحويليون Selection restriction قيود الاختيار وما يستتبعه ذلك من النظام النحوي والمقام السياقي <sup>(٢)</sup> . غير أن التحويليين يجعلون من قيود الاختيار أو الاختيار المقيد قاعدة متجدة . وإن ذكر كلمة - لكن تدخل في علاقة نحوية من أي نوع مع غيرها - لها شرط اختياري خاص بها ، فإذا اجتازت هذا الشرط الاختياري صحت العلاقة نحوية والدلالية معا ، وإذا لم تجتازه لم تصح العلاقة . والاختيار هنا اختيار مقيد Selection restriction ، ومهمته أنه يهدف إلى إزالة التناقض الدلالي بين التراكيب الإسنادية وغيرها <sup>(٣)</sup> ، وقد عبر علماؤنا القدماء عن هذا بقولهم إن الكلمة تطلب لفتها .

(١) لو تأملت سبب تحفظ عبد القاهر الجرجاني ، ومن بعده الخطيب القزويني لبيت ابن الأحلف :

سلطُكَ بِدُنْدَارِكُمْ لِتُقْرِبُوا وَتُكْبِحُ حَيَّانَ الدَّسْرِ لِتُجْمِدَا

لوجدت ملحة طرifica يتعلّق بالخطأ في اختيار الكلمات . انظر : دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني : ٢٦٧ - ٢٦٩ (شرح خطأ)، والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) انظر شرح الدكتور ثمام حسان لهذا المصطلح في بحث له بعنوان : «إعادة وصف اللغة العربية أنسانياً» ١٤٥ - ١٨٤ في «المسانيد واللغة العربية» . الجامعات التونسية ١٩٨١ .

(٣) انظر : Shahir El-Hasan, Meaning by Collocation With Illustrations from Written Arabic, (المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت العدد ٨ خريف ١٩٨٢). وقد تعرض أثناء المقارنة بين التلازم Collocation والأختيار المقيد Selectional Restriction لشرح المصطلح الأخير عند تشومسكي والتحويليين ، فقال إن التحويليين يعنون بالاختيار المقيد التاسب الدلالي بين الفاعل والعيارة . فال فعل become hot (سخن) - على سبيل المثال - والوصف hot لا بد من أن يتناسب مع الاسم الذي يصاحبه (أى الفاعل والمبتدأ أو الموصوف) بحيث يكون اسم ذات لا اسم معنى . ويتطبيق قاعدة الاختيار المقيد كما يحددهما تشومسكي على الفعل : become hot . يتيح هذا التركيب :

«العنكبوت سخن» The grapes became hot

وهي جملة صحيحة . وينتتج أيضا هذا التركيب الوصفى :

«عنكبوت ساخن» hot grapes

وفي الجملة والتركيب اجتناز الفعل والصفة شرط قيد الاختيار فصحت الجملة والتركيب الشعري ولكن في جملة :



خامساً: يختلف مستوى الكلام باختلاف الاختيار المشار إليه سابقاً وإيقاع العلاقات النحوية بين المفردات المختارة. فإذا كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن أن تكون بينها علاقات نحوية في سياقها بأن تستعمل الكلمة في حقيقتها اللغوية، أى تستعمل فيما وضعت له في اصطلاح أبناء البيئة اللغوية المعينة، كان ذلك المستوى هو ما يعرف بمستوى «الحقيقة اللغوية».

أما إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تألف بينها في الحقيقة الوضعية، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها، فلا تصلح للإسناد أو الإثبات أو الإضافة أو غير ذلك، فاما أن تكون هناك قرينة توسيع هذا الاختيار، وبذلك يكون الكلام مقبولاً، أو صحيحـاً نحوياً ودلالياً، ويدخل في هذه الحال تحت باب المجاز اللغوي بفروعه. وبهذا ينبغي أن نفهم عبارة صاحب «الصناعتين» الذي يقول فيها عن الشعر: إن «أكثره بنى على الكذب والاستحالة من الصفات الممتنعة والنعوت الخارجة عن العادات»<sup>(١)</sup>، وكذلك العبارة المأثورة التي تقول: «أعدب الشعر أكلبه». وإنما لا تكون هناك قرينة... وهي دائماً علامة سياقية... توسيعه وتجييز وروده، وهنا يخرج عن أن يكون كلاماً أصلاً لأنه في هذه الحال لن يكون له معنى كما يرى الأخفش أو سيكون كذلك<sup>(٢)</sup> بمفهوم سيبويه.

وهذه النقطة تقودنا إلى أن دراسة الجملة تحت ما يعرف بعلم البيان داخلة بهذا المفهوم في صميم الدراسة النحوية<sup>(٣)</sup> - وكتاب سيبويه يمثل هذا الفهم كما سبق في

«الجمال سخن» *Beauty became hot*  
وفي تركيب «جمال ساخن» *hot beauty*.

لم يوضع الفعل ولا النعت في الموضع المناسب، أى لم يجتاز شرط الاختيار، ولذلك فالجملة والتركيب غير صحيحين، (P.280, 279).

(١) أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين ١٣٦ ( تحقيق على محمد البخاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٢ م).

(٢) يقول الخطيب القزويني بعد أن بين أن الاستعارة مجاز لغوى: «فأعلم أن الاستعارة تفارق الكلب من وجهين: بناء الدعوى فيها على التأويل، ونصب القرينة على أن المراد بها خلاف ظاهرها، فإن الكلب يتبرأ من التأويل ولا ينصب دليلاً على خلاف زعمه» الإيضاح في علوم البلاغة ٤١٧ (الطبعة الرابعة) ١٩٧٥ . دار الكتاب اللبناني).

(٣) ليس المقصود بالدراسة النحوية - بطبعية الحال - النحو التعليمي، وذلك لأن دراسة النحو ذات مستويات تتدرج من المستوى التعليمي الأول إلى التفسير النظري للظاهرة اللغوية في ذاتها . والمراد =



وصف الشاطبي له - من حيث إن الكلمة المفردة لا تكون فيها استعارة ولا مجاز من أي نوع إلا إذا دخلت في تركيب بعلاقة نحوية مع غيرها . وتكون هذه العلاقة النحوية بين مجالين مختلفين فتنتقل بذلك الدلالة من الحقيقة إلى المجاز .

سادساً: يتضمن إلى الأمور السابقة كلها «السياق» الذي يكون فيه الكلام ، وهو على أي نحو متضمن داخل التعبير المنطوق بطريقة ما . ويقوم السياق في أحيان كثيرة بتحديد الدلالة المقصودة من الكلمة في جملتها . ومن قديم أشار العلماء إلى أهمية السياق أو المقام وتطبيبه مقالاً مخصوصاً يتلاطم معه ، وقالوا عبارتهم الموجزة الدالة التي يصفها الدكتور ثامن حسان بأنها قفزة من قفزات الفكر ، وهي : «لكل مقام مقال» . ولا تكون للعلاقة نحوية ميزة في ذاتها ، ولا للكلمات المختارة ميزة في ذاتها ، ولا لوضع الكلمات المختارة في موضعها الصحيح ميزة في ذاتها ما لم يكن ذلك كله في سياق ملائم .

وقد بين العلامة عبد القاهر الجرجاني أن هناك ثلاثة عناصر توجب للكلام ميزة بعد أن يتحقق له «النظم» الذي أشار إلى أنه يقوم على أمرين :

معانى النحو ، والفرق والوجوه التي تكون فيه ، هذه العناصر هي :

- ١ - الأغراض التي يوضع لها الكلام ، وهي تشتمل على السياق الملائم للكلام .
- ٢ - موقع الكلمات بعضها من بعض ، ولعله يقصد به الاستفادة من الحرية المتاحة للتقديم والتأخير في بعض الوظائف نحوية .
- ٣ - استعمال بعضها مع بعض ، وهو ما يمكن أن يفهم بوصفه الاختيار الصحيح بين المقول الدلالية للمفردات .

وقد كان عبد القاهر - عليه رحمة الله - كثير الدوران حول هذه الأمور التي تشكل عناصر نظريته وشرحها بأمثلة كثيرة متنوعة كما يفعل التحويليون . يقول :

هنا دراسة القواعد النحوية بطريقة تحليلية علمية Scientific grammar تكون مهمتها كشف العلاقات بين تركيب اللغة ووضع هذه العلاقة في صيغة قوانين منهجية واضحة Formal and explicit rules ، وهي بهذا الاعتبار لا تكون موجهاً يحددهما المتكلم والمستمع ، بل وسيلة من وسائل الكشف والتفسير Chomsky, . Aspects of the Theory of Syntax, P.9.



«ثم اعلم أن ليست المزية بواجية لها في نفسها (أى المعانى النحوية)، ومن حيث هي على الإطلاق، ولكن تعرض بسبب المعانى والأغراض التى يوضع لها الكلام. ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض»<sup>(١)</sup>.

وقد تضمن نص سيبويه الذى جعلته منطلقا للدراسة التفاعل بين الوظيفة النحوية واختيار المفردات - تضمن على إيجازه كل الجوانب التى يستقى منها التفسير الدلائلى للجملة. وقد اقتفى عبد القاهر الجرجانى أثره، غير أنه شرح هذه الفكرة على مدى كتاب بأكمله هو «دلائل الإعجاز». وتتلخص نظريتهما فى أن التفسير الدلائلى للجملة ينبع من :

١ - المعنى النحوى الأولى، وهو الذى يمد الجملة بالمعنى الأساسى فى علاقتها الوظائف النحوية بعضها بالبعض الآخر، ويفسر ما قد يؤدي إلى الماء المنطوق الظاهري من الالتباس.

٢ - وضع العناصر النحوية فى الموضع الذى تقرره لها البنية الأساسية أى الصور التجريدية للقواعد فى أذهان المتكلمين.

٣ - الصورة المنطقية للجملة، أى «بناء الجملة» وهذه بدورها مكونة من الأصوات التى تشكل المفردات بصيغها التى تختار وفقا لقيود الاختيار بين المقول الدلائلية المعينة والسياق المناسب.

وقد تكفل عبد القاهر الجرجانى بشرح أصول النظرية والتطبيق المتكرر لجزئياتها وعناصرها، وسوف اختار نصين تطبيقيين من كتابه أولهما:

«أفلا ترى أنه لا يقع في نفس من يعقل أدنى شك إذا هونظر إلى قوله عز وجل :

**﴿يَخْسِبُونَ كُلَّ صِيَغَةٍ عَلَيْهِمْ هُمُ الْعُدُوُّ فَأَخْذَرُوهُمْ﴾** [سورة المنافقون: الآية ٤] ، وإلى إكبار الناس شأن هذه الآية فى الفصاحة، أن يضع يده على كل كلمة منها فيقول إنها فصيحة؟ كيف، وسبب الفصاحة فيها أمور لا يشك عاقل فى أنها معنية :

(١) عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، ٦٩.



أولها: أن كانت **«عليهم»** فيها متعلقة بمحذوف في موضع المفعول الثاني.  
 والثاني: أن كانت الجملة التي هي **«هم العدو»** بعدها عارية من حرف عطف.  
 والثالث: التعريف في **«العدو»** وأن لم يقل **«هم عدو»**.

ولو أنك علقت **«عليهم»** بظاهر، وأدخلت على الجملة التي هي **«هم العدو»** حرف عطف وأسقطت الألف واللام من **«العدو»** فقلت: يحسبون كل صيحة واقعة عليهم وهم عدو. لرأيت الفصاحة قد ذهبت عنها بأسرها. ولو أنك أخطرت بيالك أن يكون **«عليهم»** متعلقاً بنفس الصيحة، ويكون حاله معها كحاله إذا قلت: صحت عليه؛ لأنخرجته عن أن يكون كلاماً فضلاً عن أن يكون فصيحاً. وهذا هو الفيصل لمن عقل<sup>(١)</sup>.

ولعله من الملاحظ هنا أن لفظة **«الكلام»** في قول عبد القاهر: «الآخر جته عن أن يكون كلاماً» تساوى في دلالتها المقصودة هنا عند عبد القاهر ما يؤدي إليه وصف سببويه **«المستقيم»**، ووصف **«الفصاحة»** في قول عبد القاهر: «فضلاً عن أن يكون فصيحاً» يساوى ما يؤدي إليه وصف سببويه الكلام المستقيم بكونه **«حسناً»**. وإذا **«الكلام الفصيح»**<sup>(٢)</sup> عند عبد القاهر يساوى **«المستقيم الحسن»** عند سببويه.

وفي الآية التي اختارها الشيخ عبد القاهر للتطبيق، وضفت كل كلمة في الوضع الملائم من حيث العلاقة النحوية، واختيرت الكلمات من الحقول الدلالية ذات الاستجابة للوظائف النحوية المراده. فضمير الغائبين **«واو الجماعة»** يصلح أن يكون فاعلاً للحسبان المدلول عليه بالفعل المضارع **«يُحسِّبُونَ»** وصلحت **«كُلُّ»** لوقوع المفعولية عليها، كما صلحت أيضاً أن تكون مضائقاً أضيفت إليه **«صيحة»**

(١) عبد القاهر البرجاني، دلائل الاعجاز: ٣٠٩.

(٢) يعرف البلاطيون **«فصاحة الكلام»** بأنها تعنى خلوصه من ضعف التأليف وتناقض الكلمات والتعقيد، ووصف سببويه **«المستقيم الحسن»** يعني هذا المعنى. وفصاحة التكلم بأنها املكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلغز فصيح، وهذا ما يعنيه التحويليون بـ *Competence* ، واللغز الفصيح هو ما خلص من تناقض الحروف والتراكبة ومخالفةقياس المثوى، وهذا خلط بعضه تحصيل حاصل وبعضه أمور نسبية.



والنظام النحوي يجيز أن يكون المفعول الثاني جاراً و مجروراً متعلقاً بمخدوف فجاءت **(عليهم)** كذلك.

والبنية الأساسية تقد الجملة هنا بمعنى أساسى مهم، فلا يصلح وفقاً لها أن تكون **(عليهم)** متعلقة بكلمة **(صيحة)** - وهي صالحة لأن يتصل بها الجار والمجرور من حيث كانت مصدراً - لأنها لو كانت كذلك لدخلت الجملة في علاقات نحوية أخرى<sup>(١)</sup>، وصفها عبد القاهر - مبالغة - بخروجها عن أن تكون كلاماً. وقد أفاد عبد القاهر كما رأينا في شرح العلاقات نحوية؛ لأن هذه هي دعوه الأساسية في نظرية النظم. غير أن العلاقات نحوية لا تعمل في فراغ ولا مزية لها في ذاتها على حد تعبيره، فهي تقد بناء الجملة المنطوق بجزء كبير جداً من التفسير الذي يسهم في التفسير الدلالي.

والنص الثاني من كلام عبد القاهر الجرجاني يدور حول بيت من شعر بشار بن برد، هو قوله:

**كأنّ مشار النقع فوق رءوسنا وأسيافنا ليل تهساوى كواكبنا**

ويتناوله عبد القاهر شارحاً دور العلاقات نحوية في صياغة المفردات في الجملة قائلاً:

«وانظر: هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معانى هذه الكلم بياله أفراداً عارية من معانى النحو التي تراها فيها، وأن يكون أوقع «كأن» في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء، وأن يكون فكر في «مشار النقع» من غير أن يكون قد أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكرة في «فوق رءوسنا» من غير أن يكون قد أراد أن يضيف «فوق» إلى «الرؤوس» وفي الأسياف من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على «مشار» وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها، وأن يكون كذلك فكر في

(١) فيكون المفعول الأول هو **(كلّ صيحة عليهم)** ويكون المفعول الثاني هو **(هم العذو)** وعلى هذا يكون طلب العذر منهم ليس متربعاً على ما قبله. وأما مع اعتبار المفعول الأول هو **(كلّ صيحة)** والمفعول الثاني هو المخدوف الذي يتعلّق به **(عليهم)** فإن الاستئناف يبدأ من جملة **(هم العذو)** ويتربّ عليه الأمر بالحذر منهم **(فاحذرهم)** وهنا يؤدي التنفييم دوره في تحديد هذه الوظائف نحوية، غير أن الذي يمد التنفييم بمعطياته هو «المعنى» الذي تحدده الأبنية النحوية الممكّنة واختيار إحداها حسب الموقف.



«الليل» من دون أن يكون أراد أن يجعله خبراً - (كان) وفي «تهاوى كواكب» من دون أن يكون أراد أن يجعل «تهاوى» فعلاً «للكواكب» ثم يجعل الجملة صفة للليل، ليتم الذى أراد من التشبيه؟ لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مراضاً فيها هذه الأحكام والمعنى الذى تراها فيها؟

وليت شعرى كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى الكلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى؟ ومعنى القصد إلى معنى الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه؟ ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معنى الكلم المفردة التى تكلمه بها، فلا تقول «خرج زيد» لتعلم معنى «خرج» في اللغة، ومعنى «زيد». كيف ومحال أن تكلمه بالفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف<sup>(١)</sup>.

عبد القاهر - إذن - يتعامل - كما كان مسيبوه كذلك في النص السالف - مع «الكلمة» «المختارة» في الجملة التي اكتسبت «معنى» جديداً أضفته عليها «العلاقة التحوية» المعينة. وهو بذلك يؤكّد منابع التفسير الدلالي المتكامل للجملة.

في نص عبد القاهر - وهو نص كاشف - يؤكّد أن المتكلمين باللغة لديهم مخزون من هذه المفردات يعرفونها بحسب وضع اللغة لها، وهذه المفردات بطبيعتها مصنفة في عقول المتكلمين باللغة. وعندما يتكلم ابن اللغة مع آخر - على أي مستوى كان الكلام - يقوم بإبلاغ رسالة إليه، فهناك معنى يريد أن ينقله، ويستخدم في هذه الرسالة الرموز الصوتية المتعارف عليها، ويستخدم كذلك العلاقات التحوية المتعارف عليها. فهناك إذن جانبان معروfan سلفاً بالاتفاق والتعارف: الصيغة الصوتية، والصيغة التحوية. الصيغة الصوتية تمثلها مفردات اللغة والصيغة التحوية تمثلها النظام النحوي للغة. ويبقى جانب ثالث تكمن فيه الرسالة التي يراد بإبلاغها، وهذا الجانب يتمثل في «الاختيار» الذي يقوم به المتكلم بين الجانبين المعروفين لكل من المتكلم والمسموع.

بعباره أخرى، هناك جداول للمفردات اللغوية على اختلافها وتنوعها وتصنيفاتها. وهناك جداول للعلاقات التحوية على تنوعها كذلك.. الجداول

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز ٣١٥.



الأولى مع كثرتها محدودة ويمكن حصرها، وقد فعلت المعاجم ذلك. والجداول الثانية يمكن حصرها كذلك وهي أقل من الأولى، وقد فعلت كتب النحو ذلك. جداول المفردات مادية لأنها تنطق في أصوات، وجداول العلاقات التحوية معنوية لأنها لا تتحقق إلا في المفردات متضمنة فيها وليس لها وجود مستقل. وكلا النوعين من الجداول معروفة للمتكلم - السامع ابن اللغة، ومعرفته بها هي الملاك الخاصة أو السليقة أو القدرة أو الكفاية.

فعندما يبدأ المتكلم مثلاً فيقول: «خرج» فقد اختار كلمة من جدول الأفعال الماضية على وزن «فعَل» بفتح الفاء والعين، استخدمت التشكيل الصوتي «خَ» و«أَرَ» و«جَ»، والوضع اللغوي أرادها للتعبير عن معنى معين أو حدث معين يحتاج إلى محدث، وهذا المحدث مع هذه الصيغة لا بد أن يكون مذكراً .. إلخ. وعندما يقول المتكلم «زيد» فقد اختار كلمة من جدول الأسماء الأعلام المذكرين .. إلخ. المستمع يعرف من أمر هاتين الكلمتين مفردين ما يعرفه المتكلم تماماً. وعندما يختار المتكلم صيغة الجملة الفعلية «فعل + فاعل» التي لها خصائص معينة بحيث يسند «الفعل» فيها إلى «الفاعل» فهذا النوع من العلاقة عندما يكون مجرداً يعرف المستمع كذلك، لأنه من جداول العلاقات المعروفة لدى أبناء اللغة الواحدة والمصنفة في أذهانهم بطريقة واحدة.

والجديد في هذه الجملة إذن على المستمع هو «الاختيار» بين «خرج» على وجه الشخصوص و«زيد» على وجه الشخصوص و«الفعل والفاعل» على وجه الشخصوص، وكانت الاحتمالات الممكنة قبل النطق بـ«زيد» هي حاصل ضرب الفعل «خرج» في كل اسم يصح منه الخروج حقيقة أو مجازاً، وكذلك تكون الاحتمالات مع «زيد» من غير ذكر الفعل «خرج» .. مادمنا أردنا «الجملة الفعلية» - هي حاصل ضرب «زيد» في كل فعل يصح أن يقوم به زيد أو يتصرف به. والتاليف بين هذين الجانبيين على هذا النحو من اختيار بحيث تصير الجملة «خرج زيد» هو الجديد، وهذا ما عبر عنه عبد القاهر في كلامه السابق: «ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معانى الكلم المفردة التي تكلمه بها، فلا تقول «خرج زيد» لتعلمك معنى «خرج» في اللغة، ومعنى زيد». كيف، ومحال أن تكلمه بالفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟!



وأبناء اللغة الواحدة في الصيغة الصوتية والصيغة النحوية مستوىن (أو يفترض أن يكونوا كذلك)، ولكنهم متفاوتون في مسألة «الاختيار» الذي يتم بينهما، لأن جانب الاختيار جانب إيداعي، وهو غير محصور لأن إمكاناته لا يمكن حصرها. وهو متعدد أبداً باستعمال اللغة لا ينفد ولا يتنهى، يختلف فيه متكلم عن آخر.

ومعنى النحو عند عبد القاهر ليست هي العلاقات النحوية التي بها تصبح الجملة ويستقيم الإعراب، لأن كون الكلام صواباً لا يوجب له مزية ولا فضلاً عنده «لأننا لسنا في ذكر تقويم اللسان والتصرذ من اللحن وزين الإعراب فنعتمد بمثل هذا الصواب، وإنما نحن في أمور تدرك بالتفكير اللطيفة ودقائق يصل إليها بشاق الفهم»<sup>(١)</sup>، ولكنها - أي معنى النحو - ذلك الاختيار الموفق الدقيق بين المفردات والعلاقات النحوية (ولا يخدعنا تأكيمه المستمر بأن ما يقصد هو معنى النحو من الفاعلية والمفعولية وغيرها)، لأن هذه المعانى كما رأينا ذهنية عقلية لا تتحقق إلا في مفردات لغوية تقوم بها وتسلك في نظامها، ولذلك شبهاها هذا التشبيه الذى يبين فيه التفاوت بين المتكلمين حيث يقول: «إنما سبيل هذه المعانى سبيل الأصابع التي تعمل منها الصور والنقوش، فكما أنك ترى الرجل قد تهدى في الأصابع التي منها الصورة والنقش فى ثوبه الذى نسب إلى ضرب من التخيير والتدبر فى أنفس الأصابع وفي مواقعها ومقدارها وكيفية مزجه لها وترتيبه ليها إلى ما لم يتهدى إليه صاحبه، فجاء نقشه من أجل ذلك أعجب وصورته أغرب. كذلك حال الشاعر والشاعر فى توخيهما معانى النحو ووجهه التى علمت أنها محصول النظم»<sup>(٢)</sup>.

ومعنى النحو - على هذا التفسير - عند عبد القاهر هي «النظم» الذى يفيد أيضاً الاختيار والدقة فيه، «فلست بواجد شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطوه إن كان خطأ إلى النظم ويدخل تحت هذا الاسم إلا وهو معنى من معانى النحو قد أصيب به موضوعه ووضع فى حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فتأزيل عن موضوعه واستعمل فى غير ما ينبغى له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة النظم أو فساده أو وصف بجزية وفضل فيه إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد،

(١) السابق ٧٧.

(٢) السابق ٧٠.



وتلك المزية وذلك الفضل إلى معانى النحو وأحكامه، ووجده يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه<sup>(١)</sup>.

ويمكّتنا بذلك أن نفسر «النظم» عند عبد القاهر بأنه ذلك الضرب من الاختيار بين العلاقات النحوية أو المعانى النحوية والمفردات اللغوية الذى يصيب فيه المتكلم توفيقاً يتلاءم مع الغرض الذى من أجله سبق الكلام.

وهذا «الاختيار» عبر عنه بعضهم بالتأليف بين مراعاة ما يقتضيه علم النحو: أصوله وفروعه، وما يقتضيه اللفظ من الحقيقة والمجاز. وهذا لا يتأتى إلا من خلال العلاقات النحوية ووقعها على المفردات المعنية. وقالوا: إنه «يجب مراعاة أحوال التأليف بين الألفاظ المفردة والجمل المركبة حتى تكون أجزاء الكلام متلائمة آخذها بعضها بأعنق بعض»، وعند ذلك يقوى الارتباط، ويصفو جوهر نظام التأليف ويصير حاله بمنزلة البناء المحكم المرصوص المتلائم الأجزاء<sup>(٢)</sup>. وليست هذه الصفات إلا مظهاً من مظاهر التوفيق في الاختيار بين المعنى الأساسى الذى يقدمه النظام النحوى والمفردات الملائمة. وقد قدم العلوي أمثلة على ذلك اختار منها ما قاله فى ذلك البيت:

قوم إذا استبيح الأضياف كليهمْ قالوا لأمهُمْ بسوى على النار

وسوف يظهر من خلال كلامه التركيز الثام على اختيار المفردات وأحوالها من حيث التعريف والتنكير والإفراد وغيره، وأحكامها التركيبية من حيث الإسناد أو الإضافة أو غير ذلك. يقول:

افتأليف هذا البيت مشتمل على نهاية الهجاء حتى لا تكاد لفظة من ألفاظه إلا ولها حظ في الدم والنقص لهؤلاء». وهذا معنى تركيبى مجمل يشرح مكوناته قائلاً: «قوله (قوم) هو مخصوص بالرجال». واحتياطه القوم بالرجال دلالة وضعية لغوية يؤكدها قول الشاعر:

(١) السابق ٦٥ .

(٢) العلوي، الطراز ٢٢٤ / ٢٢٥ .



وَمَا أَدْرِي وَلَسْتُ إِخَالَ أَدْرِي      أَقْسُومَ آلَ حَصْنِ أَمْ نَسَاءً

ويرتب العلوى على هذا المعنى معنى آخر: «وفيه دلالة على أنهم أعراب جفاة ليس لهم ثروة ولا تكن، فلا يألفون شيئاً من مكارم الأخلاق».

ويبيّن السر في اختيار (إذا) دون غيرها من أدوات الشرط: «ثم إنّه أتى بـ(إذا) التي تؤذن بالشرط المؤقت المعين ليدلّ به على أن الأضياف لا يعتادونهم إلا في الأوقات القليلة». ثم إنّه أتى ببيان الاستفهام لتؤذن أن كلّهم ليس من عادته النباح، وإنما يقع منه ذلك على جهة الندرة لإنكاره للضيف، وأنه لا عهد له بهم. ثم جاء بالاضياف على جمع القلة، لما كانوا لا يقصدهم كل أحد، وفيه دلالة أيضاً على أن كلّهم لا ينبع إلا بالاستباح لهزالة وقلة قوتهم من الجوع والضعف. ثم أفرد الكلب ليدلّ على أنّهم لا يملكون سواه لخمارة الحال وكثرة الفقر. ثم إنّه أضاف الكلب إليهم استحقاراً حالهم. ثم إنّه أتى بقالوا ليعرف من حالهم أنّهم لا خادم لهم يقوم مقامهم في ذلك، وأنّهم يباشرون حوائجهم بأنفسهم. ثم جعل القول منهم مباشرة لأمّهم ليدلّ على أنه لم يكن هناك من يخلفها من خادمة وغيرها في إطفاء النار، فاقام أمّهم مقام الأمّة والخادمة في قضاء الحاجات لهم، ولم يشرفوها عن ذلك. ثم جعلهم قاتلين لما يستنكرون من لفظ البول لأن ذكره يشعر بذلك مخرجه من العورة في حق الأم فلم يكن هناك حشمة لهم ولا مروءة في إضافة ما أضيف إليها من ذلك. ثم قال «على النار» وفيه دلالة على ضعف نارهم لقلة زادهم، وأنه تطفئها بولة، وأنها إنما أمرت بذلك كي لا يهتدى الأضياف إليهم ولا يعرفوا مكانهم. ثم أتى بلفظة (على) ولم يقل فوق النار ليدلّ بحرف الاستعلاء على أنها قصدت حقيقة الاستعلاء بالبول قائمة من غير مبالغة في التستر ولا مروءة في تغطية العورة»<sup>(١)</sup>.

وعلى هذا النحو يمضي العلوى في بيان أثر «التأليف» وهو - كما شرحه - اختيار بين مفردات وعلاقات نحوية، وقد عقب على هذا النص بقوله: «فقد وضح لك بما قررناه أن التأليف هو العمدة العظمى والقانون الأكبر في حسن المعانى وعظم شأنها وفخامة أمرها». وبهذا يلتقي التأليف عنده بالنظم عند عبد القاهر والمقصود منها معاً «المعنى النحوى الدلالي» الذي أشار إليه سيبويه مجملًا غير مفصل.

(١) السابق ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨.



وإذا نظرنا إلى الصيغة الصوتية المنطقية في الجملة - وهي مكون من مكونات التفسير الدلالي من حيث الاختيار الذي شرحته - على أنها تثل ما يعرف عند التحويليين بالقواعد التحويلية Transformational rules ووظيفة كل منها «تحويل التركيب الباطني المجرد الذي يحتوى على معنى الجملة<sup>(١)</sup> إلى التركيب الظاهري المحسوس الذي يجسد مبنى الجملة وشكلها»<sup>(٢)</sup>. وفيه تتم عمليات التحويل النحوية المشتملة في أمور كثيرة منها الحذف deletion والاستبدال replacement والإطالة expansion والتقديم fronting على اختلاف التحويليين في حصر وظائف التحويل<sup>(٣)</sup> - أقول إذا نظرنا إلى الصيغة الصوتية المنطقية أو ما يسميه الدكتور قام حسان مبني الجملة، وما سميته في كتابي «بناء الجملة العربية» بـ«بناء الجملة» - فإننا سوف نجد أن هناك تشابهاً بين نظرية سببويه وعبد القاهر الجرجاني ومن سار على دربهما ونظرية تشومسكي في تفسير الدلالة التي جمع نصوصها من كتابات تشومسكي<sup>(٤)</sup> وقدم لها كل من ألين J.P. B.Allen وبيورين

(١) يساوى ما أشرت إليه من قبل على أنه المعنى الأساسي .

(٢) د. محمد على المخلوي ، قواعد تحويلية للغة العربية ٣٨ (دار المريخ - الرياض ١٩٨١).

(٣) انظر السابق والمراجع المبينة به ٣٨ و٣٩ وانظر الفصل الثالث من كتابي «بناء الجملة العربية» حيث حاولت فيه تقديم شرح لهذه الفكرة نابع من عمل التحويليين العرب أنفسهم

(٤) وجه التشابه هنا أن تشومسكي يرى أن التفسير الدلالي ينبع من البنية العميقية، والعنصر التحوي هو الذي يمد الجملة بهذه المعنى، والعنصر التحويلي إلى حد ما، وإن كان قد رجع أخيراً وأعطى العنصر التحويلي قيمة كبيرة في التفسير الدلالي . وقد كان موقف تشومسكي إلى أن أصدر كتابه Aspects of the theory of Syntax (١٩٦٥) يمثل في النظرية التي تسلم بوجود علاقة حصرية بين المحتوى الدلالي والبنية العميقية للجمل، وأن البنية العميقية وحدتها هي التي تمد الجملة بمعناها، ولكنه الآن، وبتأثير رأي جاكندوف Ray Jackendoff الذي قام بدور أساس في صياغة النظرية، يدافع عن نظرية تسمى «النظرية التمودجية المروسة»، وقد قام جاكندوف بشرحها في كتابه :

Semantic Interpretation in Generative Grammar (MIT Press 1972)

وتؤكد هذه النظرية أن البنية السطحية وحدتها يمكن أن تقوم بدور كبير في التفسير الدلالي، على حين ينحصر إسهام البنية العميقية في تعريف المعنى يتمثيل ما يسمى بالعلاقات المدارية أي العلاقات التي تقوم على أساس دلالي بين الفعل وتأثيره (أو معمولاته على حد تعبير النحاة العرب)، وهذه العلاقات المدارية تعينها البنية العميقية، وبذلك ينحصر دور هذه البنية في تأويل المحتوى الدلالي للجمل، أو ما سميته من قبل المعنى الأساسي للجملة. أما الدور المقرر في هذا التفسير الدلالي فيمكن أن يرجع على وجه المحصر إلى البنية السطحية (أي بناء الجملة المنطقية). وتشتمل النظرية-



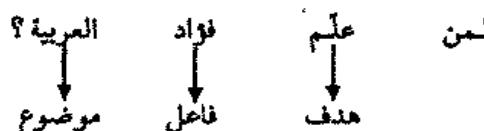
## Chomsky في كتابهما «تشومسكي: نصوص مختارة» ; Buren Paul Van

«التموزجية الموسعة على مفهوم جديد هو مفهوم الآخر Trace (وهو أقرب إلى العامل التحوي) الذي يمكن القول بمقتضاه حسب تشومسكي إن علم الدلالة بمجمله بما في ذلك العلاقات المدارية يتبع بنية السطحية للجمل. ويعرف تشومسكي الآخر (أ) بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية، غير أنه يشير إلى الواقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقه عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين، ومثالاً:

رأيت زيداً - من رأيت (أ)  
والمثال الآتي يوضح:



تنص العلاقات المدارية على أن علاقة الجار والمجرور «لفريد» بالفعل «علم» هي علاقة هدف ب فعل، فهدف الفعل هو تعليم العربية لفريد. تستمر هذه العلاقة (فعل / هدف) في حالة تقديم الجار والمجرور بتأثير التحويل إلى الجملة الاستيفائية الآتية:



فقد أمكن بفضل نظرية الآثار تعين العلاقة (فعل / هدف) بالبنية السطحية فقط، وذلك بالضبط لأنَّه قد أمكن الاحتفاظ بالنسق العميق أو المقدر الممثل في الجملة الأولى قائماً في البنية السطحية الممثلة في الجملة الثانية عن طريق الآخر (أ) الذي يرتبط بما يشبه الخطيط غير المرئي بالعنصر الذي حل الآخر محله أي بالعنصر الممثل بـ(لفريد).

لمن علم فواد العربية (أ)؟

فاعل موضع هدف

تستقي (لمن) علاقتها المدارية بالفعل (علم) في البنية السطحية (علاقة فعل / هدف) بتوسيط الآخر (أ) الذي حل محل الهدف الأصلي القائم في البنية العميقه. فالآخر نوع من الذاكرة والحافظة للبنية العميقه في البنية السطحية.



وقد أقر تشوسمски نفسه مخطوطة هذا الكتاب بعد أن أطلع عليها وأضاف ملاحظات ضمنها المؤلفان كتابهما<sup>(١)</sup>.

وتقترح النظرية النموذجية الموسعة مفهوماً جديداً لعلاقة التفسير الدلالي والتفسير الصوتي بالبنية السطحية هو:

قواعد أساسية — بنية عميقة — تحويلات — بنية سطحية تحتوى على تمثيل دلالي وتمثيل صوتي. أي أن البنية السطحية يمكن فيها وحدتها التمثيل الدلالي والتمثيل الصوتي. (انظر التدليل على بحث جون سيرل، «تشوسمски والثورة اللغوية» الفكر العربي ٨، ٩ - ١٤٢ - ١٢٢ م) ص ١٩٧٩.

وقبيل هذا التحويل كان تشوسمски قد عدل نظريته حول التفسير الدلالي بتأثير كاتروبيومستال، حيث جعل التفسير الدلالي قائماً على كل من البنية العميقة والنحو التحويلي. وهذا الجزء هو الذي تلتقي فيه النظرية التحويلية بالنظر العربي الذي قدمه سيبويه وعبد القاهر الجرجاني على النحو الذي شرحته - ثم بتأثير ماكولي وفلمور. وذلك لأن علم الدلالات يشكل أضعف جزء في نظرية تشوسمски كما اعترف هو بنفسه أكثر من مرة. والحق أن الذي شكل هذا القسم من النظرية هم زملاؤه وتلامذته في معهد ماساشوستس MIT بناء على النظريات التحويلية التي قدمها، ولذلك نسب إليه.

(١) انظر الفصل الخامس من الكتاب المشار إليه وهو بعنوان Syntax and Semantics من صفحة ١٠١ إلى ١٢٦ وقارن بالنصوص المنشورة من تشوسمски (١٩٥٧) و (١٩٦٥). وهناك بعض الأبحاث في العربية قارنت بين النظرية التحويلية والنحو العربي في وجوه مختلفة. انظر في ذلك:  
١- د. عبد الرحيم، النحو العربي والدرس الحديث ببحث في المنهج ١٥٨ - ١٠٩ وبخاصة صفحة ١٤٣ وما بعدها.

٢- د. نهاد الموسى، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر المفوي الحديث، الفصل الخامس بعنوان أصول من نظرية التحويل والتفرع من صفحة ٤٥ إلى صفحة ٨٠.

٣- اللسانيات واللغة العربية وهو الكتاب الصادر عن الجامعة التونسية سنة ١٩٨١ م وفيه بحثان أولهما للدكتور عام حسان، إعادة وصف اللغة العربية ألسينا من ٤٥ إلى ١٨٤ ويرى فيه أن النموذج التحويلي يمكن أن يطبق على اللغة العربية، ويمكن للغة العربية أن يعاد وصفها ألسينا من خلاله. والثانية هو بحث: د. عبد السلام المسني، الفكر العربي والألسنية من ١١ إلى ٢٤.

٤- د. محمد علي الحولي، قواعد تحويلية للغة العربية، وهو تطبيق عربي على النظرية التحويلية، واستخدم... في سبيل ذلك خمسين مثلاً.





### البحث الثالث

## العنصر الدلالي في بعض الظواهر النحوية





### المبحث الثالث

## العنصر الدلالي هي بعض الظواهر النحوية

هناك تفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية، فكما يمد العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على تمييزه وتحديد، يمد العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه؛ فيبين الجانبينأخذ وعطاء وتبادل تأثيري مستمر. وقد حاولت في البحث السابق أن أكشف عن جانب من هذا التفاعل النحوي الدلالي الذي يتسع «المعنى النحوي الدلالي» للجملة.

ولا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي، وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية من حيث الذكر والمحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغير ذلك مما درسه ما يعرف بعلم المعاني إذ يدرس أحوال الإسناد الخبرى وأحوال المسند إليه وأحوال المسند وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والفصل والوصل، والخبر والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساواة. وهذه وإن كانت مباحث نحوية صرفة -لن أتعرض لها هنا، لأن ما أعنيه بالعنصر الدلالي في الظواهر النحوية أضيق مجالاً من هذه المباحث.

ولا يُنكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات الهيئه التركيبية الواحدة بمفردها نفسها إذا قيلت بنصها في موقف مختلفة، تختلف باختلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة وسداجتها.

ولتأخذ هذه الجملة التالية مثلاً :

ضرب محمدٌ عليّ.

هذه الجملة ببساطتها تصلح أن تكون مثلاً مصنوعاً من أمثلة كتب النحو التعليمي، لكنها - إذا نظر إليها على أنها جملة واقعية - تختلف من قائل إلى آخر، ومن مستمع إلى آخر، ومن غرض إلى آخر، باختلاف ما يعرف عن كل من «محمد» = الفاعل، و«على» = المفعول به في كل موقف، وباختلاف علاقة قائل هذه الجملة أو المستمع لها بكل من محمد أو على، وما يكون لكل منها من تجارب سابقة مع كل من محمد أو على، وباختلاف الصفات الجسمية والشخصية والعقلية والخلقية لكل منها، وما يعتقده المتكلم أو المستمع في كل منها. ولذلك أن تتوقع ما يكون من دلالة هذه الجملة إذا كان «الفاعل = محمد» شخصاً غليظاً جانياً فاسياً معروفاً بالقوة والبطش، وكان «المفعول به = على» على نقیض هذه الصفات، أي كان شخصاً ناحلاً رقيقاً ممثلاً معروفاً بالأدب والخلق العالى . أو إذا كان الأمر على عكس ذلك تماماً، أو إذا كان «الفاعل» طفلاً صغيراً و«المفعول به» رجلاً كبيراً أو العكس.

وهكذا، نستطيع أن نقتصر على الجملة نفسها من سياق ما، وكل سياق لا بد أن يختلف عن الآخر في زمانه ومكانه وملابساته المتعددة . والنحو التعليمي - بطبيعة الحال - لا يعني بكل هذه الملابسات وما يكتنف السياق، بل يعني توسيع جانب واحد من جوانب المعنى وهو المعنى النحوي المجرد، أي علاقة الفاعلية والمفعولية وغيرهما، وإن كان يجد نفسه في بعض الأحيان مضطراً للرجوع إلى السياق وملابسات الكلام من أجل توسيع المعنى النحوي نفسه، وهذا هو ما نعنيه هنا.

هذا الضرب من السياق - كما هو واضح - سياق غير لغوى، أي ليست له عناصر لغوية «صوتية» في الجملة، وهو ما يعرف بقرينة المقام، أو الحال، أو القرينة المعنوية أحياناً . وعناصر هذا المقام عديدة - كما يوضح أحد اللغويين - أولها المتكلم نفسه: فهو ذكر أم أنت؟ صغير السن أم كبير السن؟ واحد أم اثنان أو جماعة أو جمهور؟ وما جنسه، ودينه، وشكله الشارجي، ونبرة صوته<sup>(١)</sup> ، ومكانه الاجتماعي؟ إلى آخر هذه الصفات التي تميزه عن غيره . وهذا ينطبق على المستمع أيضاً، ويشمل إلى جانب ذلك علاقته بالمتكلم من حيث القرابة أو الصداقة أو

(١) أختلف مع هذا الباحث في اعتقاد «نبرة الصوت» من العناصر غير اللغوية لأنها عنصر صوتي يدرك عن طريق الأذن في الكلام المنطوق المسموع .



المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو اللامبالاة أو العداوة أو المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي إلخ. ومن عناصر المقام أيضاً موضوع الكلام، وفي أي جو يقال، وفي أي مكان وأي زمان، وكيف يقال، وما الداعي لقوله، وغير ذلك من العناصر الكثيرة جداً التي يؤثر كل منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قوله.

وهناك اتجاه لغوي يعني بهذا الجانب من جوانب البحث اللغوي، وهي أحدث مدرسة لغوية أو لنُقلَّ مدرسة لغوية اجتماعية، وهي تعمل بنشاط ودأب للإجابة عن هذا السؤال المهم: «كيف تعمل اللغة في المجتمعات المختلفة؟»<sup>(١)</sup> وما دور التشكيل الاجتماعي والغيرات الاجتماعية، كطبقة المتكلم ومركزه وطبيعة الموقف الذي يتكلم فيه؟

وهنا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشقة، إذ كان يعول على هذا الضرب من السياق كثيراً. وتكثر في «الكتاب» الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستغناء عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على فهم المخاطب والسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام. ولذلك يلحظ قارئ «الكتاب» أن سيبويه في مواطن كثيرة يعني بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله «وما يلابس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام». وقد هدأ هذه الاتساع إلى استكمان البنية الجوانية للتركيب التحوى ورسم خطوط هادبة في تعلم العربية تعلماً يضع كل تركيب موضعه، ويعرف لكل مقال مقامه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: د. نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة، ١٢٣ (عالم المعرفة - الكويت - ١٩٧٩). وانظر د. محمود السعريان، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ٣٣٩ (دار المعارف ١٩٦٣)، وانظر أيضاً د. نهاد الموسى، نظرية التحوى العربي ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ٩١٠، والباحثون يرجعون الاهتمام بسياق الحال Context of Situation إلى عالم اللغة الإنجليزيَّ فيرث Birth خاصة، ويمتد هذا الاتجاه فيتسع عند أصحاب علم اللغة الاجتماعيِّ الذين يحاولون أن يبيّنوا كيف تتفاعل اللغة مع ما يحيط بها من العوامل الخارجية التي تؤثر في استعمالنا لها تأثيراً بالغاً.

(٢) د. نهاد الموسى، نظرية التحوى العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ٨٨ (بيروت ١٩٨٠) وهو يعني بالبنية الجوانية ما يسميه التحويليون deep structure انظر صفحه ٦٣ وما بعدها من كتابه نفسه.



وكان سيبويه يعد الموقف الكلامي بملابساته كلا واحداً فيختصر حلف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليلاً عليه. ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلاً في الحكم بصحة التراكيب النحوية وخطتها. ومن ذلك أثنا نراه يقف إلى الجملة الواحدة فيحكم عليها في موقف من موقف الاستعمال بأنها خطأ وفي موقف من الاستعمال آخر بأنها صواب. وهذه الجملة - لو اكتفى بالنظر الشكلية الذاتية - جملة نحوية جائزة، ولكن اللغة عنده لم تكن تنفك عن ملابسات استعمالها، ومقاييس اللغة عنده تستمد من معطيات النظام الداخلي للبناء اللغوي كما تستمد من معطيات السياق الاجتماعي التي تكتفي الاستعمال اللغوي<sup>(١)</sup>.

فجملة «أنا عبد الله منطلق» يحكم عليها سيبويه بأنها من الكلام المحال إذا كان الناطق بها رجلاً من إخوانك ومعرفتك وأراد أن يخبرك عن نفسه بأمر فقال هذه الجملة، لأن إما أراد أن يخبرك بالانطلاق، ولم يقل «أنا» حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن «أنا» علامة للمضمر، وإنما يضرم إذا علم أنك قد عرفت من يعني. وهذه الجملة نفسها «أنا عبد الله منطلق في حاجتك» من الكلام الحسن إذا كان الناطق بها رجلاً خلف حاجتك، أو في موضع تمهله فيه، فقلت له: من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلق في حاجتك؛ فالتعبير واحد وهو مرة خطأ ومرة صواب، أو بعبارة سيبويه، هو مرة محال ومرة حسن، ولم يختلف، ولكن الذي اختلف هو السياق الملابس للكلام<sup>(٢)</sup>، ولكل مقام مقال.

وثمة ضرب آخر من السياق هو «السياق اللغوي» وهو يعتمد على عناصر لغوية في النص من ذكر جملة سابقة أو لاحقة، أو عنصر في جملة سابقة أو لاحقة، أو في الجملة نفسها يحول مدلول عنصر آخر إلى دلالة غير المعروفة له، كما في قوله تعالى:

﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ [سورة النحل: الآية ١] حيث تعد جملة ﴿فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ قرينة لغوية سياقية تصرف الفعل ﴿أَتَى﴾ عن دلالته على المضى إلى

(١) السابق : ٩٢.

(٢) انظر نص سيبويه نفسه في الكتاب ، ٨١ ، ٨٠ / ٢



دلالته على المستقبل . وصرف الفعل عن دلالته يصرف الفاعل **(أمر الله)** بدوره عن دلالته أو بعبارة أخرى يحدد دلالته ، لأن العناصر المكونة للجملة لن تبقى بدون تغيير إذا صرف عنصر منها عن دلالته الأولى بقرينة ما . و **(أمر الله)** في سياق هذه الآية ليس مثل **(أمر الله)** في هذه الآيات :

- **(قال لا عاصمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَهُ)** . [سورة هود: الآية ٤٣].
- **(قَالُوا أَتَعْجِبُنَا مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)** . [سورة هود: الآية ٧٣].
- **(فَقَاتَلُوا الَّتِي تَبَغِي حَتَّى تَنْهَى إِلَى أَمْرِ اللَّهِ)** . [سورة الحجرات: الآية ٩٩].
- **(وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولاً)** . [النساء: ٤٧ ، الأحزاب: ٣٧].
- **(حَتَّى جَاءَ الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ كَارِهُونَ)** . [سورة التوبه: الآية ٤٨].
- **(لَهُ مُعَقَّبَاتٌ مِّنْ بَيْنِ يَدِيهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)** . [سورة الرعد: الآية ١١].
- **(ذَلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ)** . [سورة الطلاق: الآية ٥].

لقد فسر **(أمر الله)** في **(أتنى أمر الله)** بأنه «قيام الساعة» ، وقد أدى الفعل بصيغة الماضي لتحقق وقوع الأمر وقربه . قال الرازى : لما كان واجب الواقع لا محالة عبر عنه بالماضى كما يقال للمستغاث : جاءك الغوث فلا تمزع<sup>(١)</sup> . فهل يفسر **(أمر الله)** في الآيات السابقة كلها على أنه «قيام الساعة»؟ إن اختيار المفردات ووضعها معاً في إطار جملة واحدة يقوم بدور كبير في تحديد دلالة السياق اللغوى الذى ينعكس بدوره على دلالة المفردات فى الجملة .

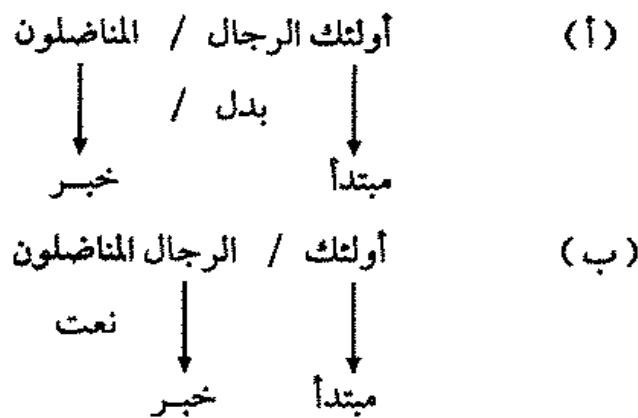
وكذلك يقوم «التنغيم» الكلام المنطوق - وهو عنصر صوتى - بدور دلائى كبير يهدى إلى تفسير الجملة تفسيراً صحيحاً ، أو ينبع هذا التفسير مع تنوعه من نغمة الإثبات إلى الاستفهام إلى غير هذا وذاك . والتنغيم يعد قرينة صوتية كاشفة عن اختيار المتكلم لنوع معين من أنواع التفسير النحوى الدلائى ، وهو المسئول في كثير من الأحيان عن تحديد عناصر الجملة المكونة لها . ففي جملة مثل :

(١) انظر تفسير الرازى ١٩ / ٢١٨.



— أولئك الرجال المناضلون.

قد تكون «أولئك الرجال» معاً عنصراً واحداً (مبتدأ مكون من مبدل منه وبدل) وفي هذه الحالة يكون العنصر الثاني (الخبر) هو كلمة (المناضلون). وقد يكون المبتدأ هو كلمة (أولئك) وحدها، ويكون الخبر هو (الرجال المناضلون) معاً (منعوت ونعت) فتكون الجملة على إحدى هاتين الصورتين:



ويلاحظ أن بناء الجملة المنطقية لا يختلف، ولكن يختلف التحليل، وهو اعتبار البنية الأساسية لهذه الجملة المنطقية، واعتبار البنية الأساسية هو الذي يمد «التنفيذ» بما يجعله متطابقاً معها، وهنا لا يمد السطح أو بناء الجملة بالتفسير الدلالي، بل يكون الاعتماد على البنية العميقـة، وهذا يؤكد ما أوضحـه كاتـز وفودـر من أن العلاقات النحوـية المعـبر عنـها في البنـية العمـيقـة هي التي تحددـ في كثيرـ من الحالـات معـنى الجـملـة بدقةـ<sup>(1)</sup>، ويـصبحـ التنفيـمـ - وهو قـريـنة صـوتـيةـ - كـاشفـاً عنـ البنـية العمـيقـةـ، ومـعـرفـتها تـساعـدـ عـلـى تحـديـدـ المـدلـولـ المرـادـ بـالـجـملـةـ؛ لأنـ البنـيةـ العمـيقـةـ

(١) انظر : Chomsky : Selected Readings P.125. وانظر أيضاً: د. داود عبدة، التفسير وظاهر اللفظ ص ٧ (الفكر العربي - ٨، ع ٩-١٩٧٩م) والتحريليون بعامة يحملون البنية العميقية هي التي تحد الجملة بالمعنى والتفسير الصحيح، وبخاصة في الجمل التي يشتمل معناها ويطلقون عليها ambiguous sentences وهي ظاهرة لغوية في جميع اللغات. (وانظر المهاشم رقم ٥٤ في المبحث الثاني من هذا الكتاب)

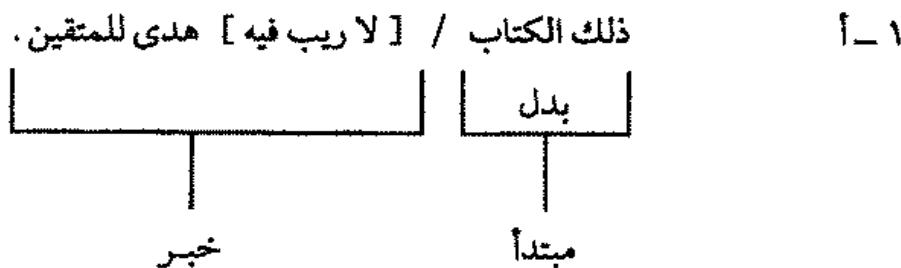


للجملة تساعد على تفسيرها التفسير الصحيح في كثير من الأحيان. والتنغيم كما رأينا لا ينشئ علاقات نحوية ليست موجودة، ولكنه يختار بعض العلاقات نحوية القابعة تحت السطح المنطوق ويظهر تأثيرها في التفسير.

وقد يساعد التنغيم كذلك على التوزيع التحليلي للنص الواحد بحيث يمكن مع تنغيم معين أن يكون النص كله جملة واحدة، ومع تنغيم آخر يكون أكثر من جملة، ومثال ذلك هذه الآية :

- ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدَىٰ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ . (البقرة : ٢) .

فإن التنغيم المعين فيها يؤدى إلى أن تكون كلها جملة واحدة أو جملتين أو ثلاث جمل<sup>(١)</sup> ، مع اعتبار تحديد العناصر في كل جملة فتتضح هذه الصور الآتية<sup>(٢)</sup> (وسوف أرقم الجمل بالأرقام واحتمال تحليل عناصرها داخلها بالحروف، وسوف أرمز للعنصر المذكور في البناء الظاهري للجملة بهذه العلامة ( . . . ) وللعناصر الذي تشغله جملة بهذه العلامة [ ] بحيث توضع بينها الجملة التي تقوم بوظيفة المفرد، وسوف أضع بناء الجملة المنطقية في السطر الأعلى، وتحته مكونات العنصر الواحد، وتحته ما يشير إلى بنية الجملة الأساسية) :

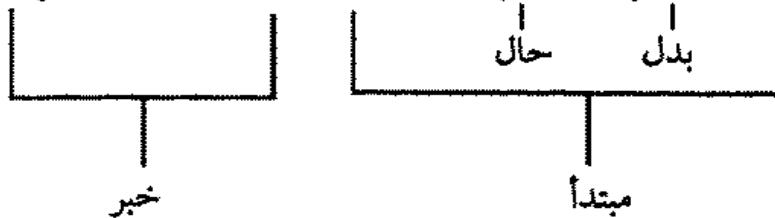


(١) انظر تفسير الكشاف للزمخشري ١/٢١ .

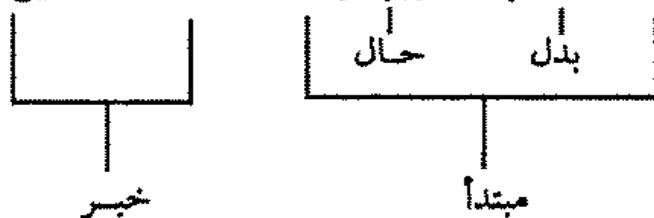
(٢) يقدم ابن الأباري في كتابه : «البيان في غريب إعراب القرآن» وجواها أخرى في تحليل عناصر الجمل في هذه الآية عندما عرض لها ١/٤٤ - ٤٦ .



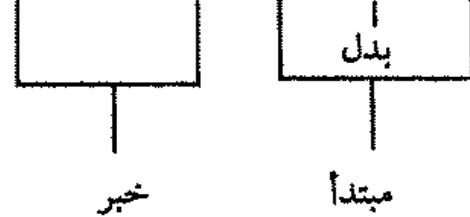
١-ب ذلك الكتاب [ لا ريب ( . . . ) ] / [ فيه هدى للمتقين [



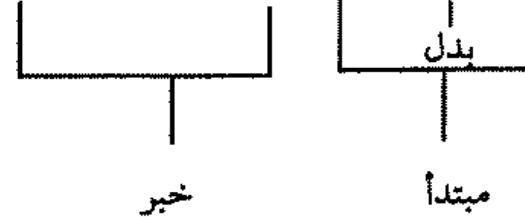
١-ج ذلك الكتاب [ لا ريب فيه ] / [ هدى للمتقين ]

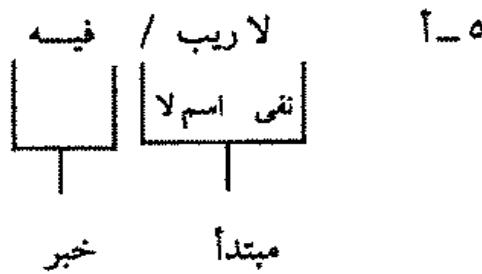
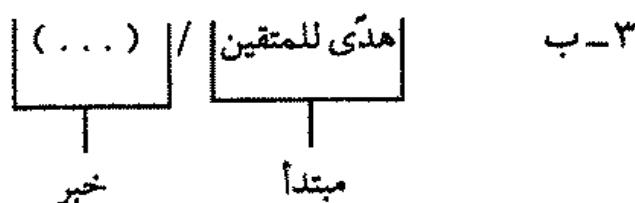
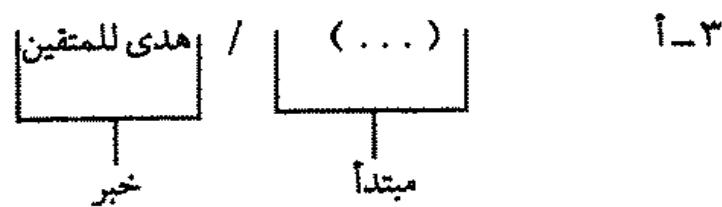


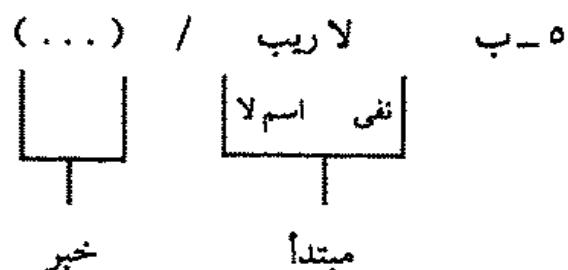
٢-أ ذلك الكتاب / [ لا ريب فيه ]



٢-ب ذلك الكتاب / [ لا ريب ( . . . ) ]







ولا شك في أن التنعيم الذي يلابس قراءة الآية السالفة ليس فيه تنعيم استفهام، فهو كله تنعيم إخباري. وقد يتوزع التنعيم على الاستفهام والتقرير، فت تكون جملة التنعيم الاستفهامي إنشائية، وتكون جملة التنعيم التقريري خبرية. ففي هذه الآية الكريمة:

- «**قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ**». [سورة يوسف: الآية ٧٥]. يوزعها التنعيم على جملتين، لكن تختلف عناصر كل منها، فقد تكون الجملة الأولى:

جزاؤه / من وجد في رحله  
والتنعيم هنا إثبات.

ـ فهو / جزاوه  
والتنعيم هنا إثبات.  
وقد تكون الجملة الأولى هي:

ـ جزاوه؟  
والتنعيم هنا تنعيم استفهام .  
والجملة الثانية:

ـ من وجد في رحله فهو جزاوه  
والتنعيم هنا تنعيم إثبات.  
ويسوع تنعيم الاستفهام في جملة (جزاؤه؟) وقوعها بعد قوله تعالى:

«**قَالُوا فَمَا جَزَاؤُهُ إِنْ كُتُمْ كَاذِبِينَ**» [سورة يوسف: الآية ٧٤] والاستفهام فيها واضح باداته، ولا شك «أن تنعيم جملة «**قَالُوا جَزَاؤُهُ**» بنغمة الاستفهام، وجملة



«من وجد في رحله فهو جرأة» بنفحة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان ويكشف عن مضمونها<sup>(١)</sup>.

وإذا كان تنعيم الكلام - وهو ينصب على الجملة كلها - يؤدي هذا الدور، فإن بعض أنواع النبر - وهو عنصر صوتي يقع على بعض مقاطع الكلمة الواحدة - يؤدي في الكلام المنطوق (وكذلك في الكلام المكتوب إذا عرف موضعه) دور بعض الوظائف النحوية، فتحذف الصفة مثلاً وهي مراده اعتماداً على النبر. وقد أشار القدماء إلى هذا الدور الذي يقوم به «النبر» وإن لم يحددوا مصطلحه بل عرفوه بالوظيفة. ولعل كلام ابن جنى الذي أشار إلى أنه اعتمد فيه على سببويه أبلغ في الشرح حين يقول أبو الفتح: «وقد حذفت الصفة ودللت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل. وهم يريدون: ليل طويل. وكان هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطوير والتطرير والتفسير والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس بذلك من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلاً فتزيد في قوة اللفظ بـ(الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تطبيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلاً فاضلاً أو شجاعاً أو كريماً أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً وتمكن الصوت بـإنسان وتفخمه وتستغنى بذلك عن وصفه بقولك: إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك».

وكذلك إن ذمته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنساناً وتزوى وجهك وتقطبه فيغنى ذلك عن قولك: إنساناً لئيناً أو لحزناً أو مُبغلاً أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

وملاحظة الأمثلة الثلاثة التي قدمها أبو الفتح بن جنى للاعتماد على ما وصفه بالتطوير والتطرير والتفسير والتعظيم وزيادة قوة اللفظ والتمكن في التطبيط وإطالة الصوت بالحرف المعين عليه: «سير عليه ليل» و«كان والله رجلاً» و«سألناه»

(١) د. أحمد مختار عمر، علم الدلالة ١٣ . ويمكن تطبيق مثل هذا التقنيم الاستههامي على آيات كثيرة في القرآن الكريم.

(٢) ابن جنى، الخصائص ٢/٣٧٠، ٣٧١ (دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ).



فوجدناه إنساناً» تكشف أنه لا يعني بكل هذه الصفات إلا ما يعني المحدثون بالنبر كما حدهه يسبرسن حيث يقول: «إن الاتجاه العام في تعريف النبر على القوة التي تصاحب إخراج الهواء من الرئتين (أو على قوة إخراج الهواء منها)، فهو طاقة وجهد عضلي مكثف ليس لعضو واحد، ولكن لجميع أعضاء النطق في وقت واحد، أي إنه في نطق مقطع منبور تبدل جميع الأعضاء أقصى ما يمكنها من جهد»<sup>(١)</sup>. والنبر في أمثلة ابن جنی - وما يشابهها - هو ما يعرف بـنبر السياق، وهو ما كان الدكتور محمود السعران يسميه «ارتکاز الجملة» Sentence Stress . ويرى أستاذنا الدكتور تمام حسان أن أي مقطع في المجموعة الكلامية سواء أكان في وسطها أم في آخرها صالح لأن يقع عليه مثل هذا النوع من النبر<sup>(٢)</sup>، وهذا النوع من النبر - وأعني النبر السياقى - هو ما أعنيه في هذا المجال<sup>(٣)</sup>.

ومهما يكن من أمر، فإن التنغيم والنبر السياقى كليهما يعدان من القرائن اللغظية أو المقالية . والقرائن اللغظية كلها من السياق اللغوى الذى يعين على تحديد دلالة الجملة . وهذا الباب من أبواب العربية واسع منشعب . ومتبايعة الآراء النحوية فيه تقضى إلى أن العنصر الدلالي بتعدد مستوياته غالب شائع ، وله أثر بارز في كثير من

Jespersen, O. Language : Its Nature and Development, PP.271, 272 (George Allen (1) Unwin Ltd - London 1947).

(١) انظر مباحث البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ١٦٣ .

(٢) هناك خلاف بين الباحثين المذكورين في تحديد موضع النبر في مقاطع الكلمة العربية، ومدى معرفة القدماء له . ولعل نص ابن جنی يكشف عن فهم القدماء للظاهرة بصرف النظر عن مصطلحها الخاص بها . وليس من هم هنا أن افترض لهذا الخلاف . ولمعرفة المزيد في ذلك انظر: الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ١١٨ - ١٢٣ (مكتبة نهضة مصر) ، ومناهج البحث في اللغة ١٦٠ - ١٦٤ (الأجلو المصرية ١٩٥٥) ، واللغة العربية معناها ومتناها ١٧٠ - ١٧٥ (الهيئة المصرية العامة للمكتاب ١٩٧٣) للدكتور تمام حسان ، والرواية الفصحى لهنرى فليش ٤٩ ، ٤٩ (ترجمة د. عبد الصبور شاهين - المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٦) ، ودراسات في علم أصوات العربية ٩٩ - ١٣٧ للدكتور داود عبد (مؤسسة الصباح - الكويت ١٩٧٩) ، ودراسة الصوت اللغوى للدكتور أحمد مختار عمر (عالم الكتب ١٩٧٦) ، والمهجات وأسلوب دراستها ٥٢ - ٧٠ للدكتور أنيس فريحة (معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٥٥) . وهناك بحث عنى صاحبه بتحقيق هذه المسألة ومقارنة آراء ابن جنی على وجه الخصوص بآراء المحدثين وهو: الدلالة الصوتية والدلالة الصرافية عند ابن جنی ، عبد الكريم مجاهد عبد الرحمن ٧ - ٨٧ (الفكر العربي - ع ٢٦ - مارس ١٩٨٢) .



السائل النحوية حتى إن بعض أفراد النحويين يرى أن اللفظ في حقيقته راجع إلى المعنى آخذ منه بسبب متين، وأن المعنى أشيء من اللفظ وأسير حكما<sup>(١)</sup>. والذى يعني هنا بطبيعة المقام هو بيان دور العنصر الدلالي في بعض الظواهر النحوية. وقد تكون الدلالة حالية مقامية في بعض المواضع، أو مقالية لفظية في مواضع أخرى. والبحث في هذه المسألة قد يطول بطول مسائل النحو إذ يستوعبها كلها في هذا الحال لأن كلاً منها له من الجانب الدلالي نصيب. ولذلك لابد من الاختيار، ولا معدل عنه في كل حال.

إن تقرئ المسائل النحوية المتعددة يوقفنا على أن هناك غالباً شرطاً دلالياً خاصاً بكل وظيفة نحوية من أجل أن تتحقق هذه الوظيفة المعينة، وأن هذا الشرط الدلالي قد يكون عامل تفريق أو تمييز بين وظيفة وأخرى أحياناً، ويكون قرينة الصيغة في التفريق بين الوظائف في أحياناً أخرى، وقد ينص عليه في التعريف الخاص بالوظيفة نحوية المعينة.

ومن ذلك ما يقوم به العنصر الدلالي في تصنيف الكلم في العربية إلى اسم و فعل وحرف، حيث ينماز كل منها عن الآخر، ضمن ما ينماز به من أمور صبغية بدلاته الإيجابية أو السلبية على الزمن، ولذلك قال سيبويه في حد الفعل: «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنية لما مضى وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع»<sup>(٢)</sup>. مما يميز الفعل عن الاسم هنا أنه صيغة تدل على الماضي أو الاستقبال أو الاستمرار بعبارة أخرى اقترانه بدلاته على الزمن بتنوعه<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الخصائص لابن جنى ١١١، ١١٠، ١١١ حيث يقارن بين القياس اللغوى والقياس المعنى.

(٢) سيبويه، الكتاب ١/١٢.

(٣) انظر شرح الكافية للرضي ١/٧، وقد تعرض تقسيم الكلام عند النحاة القدماء لاعتراض كثير من المحدثين ونقدهم. انظر في ذلك: من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس من ٢٦٣ وما بعدها، ومناهج البحث في اللغة للدكتور ثامن حسان ٢٠٢ وما بعدها، ولللغة بين المعيارية والوصفية ١٥٩، وقد قدم تصنيفاً جديداً للكلم في العربية في كتابه «اللغة العربية معناتها ومبناها» ٨٦ وما بعدها، وكذلك فعل الدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور حسن عون: فضية النحو والنحو (المجلة لبرابر ١٩٧٠) وإن اختلف تقسيم كل منهم عن الآخر. وقد ناقشت هذه الآراء كلها وغيرها في العلامة الإعرافية في الجملة بين القديم والحديث من صفحة ٦٤ إلى ٧٨ مطبوعات جامعة الكويت عام ١٩٨٤م.



ومن ذلك ما يشترط في تحقق الوظائف النحوية الآتية من شرط دلالي، وسوف أقدم بعضها من غير قصد إلى حصر:

١ - التمييز، يشترط فيه أن يكون بمعنى (من) «والمراد من كونه يعني من أنه يفيد معناها لا أنها مقدرة في نظم الكلام إذ قد لا يصلح لتقديرها»<sup>(١)</sup>. ويقول سيبويه: «وتقول: هو أشجع الناس رجالاً، وهو أخير الناس اثنين، فالمجرور هنا (أى الناس فى المشالين) منزلة الثنين، وانتصب الرجل والاثنان، كما انتصب الوجه فى قوله: هو أحسن منه وجهاً»<sup>(٢)</sup>. ويدلل الرضى على أن هذا تمييز فيقول «والدليل على أنه تمييز قوله: هو أشجع الناس من رجل ، قال تعالى : ﴿فَاللَّهُ خَيْرٌ حَافِظًا﴾ [سورة يوسف: الآية ٦٤] انتصب «حافظاً» على التمييز، أى خير من حافظ فهو والبخر سواء نحو خير حافظ، وخير حافظاً، فهو حافظ في الوجهين»<sup>(٣)</sup>. ويدل ذلك يفترق التمييز عن الحال لأن الحال «يعنى في حال كذا».

٢ - الظرف، وهو اسم وقت أو اسم مكان ضمننا معنى «في» دون لفظها باطراد، وإذا لم يتضمنا معنى «في» مثل:

﴿يَخَافُونَ يَوْمًا تَنْقَلِبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [سورة النور: الآية ٣٧] ومثل:   
 ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام: الآية ١٢٤] فلا يكون ظرفاً، ولذلك تصير كلمة «يوماً» وكلمة «حيث» في الآيتين مفعولاً به، إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان، وإنما المراد أنهم يخافون كتابي نفس اليوم، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة<sup>(٤)</sup>. ومعنى تضمن الظروف معنى «في» إشارته إليه لكونه في قوة تقديرها، وإن لم يصح التصريح بها في الظروف التي لا تصرف مثل (عند) و (لدى)<sup>(٥)</sup>.

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٩٤/٢.

(٢) سيبويه ٢٠٥/١.

(٣) الرضى، شرح الكافية ٢٤٤/١.

(٤) انظر: شرح التصريح ٣٣٩/١.

(٥) انظر: حاشية الصبان ١٢٦/٢.



٣ - الحال، يشترط فيه أن يكون «مذكورة لبيان الهيئة»، وبعبارة أخرى أن يكون «مفهوماً في حال كذا». وهذا الشرط الدلالي يميّز عن النعت المتصوب المنكر مثل «رأيت رجلاً راكباً» فإن النعت هنا مسوق لتقييد المعنون به، وهو لم يفهم «في حال كذا» بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم، لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت، وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض. ويميّزه أيضاً عن التمييز، وبخاصة إذا كان التمييز وصفاً مشتقاً مثل «الله دره فارساً» لأن التمييز لبيان جنس المتعجب منه وهو الفروسيّة.

٤ - الإضافة، وهي تتنوع بتنوع دلالتها، فقد تكون معنوية إذا أفادت التعريف أو التخصيص، وقد تكون لفظية إذا لم تفقد تعريفها ولا تخصيصها. والإضافة المعنوية قد تكون على معنى (من) وهي التي يكون المضاف فيها بعض المضاف إليه، ويكون فيها المضاف إليه صالحًا للإخبار به عن المضاف، مثل «خاتم فضة» و«سوار ذهب» و«ثوبُ حرير». أو على معنى اللام مثل : «كتاب محمد» و«دار على» و«ثوبُ خالد» إلخ. أو على معنى (في) وهي التي يكون المضاف إليها فيها ظرفاً للمضاف مثل «مذكر التسلیل» [سبأ: ٢٣] و«تریصُ أربعة أشهر» [البقرة: ٢٢٦] و«يا صاحبِي السجن» [يوسف: ٣٩].

٥ - المصدر المضاف، قد يكون مضافاً إلى فاعله في المعنى، أو إلى مفعوله في المعنى، ويحتاج أحياناً إلى قرينة خارجية عن النص لتكشف المعنى، وهذه القريئة الخارجية تكون أحد احتمالات البنية العميقه . فإذا قلنا : «ضرب اللص شديد» فقد يكون «اللص» ضارياً فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون ماضرياً فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله<sup>(١)</sup> . لكن في جملة مثل

(١) انظر جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية ص ١٣٣ وما بعدها (الفكر العربي - ع ٨ ، ٩ - ١٩٧٩). وانظر أيضاً نايف حرباً، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ١١٧ وما بعدها (عالم المعرفة - الكويت - ١٩٧٩) وهما يشرحان فكرة التحويليين عن البنية العميقه واحتلافها مع البنية السطحية وعدم انتظامها معها في أحيان كثيرة، ويستخدمان أمثلة المصدر المضاف إلى فاعله أو مفعوله، والمثال الذي يستخدمه جون سيرل هو «نقد تشومسكي نقد ميرر» وهذه بنية سطحية تقابلها ببنية عميقتان هما : «نقد أحدهم لتشومسكي نقد ميرر» و«نقد تشومسكي لأحد هم نقد ميرر». ويعبر النحو العربي عن هذه الأبنية العميقه بعبارة بسيطة إذ ينص على أن المصدر مضاف إلى فاعله أو مضاف إلى مفعوله في المعنى.



«ضربُ الشرطِ اللصَّ شدِيدٌ» يتضح فيها أن المصدر مضaf إلى فاعله لا غير، لأن المفعول به مذكور في الكلام، فليس ثمة التباس بين الفاعل والمفعول به، والشرط في هذه الجملة مضaf إليه، ولكنها فاعل في المعنى. وقد اهتم النحاة بفاعل المصدر في المعنى أو مفعوله في المعنى لكنه يبيّنوا حكم تابعه. وهذا أمثلة يكشف فيها اختيار المفردات الفاعل من المفعول في المعنى، فففي قول لبيد:

حتى تهجّر في الرواحِ وَهاجَها طلبُ العقبِ حَقَّهُ المظلومُ

جاءت كلمة «المظلوم» بالرفع نعتاً للمعقب، والمعقب في النطق مجرورة - والمعقب هو الغريم الطالب لأنه يأتي عقب غريمته - وقد جاء نعته مرفوعاً لأن «المعقب» فاعل في المعنى، فجاز في نعته أن يحمل على محل كما جاز فيه أن يتبع اللفظ.

وكذلك أظهر اختيار المفردات في بيت زياد العنبرى أن المصدر مضaf إلى مفعوله لا إلى فاعله حيث يقول:

قد كنت داينت بها حساناً مخافة الإفلاسِ والليانا

فالإفلاس مفعول به لأنه لا يخاف بل يُخاف منه، ولذلك أتيع بالمعطوف المنصوب الذي حمل فيه على محله، فمخافة مفعول لأجله، وهو مصدر مضaf إلى مفعوله، والفاعل محدود أي مخافتي الإفلاس، والليان (وهو المطل بالدين) معطوف على محل الإفلاس<sup>(١)</sup>.

٦ - اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (الـ) يشترط - بجانب شروط أخرى - أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال لكنه يعمل عمل فعله، وكذلك اسم المفعول.

٧ - المصدر الذي لا يكون بدلاً من اللفظ بفعله، لكنه يؤثر إعرابياً أي يعمل عمل الفعل، يشترط فيه أن يكون بديلاً من «أن والفعل» أو «ما والفعل».

٨ - الواو التي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه، وينصب بعدها الفعل المضارع بأنّ مضمرة يشترط أن تكون بمعنى (مع) وتسمى لذلك واو المعيّة.

(١) انظر شرح التصريح ٦٥/٢.



- ٩ - (أو) التي ينصب بعدها المضارع يشترط أن تكون بمعنى (إلى) مثل:  
 فما انقادت الآمال إلا لصابر  
 لاستهان الصعب أو أدركَ المني  
 أو بمعنى (إلا) مثل قول زياد الأعجم:  
 كسرتُ كعوبها أو تستقيما  
 وكنت إذا غمزت قناعة قوم
- ١٠ - صيغة «فعيل» التي يستوي فيها المذكر والمؤنث مثل: جريح وقتل وكحيل  
 وخضيب، يشترط أن تكون بمعنى «مفعول» فالتبادل بين الصيغ لإفاده معان  
 زائدة على المعنى الأصلي مشروط بشرط دلالي خاص. وكذلك يشترط في  
 «فعول» التي يستوي فيها المذكر والمؤنث مثل: شكور، وغفور وطموح أن تكون  
 بمعنى (فاعل).
- ١١ - هناك بعض الأسماء تعامل معاملة الشرط في بناء الجملة وليس بشرط،  
 وذلك لأنها تؤدي معنى الجزاء<sup>(١)</sup> فتدخل الفاء في الخبر مثل قوله تعالى في  
 الآيات الآتية:
- ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِكُمْ﴾ [الجمعة: ٨].
- ﴿الَّذِينَ يُفْقِدُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّئِلِ وَالنَّهَارِ سِرًا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرٌ هُمْ عَنِ دَرِيْهِم﴾ [البقرة: ٢٧٤].
- ﴿وَمَا يَكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ قَمِنَ اللَّهُ﴾ [النحل: ٥٣].
- ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَسَرُوا الْمُرْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتَوَبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَخْرِيَّ﴾ [البروج: ١٠].
- ﴿وَالَّذِينَ قُتُلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَنْ يُضْلَلُ أَعْمَالُهُمْ﴾ [محمد: ٤].

(١) انظر الحجة لأبي علي الفارس ٣٦-٣١/١



١٢ - جواز الابتداء بالنكرة عندما تكون - في بعض الحالات - موصوفة في المعنى أو مضافة في المعنى.

١٣ - ما ي قوله النحاة من أن الخبر هو المبتدأ في المعنى ، والخبر الجملة إذا كان نفس المبتدأ في المعنى لا يحتاج إلى رابط ، وأن الحال هي نفس صاحبها في المعنى .

١٤ - التزام النصب على المفعول به إذا كان هناك مانع معنوي .

وهناك غير ذلك من المسائل الكثيرة التي يشترط في كل منها شرط دلالي خاص أو تكون على وجه معين إذا كانت على معنى معين ، ولست هنا بقصد حصرها وبيان عددها ، ولكن فحسب أشير إليها وإلى كثرتها ، كما أشير هنا أيضا إلى بعض الظواهر النحوية التي يقوم فيها الجانب الدلالي بدور بارز . غير أن هذه تتعلق بمنهج النحاة نفسه :

#### أ-هي المدح :

تدفع دلالة السياق المتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحدف لبعض عناصر الجملة ، ويكون ذلك على ضربين : أحدهما ما يكون بالتتوسيع في إيقاع العلاقات النحوية ، وقد أشرت إلى شيء منه من قبل ، ويسمى سيبويه هذا النوع «اتساع الكلام» . وثانيهما : ما يكون بحذف بعض عناصر الجملة اكتفاء ببعضها الآخر ، وقد أشرت إلى ذلك أيضا من قبل . ولن أوسع في عرض الأمثلة ، ولكنني سأكتفي ببعضها وفيها دلالة على ما وراءها . يقول سيبويه : «وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جده :

**﴿وَاسْأَلِ الْقَرِيَّةَ الَّتِي كَنَّا فِيهَا وَالْغَيْرَ الَّتِي أَفْلَتَنَا فِيهَا﴾**<sup>(١)</sup> إنما يريد : أهل القرية ، فاختصر ، وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ها هنا .

ومثله : **﴿وَبَلْ مَكْرُ اللَّيلِ وَالنَّهَارِ﴾**<sup>(٢)</sup> وإنما المعنى : بل مكركم في الليل والنهار .

(١) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، ويشهد البلاغيون بهذه الآية على أن فيها مجازا مرسلًا علاقته المحلية .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة سباء ، وبها يستشهد البلاغيون على المجاز العقلي .



وقال عز وجل : ﴿وَلَكُنَ الْبَرُّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> (سورة البقرة : ١٧٧) وإنما هو : ولكن البر برب من آمن بالله واليوم الآخر.

ومثله في الاتساع قوله عز وجل :

﴿وَمِثْلُ الدِّينِ كَفَرُوا كَمَثَلَ الَّذِي يَتَعَقَّبُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً﴾<sup>(٢)</sup> (سورة البقرة : ١٧١) فلم يشبهوا بما يتعقب وإنما شبها بالمعنى . وإنما المعنى : مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمعنوق به الذي لا يسمع . ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى .

ومثل ذلك من كلامهم : بنو فلان يطؤهم الطريق . يريد : يطؤهم أهل الطريق . وقالوا : صدنا قنوان ، وإنما يريد : صدنا بقنون ، أو صدنا وحش قنون ، وإنما «قنوان» اسم أرض .

ومثله في السعة : أنت أكرم على من أن أضربك ، وأنت إنكد من أن تتركه . إنما يريد : أنت أكرم على من صاحب الضرب ، وأنت إنكد من صاحب تركه ، لأن قوله : أن أضربك ، وأن تركه هو الضرب والترك ، لأن (أن) اسم <sup>(١)</sup> وتركه وأضربك من صلته ، كما تقول : يسوئني أن أضربك . أى يسوئني ضربك ، وليس يريد : أنت أكرم على من الضرب ولكن أكرم على من صاحب الضرب <sup>(٢)</sup> .

فالاعتماد في الأمثلة التي أوردها سيبويه إنما هو على الجانب الدلالي المفهوم من أن القرية لا تُسأل ، ولكن يُسأل أهلها<sup>(٣)</sup> ، وأن الليل والنهار لا يمكران ولكن يقع المكر

(١) (أن) حرف موصول ، وصلته الواقع بعده ، والحرف المصدرى والفعل اسم ، وهذا مراد سيبويه بقوله : أن اسم ، والفعل من صلته .

(٢) سيبويه ، الكتاب / ١، ٢١٢ ، ٢١٣ .

(٣) ينظر بعض النحاة إلى هذا على أنه من حلف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، ويعالجه مثل سيبويه تحت ظاهرة كبرى يسمونها «الاتساع والخلف» . والبعضون بعامة يعتمدون على هذه الظاهرة في تحرير عدد كبير من الأمثلة . انظر : «الإتصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري من صفحة ٦٠ إلى صفحة ٦٤ ، حيث يذكر عددا من الشواهد لذلك ، يقول بعدها : «وال Shawāhd ُ على هذا التحريف أكثر من أن تمحض» . وجعل منه قوله تعالى : ﴿وَأَشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة : ٩٣] وقد يرى وأشربوا في قلوبهم حب العجل ، وقولهم «الليلة الهلال» وقد يرى : الليلة طلوع الهلال ، وهكذا يسمونه كذلك «الحمل على المعنى» .



فيهما، وأن الأرض لا تُصاد، ولكن يصاد فيها أو يصاد وحشها، ولا يعقل أن يقال: أنت أكرم على من الضرب، ولكن يقال: أنت أكرم على من صاحب الضرب.

وقد أدى فهم العلاقات بين هذه المفردات إلى التصرف الذي سماه سيبويه اتساعاً واختصاراً وإيجازاً. فالاختصار والإيجاز هنا بعدم ذكر المفردات التي بها يصح إجراء هذه العلاقات. وأما الاتساع، فهو إيقاع العلاقات التحوية التي كان يجب أن تقع بين الكلمات المذكورة والكلمات المحذوفة على الكلمات التي وقعت عليها في الأمثلة كموقع السؤال على «القرية» بدلاً من وقوعه على أهل القرية، ووقع الصيد على أرض قنوان بدلاً من وقوعه على وحشها أو وقوعه فيها. وهذا من «تصحيح اللفظ على المعنى» بعبارة سيبويه نفسه في غير هذا الموضع.

وقد أدى ذلك إلى وقوع الفعل على غير ما يقع عليه عادة، وإجراء الإضافة بين ما لا يضاف مثله على هذا الوجه، فانتقل مستوى الكلام - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - إلى المجاز. وعبارات سيبويه مثل قوله: «و عمل الفعل في القرية كما كان عاملًا في الأهل لو كان ها هنا» أو قوله « وإنما المعنى : بل مكركم في الليل والنهر» أو قوله «ولكن البربر من آمن» أو قوله « وإنما قنوان اسم أرض» إلخ. إنما يريد بها الإشارة إلى مستوى الصحة الذي كان يجب أن يكون عليه الكلام قبل أن يخرج عن هذا المستوى الأولى إلى غيره.

وإذن هناك مستويان أحدهما غير منطوق به والآخر منطوق به. وغير المنطوق به يتحكم في توجيه المنطوق وتفسيره:

**المستوى الأول: وسائل أهل القرية. «غير منطوق به».**

**المستوى الثاني: وسائل القرية. «منطوق به».**

المستوى الثاني صُحّح بناء على صحة المستوى الأول. ويظل الأول - برغم عدم النطق به - هادياً ودليلًا إلى الصحة التحوية الدلالية، وهو الذي يقودنا إلى ما يسمى بالمجاز، ولو لا اعتباره لما قيل إن هناك مجازاً أصلاً، وهو الذي قال النحاة بناء عليه إن في العبارة حذفًا. وهذا كله ناتج عن أن العلاقات التحوية في المستوى المنطوق لا تتجزأ بها عادة الكلام كما تشير إلى ذلك عبارات سيبويه التي يعقب بها على الأمثلة.



وكتاب سيبويه يمتلك بالأمثلة التي تصلح في هذا المجال، لأنه -أى سيبويه- كان يحتكم دائماً إلى المعنى في تصحيح اللفظ على سواء النحو. ففى قولهم: «ما شأنك وعمرًا» -على سبيل المثال- يرى أن حد الكلام هو: ما شأنك وشأن عمرو. ولكن اللفظ المنطوق جاء على الصيغة السالفة، ويقول: «فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح» أى إذا عطفت كلمة «عمرو» على الكاف في «ما شأنك» التي هي ضمير المخاطب في محل جر؛ فإن ذلك لا يكون صحيحاً بل قبيحاً. « وإن حملته على (الشأن) لم يجز، لأن (الشأن) ليس يلتبس بعبد الله، إنما يلتبس به الرجل المضمر في الشأن»، والرجل المضمر في الشأن هو كاف المخاطب المضاف إليها الشأن، فلا يصح أيضاً أن يعطف «عمرو» في المثال عليه أى على كلمة «شأن» من «ما شأنك». ولما لم يصح عطف «عمرو» على «شأن» ولا «ضمير المخاطب = الكاف»، كان لابد من تقدير. يقول: «فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً، أى ما شأنك وتناولك زيداً<sup>(١)</sup>». ويضيف بعد ذلك: «وبدل ذلك أيضاً على قوله إذا حمل على الشأن أنت إذا قلت: ما شأنك وما عبد الله، لم يكن كحسن «ما جرمُ وما ذاك السوق» لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد، وإنما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد. ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفتادتهم<sup>(٢)</sup>». وكلام الناس الذي يسبق إلى أفتادتهم هو «السلبية» اللغوية التي تمثل في أداء كلامي معين وتعمل هذه السلبية على توجيهه وتصحيحه. ولن يتغير اللفظ المنطوق في أمثلة سيبويه، ولكن سوف تتغير إرادة العطف على أى الأسماء السابقين، أو إرادة التقدير. والتقدير هنا هو ما يسميه التحويليون البنية العميقية.

وكثير ما يقدر النحاة على أن فيه حلولاً واجبًا يكون الاعتماد فيه على تقدير المعنى، ومن باب أولى ما يدعونه حلولاً جائزة<sup>(٣)</sup>. وهنا نجد عنصر دلالة المقام أو

(١) سيبويه ٢٠٧/١. ويلاحظ أن سيبويه استخدم مرة «عمرًا» ومرة «عبد الله» ومرة «زيداً» ولا يهم تغيير الاسم ما دامت الوظيفة التحوية واحدة في هذا الموضع. ولعل مراد سيبويه بذلك أن يبين أن هذا الموضع صالح للاستبدال في مجال الأسماء التي على هذه الشاكلة، أي التي تكون من مجال دلالي معين.

(٢) سيبويه ٢٠٨/١.

(٣) انظر، معنى الليب لابن هشام ١٥٦/٢ - ١٧٦ . وانظر أيضاً: في بناء الجملة العربية، ٣٤٦ - ٣٧٤.



المقام يؤدى إلى التسامح في هذا الحذف أو الإلزام به، وهو كثير في النصوص اللغوية. وقد وضع صاحب شرح المفصل قاعدة عامة في ذلك إذ يقول: «اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصلفائدة بمجملهما. فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منها. إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغنى عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالة على المعنى، لأن الألفاظ إنما جرى بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتى به، ويكون مراداً حكماً وتقديراً»<sup>(١)</sup>.

وما ي قوله ابن يعيش هنا قاعدة عامة تطبق على كل العناصر المكونة للمجملة، سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وسواء أكان العنصر المحذف مبتدأ أم خبراً أم مفعولاً به أم غير هذا وذاك من العناصر المكونة للمجملة. ونص ابن يعيش هذا يؤكد ما أشرت إليه من قبل من أن هناك مستويين أحدهما منطوق والأخر غير منطوق، ولكن غير المنطوق يتتحكم في المنطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكماً وتقديراً. ولأن المعول على فهم المعنى الذي يوحي بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم هذا المعنى من غير النطق ببعض الألفاظ، فإن المشتغل بالخيال في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك دليل لفظي أو حالي في الكلام وما يلابسه.

ومن هنا، لا نستطيع أن نغفل دلالة المفردات المستخدمة في الجملة ودورها في الحكم على ما يوجد من الحذف في بناء الجملة، من حيث إن هذه المفردات بالعلاقات النحوية التي تقع بينها تعد قرينة لفظية أو حالية تساعده على الحكم بالحذف. فعلى سبيل المثال، دلالة الفعل «زَجَّ» وعدم صلاحيته للوقوع على «العيون» بحيث لا يقال «زَجَّتِ الفتاة عينيها» هي التي دفعت النحاة إلى الحكم بعدم جواز عطف «العيون» على «الحواجب» في قول الشاعر:

إذا ما الغائب يربن يوماً وزُجَّ من الحواجب والعيونا

لأنه «يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو معناه لمباشرة العامل»<sup>(٢)</sup>. ولما كانت العيون لا تشارك الحواجب في الترجيح، امتنع العطف،

(١) ابن يعيش، شرح المفصل ٩٤/١.

(٢) شرح الأشموني ١٢٠/٣، ١٢١.



وامتنع أيضاً أن تكون الواو للمعية لأنه لا فائدة من الإعلام بمحاجة العيون للحواجب؛ إذ من المعروف بدأهة أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة متربة على الإعلام بذلك، ولذلك يقدر النحاة هنا فعلاً محدوفاً مناسباً للعيون، ويجعلون الواو لعطف الجمل لا المفردات، فيصبح التقدير «وزججن الحواجب وكحلن العيون».

وكذلك دلالة الفعل «علف» وعدم صلاحيته للوقوع على «الماء»، بحيث لا يقال: «علفت الدابة ماء»، بل يقال مثلاً: «علفتها تبناً»، هي التي أدت إلى عدم جواز العطف بين «الماء» و«التبنا» في قول الشاعر:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى شئت همّالة عيناهما

وذلك لأنه لا مشاركة بين التبنا والماء في العلف، وكما لا يصح العطف لانتفاء المشاركة بينهما لا يصح أن تكون الواو للمعية لانتفاء المعية بينهما كذلك؛ لأن الماء لا يصاحب التبنا في العلف؛ ومن هنا يقدر النحويون فعلاً محدوفاً يجعلون «ماء» مفعولاً به لهذا الفعل المحدوف ويكون التقدير: علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً، وتكون الواو لعطف الجمل.

وكذلك تقف دلالة المفردات الخاصة حائلة دون جواز العطف في قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [سورة الحشر: الآية ٩].

لأن الإيمان لا يتبوأ، ويكون النصب في «الإيمان» على تقدير فعل محدوف مناسب («أخلصوا» أو «الفروا» مثلاً)، ولا يجوز أن يكون «الإيمان» مفعولاً معه - كما يرى بعضهم - «العدم الفائدة في تقييد الأنصار بمحاجة الإيمان إذ هو أمر معلوم»<sup>(١)</sup>.

وفي قوله تعالى:

﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرْكَاءَكُمْ﴾ [سورة يومن: الآية ٧١].

<sup>(١)</sup> شرح الأشعوني ١١٧/٣.



يمتنع العطف بين «شركاءكم» و«أمركم» للميدا السابق نفسه؛ إذ لا يقال: أجمعتم الشركاء، بل يقال: جمعت الشركاء؛ ومن هنا يكون النصب على تقدير فعل محلّه فتقديره «واجتمعوا» أو «على المعية».

پا، فی اختیار وجه نحوی مهین:

يقوم العنصر الدلالي للمفردات المختارة في بناء الجملة بإيجابها أو سلبها بالعمل أحياناً على اختيار وجه معين من أوجه العلاقة التحوية . وهنا يكون بناء الجملة أو سطحها الخارجي هو الذي يؤدى إلى اختيار البنية الأساسية أو البنية العميقـة الممكنـة للجملـة وفقـاً لـقوـانـين المـفردـات . فـي هـذه الجـملـة :

- مات زيد و طلوعَ الشمسِ .

يمتنع أن تكون الواو للعطف «من جهة المعنى»، لأن العطف يقتضي التشير إلى المعنى، وطابع الشمس لا يقسم به الموت<sup>(١)</sup>، أي أن المجال الدلالي لكل من «مات» و«طابع الشمس» لا يمكن أن يتباين في هذا النوع من العلاقة النحوية، فطابع الشمس لا يقسم به الموت ولا يتصرف به، ولذلك يلزم أن تكون الواو للمصاحبة، وتكون «طابع الشمس» مفعولاً معه.

وفي قوله تعالى:

﴿وَذَرْنِي وَالْمُكَذِّبِينَ أُولَئِي النِّعْمَةِ وَمَهَلَّهُمْ قَلِيلًا﴾ [سورة المزمل: الآية ١١]

يترتب كذلك أن تكون الواو في «والكلذبين» عاطفة، فليس المعنى: اتركني واترك الكلذين، ولكن المعنى - كما قال بعض المفسرين - «اتركني أنتقم منهم ولا تشفع لهم، وهذا من مزيد التعظيم له - عَزَّلَهُ - وإجلال لقدرته»<sup>(٢)</sup>. فالمعنى لا اللفظ هو الذي يحول دون العطف في هذه الآية، ولذلك يختار المعية على العطف لضعف العطف «من جهة المعنى، كما في نحو قولهم:

(١) الأزهري، شرح التصريم / ٣٤٥.

(٢) حاشية الصارى على الجلالين ٤ / ٢٦٠

- لو تركت الناقة فصيلها لرضعها.

فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترام فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها. لكن فيه تكلف وتکثیر عبارة، فهو ضعيف، فالرجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها. ونحو قوله:

**إذا أعجبتك الدهر حال من أمرِي فدغة وواكل أمره والسياليا**

وقوله:

**فكونوا أنتُم وبني أبييكم مكان الكليتين من الطحال**

لأن في العطف تعسفاً في الأول، وتهيناً للمعنى في الثاني، وفي النصب على المعية سلامه منها فكان أولى<sup>(١)</sup>. ووجه التعسف، مع إرادة العطف في البيت الأول، أن معناه سيكون: اترك أمره للسيالي واترك للسيالي أمره، ولكنه مع المعية سيكون معناه: اترك أمره بصاحبة السيالي. وأما توهين المعنى في البيت الثاني فوجيهه اقتضاء كون بنى الأب مأمورين وهو خلاف المقصود، لأن المقصود أمر المخاطبين بأن يكونوا مع بنى أبيهم.

وهناك جدال بين النحاة حول هذا البيت بسبب «المعنى» وينقل صاحب شرح التصريح طرفا منه وهو يشرح ضعف المعنى مع العطف، فيقول: «الأنك إذا قلت: كن أنت وزيد كالأخ، وعطفت زيداً على الضمير في كن، لوم أن يكون زيد مأموراً وأنت لا تريد أن تأمره، وإنما ت يريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ. قاله الموضع في شرح القطر<sup>(٢)</sup>، وهو معنى قول ابن مالك: لأن المراد كونوا البنى أبيكم، فالمخاطبون هم المأمورون بذلك. وإذا عطفت كان التقدير: كونوا لهم ول يكونوا لكم، وذلك خلاف المقصود. اهـ. وقال أبو البقاء: كان ينبغي أن النصب يجب؛ إذ ليس المعنى أنه أمر بنى أبيهم، ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله «أنت» ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمراً بجائز هنا اهـ. ويقوله أقول<sup>(٣)</sup>.

(١) شرح الأشموني ٢/١٣٨، ١٣٩.

(٢) انظر عبارة ابن هشام في شرح قطر الندى ٢٢٥ (بتتحقق محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر).

(٣) الأزمرى، شرح التصريح ١/٢٤٥.



وقد يقف اختيار المفردات ودلالتها في الجملة مانعاً من كل الوجوه إلا وجهاً واحداً فحسب، ولذلك يوجب النحو النصب على المفعول معه في مثل هذين المثالين:

- استوى الماء والخشبة.
- جاء البرد والطيسنة.

لأنه لا يصح هنا العطف مطلقاً، لأن الخشبة لا تشتراك مع الماء في نسبة الفعل إليه، وليس المقصود أنها كانت معوجة فاستقامت واستوت، ولا يتصور المعنى من الطيسنة بل ي جاء بها.

### جـ. في حرية الرتبة

يقوم العنصر الدلالي أحياناً - عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض - بالتمييز بين الوظائف النحوية مما يتبع لها حرية الرتبة، فتقدمن تأخير، أو تؤخر من تقديم. ومن ذلك أن النظام اللغوي يلزم أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر إذا استوى الطرفان في التعريف أو التكبير ولم تكن هناك قرينة لفظية أو حالية معنوية تبين أحدهما من الآخر، ويتمثل النحويون لاستواء الطرفين في التعريف بهذا المثال: «زيد أخوك»، واستواء الطرفين في التكبير بهذا المثال «أفضل منك أفضل مني».

ويلزم النظام اللغوي كذلك أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالأخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أخرى أو معنوية تبين أحدهما من الآخر. ويمثلون لذلك بقولهم: «ضرب موسى عيسى»، وفقدان العلامة الإعرابية هنا هو الذي يلزم بتقدم الفاعل على المفعول به، وبعبارة أخرى يقييد الرتبة بينهما. يقول ابن جنى عن الإعراب: «هو الإبانة عن المعنى بالألفاظ، إلا ترى أنك إذا سمعت: أكرم سعيداً أبوه، وشكر سعيداً أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من صاحبه». فإن قلت: فقد تقول: ضرب يحيى يشري فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً وكذلك نحوه. قيل: إذا اتفق ما بهذه سببيه مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام الإعراب<sup>(١)</sup>.

(١) ابن جنى، الخصائص ١/٣٥.



فالبدليل عن الإعراب - مع عدم وجود القرينة - هو الالتزام بالترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول به، «لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أى الإعراب لمانع . . فيلزم كل واحد مركزه ليعرفنا بالمكان الأصلي»<sup>(١)</sup>. ولكن مع وجود القرينة اللفظية أو المعنوية، فإن الرتبة بينهما تصبح حرة كما كانت إلا لمانع آخر. وهنا الجد أن دلالة المفردات المختارة في الجملة والعلاقة بينها هي التي يطلق عليها عند النحو القرائن المعنوية، والاعتماد في ذلك على ما يعرفه السامع عن هذه المفردات وطبيعة قبولها لعلاقات معينة. ولابد أن يكون السامع هنا من المتكلمين باللغة أصحاب القدرة على فهمها. فعندما تُقال أمامه هذه الجملة:

- أبو يوسف أبو حنيفة.

لابد أن تكون لديه معلومات سابقة عن كل من أبي يوسف - وهو من أشهر تلامذة أبي حنيفة - وأبي حنيفة إمام المذهب الفقهي المعروف. وأن تكون لديه الكفاية اللغوية التي تؤهله لمعرفة المحكوم به والمحكوم عليه، أو المشبه والمشبه به، أو المبتدأ والخبر.

وفي هذه الجملة السابقة مستوى طرفا الجملة في التعريف، ومع ذلك يجوز فيها أن يتقدم الخبر (أبو حنيفة) وهو المشبه به، ويتأخر المبتدأ (أبو يوسف) فتصير الجملة:

- أبو حنيفة أبو يوسف.

لأن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقى تقضى بأن يكون «أبو يوسف» مبتدأ تقدم أو تأخر لأنه مشبه، وأن يكون «أبو حنيفة» خبرا تقدم أو تأخر لأنه مشبه به. وعلى ذلك جاء قول الشاعر:

بنو بنا بنو أبنائنا، وبيننا  
وقد تقدم فيه الخبر «بنونا» على المبتدأ «بنو أبنائنا» مع استواء الطرفين في التعريف، لأن قرينة التشبيه الحقيقى قاضية بأن بنى الأبناء مشبھون بالأبناء، والمعنى في ذلك: بنو أبنائنا مثل بنينا<sup>(٢)</sup>. ومن ذلك أيضا قول أبي تمام:

(١) الرضى، شرح الكافية ١/٧٢.

(٢) يقول صاحب شرح التصریح: «هذا على حقيقة التشبيه، ويصعب أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة، لأن ذلك نادر الواقع ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، فلا شاهد فيه حيثية» شرح التصریح ١/١٧٣.



## لَعْبُ الْأَفَاعِيِّ الْقَاتِلَاتِ لِعَابٍ وَأَرْنَى الْجَنَّى اشْتَارَتْهُ أَيْدِي عَوَاسِلٍ

وفي جواز تقديم المفعول على الفاعل اعتماداً على القرينة المعنية، قدم النحاة أمثلة تعتمد في بعضها على دلالة المفردات المختارة في الجملة وإمكان علاقتها النحوية، فيقول الرضي مثلاً: «والمعنى نحو: أكل الكمشري موسى». واستختلف المرتضى المصطفي<sup>(١)</sup> . والمثال الأول «أكل الكمشري موسى» تعتمد قرينته المعنية على طبيعة العلاقة بين الأكل والكمشري، فلا يمكن أن تكون هي علاقة الفاعلية، بل علاقة المفعولية، وطبيعة العلاقة بين الأكل وموسى لا يمكن أن تكون علاقة المفعولية بل علاقة الفاعلية، ولذلك جاز أن يتقدم الفاعل أو يتأخر في هذا المثال مع فقدان العلامة الإعرابية الكاشفة عنها لأن كلاً منها معروفة مفهوم، وفهمه مبني على معرفة خصائص المجالات الدلالية وتجاويبها بين المفردات.

وفي المثال الثاني «استختلف المرتضى المصطفي» تعتمد القرينة المعنية فيه على معلومات خاصة افترضت بدلالة اللفظ المستخدم «استختلف» أي جعل خليفة، ولا بد أن يكون المستمع عارفاً بأن لقب المصطفي خاص بالرسول ﷺ ، وبأن لقب المرتضى خاص بأبي بكر رضي الله عنه. ولا بد أن يكون عارفاً أيضاً بأن الرسول ﷺ قد قبض للرفيق الأعلى قبل أبي بكر.

ويقول ابن جنى في هذه المسألة: «فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل المعنى وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير، نحو: «أكل يحيى كمشري». لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت. وكذلك: «ضررت هذا هذه» و «كلم هذه هذه». وكذلك إن وضع الغرض بالثنائية أو الجمع جاز لك التصرف، نحو قوله: أكرم اليحييان البشرين. وضرب البشريين اليحييون. وكذلك لو أومأت إلى رجل وفرس فقلت «كلم هذا هذا نلم يوجهه» بجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعنى. وكذلك قوله: «ولدت هذه هذه» من حيث كانت حال الأم من البنت معروفة غير منكرة»<sup>(٢)</sup> .

(١) الرضي، شرح الكافية ١/٧٢، ٧٣.

(٢) ابن جنى، الخصائص ١/٣٥.



ويعني في هذا المجال من أمثلة ابن جنی ثلاثة: أولها «أكل يحيى كمثري» وقد سبق الكلام عنه.

وثانيها: «كلم هذا هنا فلم يجبه» مع الإشارة إلى رجل وفرس. واسم الإشارة يساوي في دلاته اسم المشار إليه، وال المشار إليه في هذا المثال رجل وفرس، والرجل أو «هذا» المشار بها إليه، من الممكن أن يدخل في علاقة الفاعلية أو المفعولية مع الفعل «كلم»، وأما «فرس»، أو «هذا» المشار بها إليه، فلا يدخل في علاقة فاعلية أو مفعولية مع الفعل «كلم» إلا على سبيل المجاز لا الحقيقة. ومن هنا ننظر إلى الشعر الذي يرد فيه ما يشير إلى كلام الفرس أو الناقة أو الجمل وما إليها على أنه مجاز مقبول في مجال الفن الشعري، أما في الواقع فلا يكون شيء من ذلك. ولذلك، قال أبو الفتح: «فلم يجبه»، وعقب على ذلك قائلاً: «لأن في الحال بياناً لما تعنى». وهنا تدخل دلالة القرينة الحالية المعهودة لكشف العناصر النحوية. وما يعني ابن جنی ببيان الحال هو ما يعرف بين الناس من أمر كلام الفرس، فالناس لا يعهدون فرساً يتكلم أو يُكلّم على سبيل الحقيقة. وحيثما كانت الإشارة إلى رجل وفرس معاً، وكان هناك فعل من مجال «كلم»، فإن كل من يسمع هذه الجملة يعرف أن الكلام واقع من الرجل حقيقة على الفرس مجازاً، وهذا هو بيان الحال ودوره في هذه الجملة في معرفة الفاعل من المفعول به.

وثالثها: «ولدت هذه هذه» والإشارة هنا مجملة إلى أم وابنتها، وقد استُخدم في المثال اسماء إشارة وهما - بطبيعة الحال - مبنيان، فليس فيهما علامة إعرابية، ولكن الفاعل فيهما معروف من المفعول به من حيث كانت حال الأم معروفة غير منكورة وحال البنت كذلك.

وفي الأمثلة السالفة - وهي دليل على ما أعدناها - ظهر أن العنصر الدلالي سمح بالتصرف في التقديم والتأخير لأنه يقوم بالدور الذي كانت العلامة الإعرابية تقوم به، وهو إحدى الوسائل التي أصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها وبعض في الجملة.

#### د- في تصنیف بعض الكلمات:

هناك دور مهم يقوم به العنصر الدلالي في الجملة، يتمثل في الحكم على



بعض الكلمات بأنها أسماء معارف أو نكرات، فيحكم لها بما يحکم به على مساويها في الدلالة.

ومن هذا القبيل أسماء الاستفهام وأسماء الشرط. وسوف اختيار من بينها بعض ما يبرز هذا الدور الذي يقوم به العنصر الدلالي.

لقد عدّت (منْ) و (ما) الشرطيتان والاستيفهامتان اسمين منكرين لأن دلالة (منْ) هي «إنسان + استفهام» عندما تكون اسم استفهام، أو «إنسان + شرط» عندما تكون اسم شرط، ودلالة (ما) هي «شيء + استفهام» عندما تكون اسم استفهام أو «شيء + شرط» عندما تكون اسم شرط. ولا يؤثر خلو إنسان وشيء من تضمن الشرط والاستفهام، «فإن ذلك طارئ على (منْ) و(ما)؛ إذ لم يوضعوا في الأصل له. ومن ذلك أيضاً (منْ وما) نكرين موصوفتين كما في:

مررت بـمنْ معجب لك، وبـما معجب لك.

فإنهما لا يقبلان (ال)، لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء، وكلاهما يقبل (ال). وكذلك صه ومه بالتنوين، لا يقبلان (ال)، لكنهما يقعان موقع ما يقبلها، وهو سكتاً وإنكفاقاً، وما أشبه ذلك»<sup>(١)</sup>.

فهذه الأسماء وما يشابهها حكم لها بأنها أسماء نكرات مع عدم قبولها العلامة التي حددها للنكرة وهي قبول (ال) وتأثيرها فيها التعريف، غير أنها سارت في دلالتها أسماء أخرى تقبل (ال) وتؤثر فيها التعريف، ولذلك نصوا في تعريف النكرة على أنها ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف أو ما يقع موقع ما يقبل (ال) وتؤثر فيه التعريف كما قال ابن مالك:

نكرة قابل (ال) مؤثراً أو واقع موقع ما قد ذكرنا  
منْ = إنسان → الإنسان.

ما = شيء → الشيء.

(١) شرح الأشموني ١٠٥/١.



صه = سكوتا → السكتوت

مه = انكفاقاً → الانكفااف

ولذلك صدق الحكم عليها بأنها نكرات لتشكر ما يساويها في دلالتها.

«وكذلك: أين وكيف فإنهم واقعان موقع قوله: في أي مكان، وعلى أي حال، ومكان وحال يقبلان الـ<sup>(١)</sup>».

أين = مكان + الاستفهام (في أي مكان؟) ← المكان

كيف = حال + الاستفهام (في أي حال؟) ← الحال

ولذلك فهما أسمان نكرتان. وهكذا يمكن القول في كل أسماء الشرط وأسماء الاستفهام.

وقد نفذ بعض النحويين من هذه الفكرة إلى فكرة أخرى تعدد قفزة فكرية مضيئة، لأن مشيلتها صارت بعد ذلك بقرون نظرية شهيرة، ولكن في ثقافة أخرى. هذه الفكرة مودها أنها لما كانت (من) الاستفهامية تساوى في دلالتها «المستفهم عنه مع همزة الاستفهام» حكم على الجملة التي توجد فيها مثل: منْ قام؟ بأنها جملة اسمية في صورتها وهيئتها المنطقية، ولكنها في الحقيقة (ويعباره التحويليين: في عميقها) جملة فعلية، ولكن طريقة إخراج هذه الجملة وفقاً لقاعدة نحوية معروفة هي أن الاستفهام له الصدار (ويعباره التحويليين: وسائل التحويل أو القاعدة التحويلية هنا transformational rule) هذه القاعدة جعلت هذه الجملة تبدو في صورة الجملة اسمية، مع أن دلالتها الحقيقية هي دلالة الجملة الفعلية. وسوف أنقل نص الصبان نفسه يقول:

«جملة (من قام) اسمية في الصورة فعلية في الحقيقة، وبيان ذلك أن قوله: (من قام؟) أصله: أقام زيد أم عمرو أم خالد إلى غير ذلك، لا (أزيد قام أم عمرو أم خالد)؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام. ولما أريد الاختصار وضعت كلمة (من) دالة إجمالاً على تلك الذوات المفصلة، ومتضمنة

(١) الأزهري، شرح التصريح ٩٢ / ١.



لمعنى الاستفهام، وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعرض تقدم ما يدل على الذات، فعلية في الحقيقة<sup>(١)</sup>.

والمحاجة التي قدمها الصبان واضحة في كشف منهج النحويين العرب. فهو يتدرج في خطوات يسلم بعضها إلى بعض، وكل منها محكوم بقاعدة معينة:  
أولها أن أصل التركيب هو:

أقام زيد أم عمرو أم خالد (إلى غير ذلك من الأسماء)  
وهذا الأصل يلتقي مع الجملة المنطقية في الفعل (قام) فقط.

١ - مَنْ + (قام)؟

٢ - أَ + (قام) + زيد أم عمرو أم خالد؟  
وإذن مَنْ = أَ + زيد، عمرو، خالد (إلى غير ذلك).

ثانيها: ينفي الصبان أن يكون أصل هذه الجملة هو:  
- أزيد قام أم عمرو أم خالد؟

وهي جملة اسمية وفقاً لقاعدة معينة هي أن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام، أما الذات فهو غير متغيرة فلا إيهام فيها.

ثالثها: إرادة الاختصار هي التي أدت إلى أن تضع اللغة كلمة مساوية في دلالتها للاستفهام والدلالة الإجمالية لتلك الذوات المفصلة التي لا يضبط عددها (زيد - عمرو - خالد - بكر - علي - أحمد) وكل اسم يصبح منه القيام ويدخل في نطاق معرفة المتكلم المستمع). وهذه الكلمة التي تساوى الاستفهام والذوات المفصلة التي يشملها (إنسان) هي (من).

رابعها: الاستفهام له الصدار، وقد تضمنت (من) الاستفهام مع دلالتها على الذوات المفصلة ف بذلك وجب تقديمها على الفعل، فصارت الجملة اسمية في الصورة لعرض تقدم ما يدل على الذات، ولكنها فعلية في الحقيقة لأن التركيب كله في دلالته يساوى جملة فعلية.

(١) حاشية الصبان على الأشموني ١٨٨/١.



وهذه الحاجة أشبه بمحاجة التحويليين في «النظرية النموذجية الموسعة» التي تشمل على مفهوم جديد هو مفهوم **الأثر Trace** الذي يمكن القول بمقتضاه، وفقاً لتشومسكي، بأن علم الدلالة بجملة يتعين بالبنية السطحية للجمل<sup>(١)</sup>. ويعرف تشومسكي الأثر (أ) بأنه عنصر معدوم من الوجهة الصوتية غير أنه يشير إلى الموقع الأصلي الذي كان يحتله في البنية العميقه عنصر معين كان قد تم حذفه أو إزاحته بواسطة تحويل معين، ومثاله:

رأيت زيداً - من رأيت (أ)؟

فالعلاقات المدارية (وهي تلك العلاقات التي تقوم على أساس دلالي بين الفعل والأسماء المحيطة به، وهي أقرب إلى نظرية العوامل في النحو العربي) تقرر أن العلاقة بين (من) والفعل رأيت هي علاقة ( فعل / موضوع).

رأيت زيداً

فعل فاعل موضوع

فموضوع الرؤية هو زيد، وتستمر هذه العلاقة ( فعل / موضوع) قائمة في حالة تقديم الموضوع (المفعول به حسب قواعد النحو العربي) بتأثير التحويل إلى الجملة الاستفهامية

وتنستوى (من) علاقتها المدارية بالفعل (رأى) في البنية السطحية

من رأيت؟  
(موضوع) ( فعل) (فاعل)

وعن طريق نظرية الأثر يمكن تعين العلاقة ( فعل / موضوع) بالبنية السطحية فقط وذلك لأنه أمكن الاحتفاظ بالنسق العميق أو المقدر المتمثل في (رأيت زيداً) قائماً في البنية السطحية المتمثلة في (من رأيت؟) عن طريق الأثر (أ) الذي يرتبط بما يُشبة الخطيط غير المرئي بالعنصر الذي حل الأثر محله:

(١) انظر التفصيل على بحث جون سيرل، تشومسكي والثورة اللغوية ١٤١، ١٤٢ (الفكر العربي - ع، ٨، ٩ - ١٩٧٩).



## من رأيت (١)؟

## فعل فاعل موضوع

(علاقة فعل / موضوع) بتوسط الأثر (أ) الذي حل محل الموضوع الأصلي القائم في البنية السطحية. أرأيت هذا التشابه بين ما يقوله الصبان وما يعرضه التحويليون هنا (مع ملاحظة أن هذه المحاجة تمثل رأي تشومسكي بعد مراحل مختلفة) (١).

وهناك بعض الكلمات حكم لها بأنها أسماء معارف لأن دلالتها مكتسبة من دلالة ما يساويها، فلذلك اعتدت أسماء معارف . هذه الكلمات هي «الضمائر» بفروعها المختلفة ، فكل ضمير يساوى في دلالته اسمًا ظاهرًا هو المتكلم أو المخاطب إذا كان الضمير الذي حضور - على حد قول ابن مالك - ذو الحضور هو المتكلم أو المخاطب ، أو هو الغائب إذا كان الضمير الذي غيبة . وقد أضاف الشراح إلى قول ابن مالك : «وما الذي غيبة أو حضور» قولهم : «أى مع اعتبار دلالته على الغيبة أو الحضور» (٢) . ومرادهم بذلك «الأسماء الظاهرة المستعملة في غائب أو حاضر ، فلما أمكن استبدال (أنا) باسم من يتكلم ، و (أنت) باسم المخاطب و (هو) باسم الغائب المتحدث عنه - وكل منها فروع ، والفروع لا تشتبه كما يقول ابن مالك - دل إمكان هذا الاستبدال على التساوى في الدلالة فحكم لها معنى بحکم واحد من حيث انتماها إلى قبيل مخصوص من أنواع الاسم .

لقد اخترت في هذه النقطة ثوڑجين فحسب ، هما أسماء الاستفهام والضمائر . وبعض أسماء الاستفهام قد تكون بصيغتها فقط أسماء شرط ، (ومر عرضًا اسمان من أسماء الأفعال) لكن أرى أن الحكم النحوي عليها ينبع من «دلالتها» لا من صيغتها ، وإن فإن صيغة بعضها واحدة ، ومعناها يتعدد . وأود أن أشير إلى أن هذه الفكرة يمكن تطبيقها على الجمل كذلك . فقد تكون صورة الجملة اسمية ولكنها في الحقيقة فعلية ، وقد تكون الجملة استفهامية ولكن دلالتها هي التقرير والإثبات ،

(١) انظر الهاشم رقم ٤٥ في البحث الثاني من هذا الكتاب.

(٢) حاشية الصبان ، ١٠٨/١ .



وقد تكون على هيئة الإثبات ولكن دلالتها الإنكار والنفي، وهكذا. وهنا يكون المعلول على العنصر الدلالي واصحافه في التصنيف، وهذه مسألة جديرة بالبحث على كل حال.

### هـ. هي التعريف والتنكير

قد يكون في بعض الأسماء علامة التعريف ووسيلته، كأن تدخل عليه (ال) أو يكون مضافاً إلى معرفة، ولكنه مع ذلك يتحكم عليه من حيث دلالته بأنه نكرة، ويترتب على ذلك أن يعامل معاملة النكرة في الجملة. وهنا يتتحكم العنصر الدلالي في العنصر الصوتي المنطوق ويفرض نفسه عليه.

ومن ذلك ما يعرف بالإضافة اللفظية أو غير المحسنة (ولا لاحظ أن تعبير «الإضافة اللفظية» يوحى بأن هذا جانب لفظي فقط غير معنوي)، ومن هنا كان النوع المقابل له يسمى إضافة معنوية). ومثال بالإضافة اللفظية: «مرفوع الرأس - عظيم الخلق - ضارب اللص» والبناء الظاهري المنطوق هنا أو اللفظي له شكل المعرفة من حيث إضافة الكلمة إلى معرفة، ولكن عميقها نكرة، أو بعبارة أخرى معناها معنى النكرة لأن كلا منها يساوى في الدلالة نكرة، فقد كان هذا التركيب في عمقه على نحو آخر ثم تحول إلى هذه الصورة:

مرفوع رأسه ← مرفوع الرأس  
عظيم خلقه ← عظيم الخلق  
ضارب اللص ← ضارب اللص

هذا الضرب من الإضافة لا يفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وهو نكرة، ويعامل في الجملة معاملة النكرة ب بحيث:

أـ تدخل عليه «رب» وهي لا تمحى إلا النكرات مثل قول جرير:

يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا

بـ يقع حالاً، والحال لا تكون إلا نكرة مثل قوله تعالى:



﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُجَادِلُ فِي اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴾<sup>١</sup> ثانية  
عِظِيفٌ لِيُضَلِّلُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [سورة الحج: ٩، ٨].

وقول أبي كثیر الھذلی :

سُهْدًا إِذَا مَا نَام لِلَّهِ الْهُوَجُلِ

فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفَوَادِ مِبْطَنًا

جـ۔ ينعت به النکرة مثل قوله تعالى :

﴿هَدَيَا بِالْبَلْعَكَبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥].

دـ۔ تدخل على المضاف في مثل هذا التركيب (ال) عند إراده تعريفه <sup>(١)</sup> مثل قول عترة:

والناذرین إِذَا لَمْ آلَقْهُمَا دَمِي

الشاقَّى عَرَضَى وَلَمْ أَشْتَهِمَا

قول الفرزدق :

شَفَاءُ وَهُنَ الشَّافِيَاتُ الْحَوَانِيمِ

أَبَانَا بِهَا قُتْلَى وَمَا فِي دِمَاهَا

وقول الآخر :

مِنِي وَلَانِ لَمْ أُرْجِعْ مِنْكَ نُوَالَا

الْوَدْ أَنْتَ الْمُسْتَحْسَنَةُ صَفْرَوِهِ

وقول الآخر :

إِلَى الْوَشَاءِ وَلَوْ كَانُوا ذُوِي رَحْمٍ

لِيْسَ الْأَخْلَاءَ بِالْمَصْنَعِ مَسَاعِهِمْ

ومن ذلك أيضًا الأسماء «مثل وغير» - وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشريك وشريكك وشريكها <sup>(٢)</sup> - فإنها إذا أضيفت إلى معرفة لا تكتسب تعريفاً إلا إذا كان هناك شيء معرفة قوله ضد واحد، وأريد إثباته ونفي ضدته، وعلم السامع ذلك فوصف به (غير) وأضيف غير إلى ضدته، فهو معرفة في هذه الحالة <sup>(٣)</sup> مثل «عليك بالحركة غير

(١) وذلك إذا كان المضاف مفرداً وكان المضاف إليه فيه (ال) أو مضافاً إلى ما فيه (ال)، أو إذا كان المضاف مثنى أو جمعاً مطلقاً.

(٢) انظر شرح الكلمة للمرتضى ١ / ٢٧٥.

(٣) هذا هو مذهب ابن السراج والسيراقي ويشكل عليه: «رَبَّنَا أَخْرِجَنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ» [فاطر: ٢٧] فإنها وقعت بين ضدين ولم تعرف بالإضافة لأنها وصف بها النکرة (الأسمونى ٢ / ٢٤٥)، وذهب المبرد إلى أن غير لا تعرف أبداً، وذهب بعضهم إلى أنها لا تعرف بالإضافة مطلقاً (انظر حاشية الصبان على الأسمونى ٢ / ١٥٥، ١٥٥).

السكون» فغير السكون - على هذا الرأي - تعد معرفة بالشروط السابقة كلها وهي جزء من السياق الخارجي .

وقد نقل أبو على الفارسي عن شيخه أبي بكر بن السراج رأيه في «غير ومثل» عند حديثه عن قوله تعالى جده : **﴿غَيْرُ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾** [الفاتحة : ٧] فقال :

«قال أبو بكر : والذي عندي أن (غير) في هذا الموضع مع ما أضيفت إليه معرفة . وهذا شيء فيه نظر ولبس ، فليفهم عنى ما أقول :

اعلم أن حكم كل مضاف إلى معرفة أن يكون معرفة ، وإنما تذكرت غير ومثل مع إضافتها إلى المعرف من أجل معناهما ، وذلك أنك إذا قلت : رأيت غيرك ، فكل شيء ترى سوى المخاطب فهو غيره . وكذلك إذا قال : رأيت مثلك ، فما هو مثله لا يحصى ، يجوز أن يكون مثله في خلقه ، وفي خلقه ، وفي جاهه ، وفي عمله ، وفي نسبة . فإنما صارا نكرين من أجل المعنى .

فأما إذا كان شيء معرفة له ضد واحد فهو معرفة ، وذلك نحو قوله : عليك بالحركة غير السكون ، فغير السكون معرفة ، وهي الحركة ، فكأنك كررت الحركة تأكيدا . وكذلك قوله :

### **﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرَ الْمَفْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾**

فالذين أنعم عليهم لا عقب لهم إلا المغضوب عليهم ، فكل من أنعم عليه فهو غير مغضوب عليه ، وكل من لم يغضب عليهم فقد أنعم عليه ، فهو مساوله في معرفته . هذا الذي يسبق إلى أخذة الناس وعليه كلامهم . فمتى كانت (غير) بهذه الصفة وقدد بها هذا التصد فهي معرفة . وكذلك لو عُرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب فقيل فيه : قد جاء مثلك لكان معرفة إذا أردت المعرفة بشبهك ، والمعرفة والنكرة بمعانيهما فكل شيء خلص لك من سائر أمته فهو معرفة<sup>(١)</sup> .

(١) أبو على الفارسي ، المخجة في علل القراءات السبع ١٠٦ / ١ ، ١٠٧ (تحقيق الأستاذ على النجاشي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ود. عبد الفتاح شلبي - تراثنا) .



وهذا الاحتجاج الذى قدمه ابن السراج ونقله عنه أبو على الفارسي إما كان من أجل أن يبين أن **﴿غَيْرِ الْمَفْتُوبِ عَلَيْهِمْ﴾** فى هذا السياق معرفة، ولكنه أنهى كلامه بما يشبه أن يكون قاعدة عامة مهمة هي أن المعرفة والنكرة بمعانיהם لا بصيغتهما أو بلغظهما . فالكلمة قد تكون على صورة المعرفة ولكنها نكرة بمعناها، ولذلك يقول ابن هشام عن الحال: «فَإِنْ وَرَدَتْ بِلِفْظِ الْمَعْرِفَةِ أُوكِتَ بِنَكْرَةٍ». ويعلق صاحب شرح التصريح على عبارة ابن هشام بقوله: «وَعَدَلَ عَنْ قَوْلِ التَّسْهِيلِ: وَقَدْ يَجِدُ مَعْرِفَةً، إِلَى قَوْلِهِ بِلِفْظِ الْمَعْرِفَةِ، لَأَنَّهُ لَيْسَ مَعْرِفَةً عِنْدَ الْجَمِيعِ وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى صُورَةِ الْمَعْرِفَةِ»<sup>(١)</sup>.

والى هنا أشار ابن مالك في الفيتة حيث يقول:

وَالْحَالُ إِنْ عَرَفَ لِفَظًا فَاعْتَدْنَاهُ تَنْكِيرٌ مَعْنَى كَوْحَدِكَ اجْتَهَدْنَاهُ

وَلَذِكَ يَرِى النَّحْوِيُونَ أَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِي هَذِهِ الْأُمْثَلَةِ مُسَاوِيَةٌ فِي دَلَالِهَا لِلنَّكْرَةِ:

- جاءَ وَحْدَهُ ————— منفِرداً

- رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ ————— عَائِدًا عَلَى بَدْئِهِ

- ادْخُلُوا الْأُولَى فَالْأُولَى ————— متَرَتبِينَ.

- جَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ ————— جَمِيعًا

- أَرْسَلُوهَا الْعَرَابَكَ ————— مَعْتَرَكَةً

وكما تعدد الحال التي تأتى بلفظ المعرفة نكرة، يعد كذلك الاسم المنعوت بالجملة الذى يأتي على صورة المعرفة نكرة. فمن شرط النعت بالجملة أن يكون منعوتها نكرة «إِمَّا لِفَظًا وَمَعْنَى نَحْوٍ» :

**﴿وَأَنْفُسُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾** [سورة البقرة: الآية ٢٨١] فجملة **﴿تُرْجَعُونَ﴾** فى موضوع نصب نعت لـ **﴿يَوْمًا﴾** وهو نكرة لفظاً ومعنى،

(١) الأزهري، شرح التصريح (١/ ٣٧٣).



والرابط بينهما الضمير المجرور بـ(فِي)، أو نكارة معنى للفظ، وهو الاسم المعرف بـ(ال) الجنسية كقوله - وهو رجل من بنى سلول -:

ولقد أمر على التثيم يسبّنْ فاغُفْ ثم أتول لا يعنينِ

فجملة (يسبني) في موضع جر نعت للثيم - وهو الذي <sup>الأصل</sup> الشحيح النفس - وصح نعته بالجملة نظراً إلى معناه، فإن المعرف بـ(ال) الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكارة. قاله ابن مالك في شرح التسهيل <sup>(١)</sup>.

في بعض النحوة - كما نرى - يعتمد بعنصر الدلالة في مسألة التعريف والتتكير بصرف النظر عن اللفظ أو صورة اللفظ، وكلامهم في ذلك واضح لا بس فيه. يقول أبو علي الفارسي : «إن هذه الأشياء التي فيها الألف واللام لما لم يرد بها شيء معين جرت مجرى النكرات» <sup>(٢)</sup> ومن هنا دخلت الفاء في خبر إن في قوله تعالى :

﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِكُمْ﴾ [سورة الجمعة: الآية ٨]

فحمل الكلام على معنى الجزاء «لأن الموت ليس يراد به موتٌ يعنيه إنما يراد به الشياع ومعنى الجنس وخلاف الخصوص» <sup>(٣)</sup>. ودخل معنى الجزاء - وهو لا يكون إلا في النكرات المهمة العامة - في «شهر رمضان» وهو معرفٌ بإضافته إلى معرفة، فدخلت الفاء في خبره في قوله تعالى :

﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلَيَصُمُّهُ﴾ [سورة البقرة: الآية ١٨٥]

لأن «شهر رمضان» وإن كان معرفة - كما يقول أبو علي الفارسي - فليس بمعرفة

(١) الأزهرى، شرح التصريح ١١١/٢.

(٢) أبو علي الفارسي، المسجدة ١١٤/١، ١١٥.

(٣) الفارسي، المسجدة ٣٦/١.



معينة، ألا ترى أنه شائع في جميع هذا القبيل لا يراد به واحد بعينه، فلا يمتنع من أجل ذلك من معنى الجزاء كما يمتنع ما يشار به إلى واحد مخصوص<sup>(١)</sup>.

وهكذا نجد أن عنصر الدلالة يتتحكم في مسألة التعريف والتنكير دون النظر إلى الصيغة التي يكون عليها الاسم، سواء أكان على صورة المعرفة - كمارأينا في الأمثلة السالفة - أم على صورة النكرة كما يكون في المثادى المعرف بالنكرة المقصودة، مثل «يا رجل» لرجل معين، وهو يصير معرفة بسبب القصد والإقبال المتكلّم عليه أي إلقائه الكلام نحوه، وقد قالوا فيه: إن «التعريف لم يحصل بمجرد القصد والإقبال مع كون الكلمة مناداة بدليل انتفائه في: أنت رجل عالم مع وجود القصد والإقبال»<sup>(٢)</sup>. ولذلك تعامل «النكرة المقصودة» معاملة المعرف المفرد في النداء من حيث بناؤه على ما يرفع به، وأما الاسم الباقى على تنكيره فإنه ينصب.

#### و-في الحمل على المعنى:

هناك وسيلة أصطنعها النحاة العرب في منهجهم ليجبروا بها كل صدع في «بناء الجملة» إذا لم يكن متراجعاً مع «البنية الأساسية»، وذلك بأن يحمل الكلام على معناه لا على لفظه، وسموا هذه الوسيلة - وهي ضمن وسائل أخرى للغرض نفسه - «الحمل على المعنى». وفي هذه الوسيلة يقوم العنصر الدلالي بخلاف كثير من المخالفات اللفظية المنطقية، وقد نسب النحاة هذه الوسيلة المنهجية إلى العرب أنفسهم، وهم أصحاب اللغة المتكلمون بها، فقالوا: إن «الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جداً»<sup>(٣)</sup>. وقالوا: «والحمل على المعنى كثير في كلامهم»<sup>(٤)</sup>. وحتى الأصماع عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول: فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها. فاستذكر أبو عمرو أن يلحق بالفعل (جاءته) علامة تأنيث الفاعل مذكر، فقال له: أنتو: جاءته كتابي؟ فرد الرجل قائلاً «نعم، أليس بصحيفة»<sup>(٥)</sup>.

(١) الفارس، الحجة ١/٣٥، ٣٦، ١٣٨/٣.

(٢) حاشية الصبان ٤٢٣/٢.

(٣) ابن جنن الخصائص ٤٠٦-٢.

(٤) ابن الأثيري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٩، ٨٠ (دار الشروق ١٩٩٦).

(٥) انظر الخصائص ٤١٦/٢.



فلما كان الكتاب في دلالته مساواها للصحيفة، والصحيفة مؤنة حمل الكتاب على معنى الصحيفة فأثّر الفعل بذلك.

ويقول ابن جنی عن الحمل على المعنى: «وما أكثر هذا التحوّل في هذه اللغة»، ويصفه بالاتساع، ويشبهه بالبحر الزاخر الذي لا ينضب ما ذه، ويلجأ في ذلك إلى الفاظ يُقرب في اختيارها فيقول:

«ويباب الحمل على المعنى بغير لا ينكش، ولا يفجع، ولا يؤتى، ولا يفترض، ولا يغضض، وقد أربينا وجهه، ووكلنا الحال إلى قوة النظر، وملاطفة التأول»<sup>(١)</sup>.

فالحمل على المعنى - إذن - وسيلة تأويلية، أو - إن شئت - وسيلة تحويلية، ولكنها تعتمد على المعنى.

ويقول ابن جنی أيضاً: «اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام مشوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً»<sup>(٢)</sup>.

وكان النحويون لا يلجئون للحمل على المعنى إلا إذا لم يمكن حمل الكلام على اللفظ والمعنى معاً. وهم يعتقدون أن «الحمل على المعنى واللفظ أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ»<sup>(٣)</sup>.

وقد صاحبت هذه الوسيلة خطوات النحو الأولى. وكتاب سيبويه فيه عاذج كثيرة من الحمل على المعنى، ومن ذلك أنه علق على هذا الرجز الذي عاد فيه الضمير مذكراً على مؤنث:

هل تَعْرِفُ الدَّارَيْعَفِيهَا الْوَرَزْ  
وَالدَّجْنَيْوَمَا وَالْقَجَاجَ الْهَمُورَزْ  
لَكُلُّ رِيعِ فِيهِ ذِيلٌ مَسْتَفُورَزْ

(١) السابق ٤٣٥/٢.

(٢) السابق ٤١١/٢.

(٣) ابن الأبارى، الإنصال ٥١١/٢.



ما يؤكد أن هذه الوسيلة أى «الحمل على المعنى» قدية غير منكرة في منهج النحواء.  
يقول سيبويه: «فقال (فيه) لأن الدار مكان، فحمله على ذلك»<sup>(١)</sup>.

ويناقش أبو على الفارسي هذا المثال «الرمان حلو حامض»، ويرى أن الخبر فيه وهو «حلو حامض» حال من ضمير يعود على المبتدأ لأنه لا يصح أن يتحمل أحد الأسمين ضميراً دون الآخر، فليس أحدهما بأولى من صاحبه بذلك. كما لا يصح أن يتحمل كل منهما ضميراً لأن ذلك يتنافي مع الغرض في الاخبار، لأنه إذا تحمل كل منهما ضميراً فإن الضمير يكون فاعلاً، فتصير كأنك أخبرت عن المبتدأ بفعل كل واحد من أسمى الفاعل، كأنك قلت: حلاً وحمْضَ، وليس الغرض كذلك ولا المراد». ولعلك تلاحظ هنا أن «المعنى» هو الذي يوجه إلى هذا الاتجاه، وإنما المراد أن الأول أى المبتدأ قد جمع الطعمين معاً. ولا يجوز أن يكون في الأسمين معاً ضمير واحد لأن هذا غير موجود في اللغة. وإذا امتنعت هذه الوجوه جميعاً، أعني وجوه تحمل الضمير في الخبر على النحو الذي عرضه أبو على الفارسي، لأنها غير مستقيمة للأسباب السالفة، ثبت أنه ليس في هذا الضرب من الخبر ضمير يعود على المبتدأ. ثم يقول أبو على بعد ذلك: فإن قلت: فَعَلَامَ يُحْمَلُ؟ قلنا: نحمله على المعنى، ونردّ الضمير في ذلك إلى المبتدأ في المعنى كما فعل ذلك في الصفة في قوله: مررت بِرجل قائم أبواه لا قاعدين! ألا ترى أنه لا عائد في لفظ هذه الصفة إلى الموصوف، وإنما يرجع إليه الذكر في المعنى كأنك قلت: لا قاعد أبواه».

ويوضح أبو على الفارسي بمثال آخر ما يحمل فيه الكلام على المعنى فيقول: «ونظير ما قلنا أيضاً في المبتدأ قوله:

**﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ الْذَرَرُتُهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرُهُمْ﴾** [سورة البقرة: الآية ٦]

ألا ترى أن الذكر (أى الضمير) يرجع إلى هذا المبتدأ أيضاً على المعنى، فنكمان الكلام وتقديره محمولان على المعنى كذلك في قولنا: هذا حلو حامض، الذكر

(١) سيبويه ٢/١٨٠.



عائد من المعنى، كما أنه مما ذكرنا في الصفة وفي قولهم: مررت برجل قائم وقاعد يعود على المعنى<sup>(١)</sup>.

والأمثلة على «الحمل على المعنى» كثيرة متنوعة لأنها تتناول ظواهر مختلفة، ولكن أبرزها تلك الأمثلة التي تتعلق بالتدكير والتأنيث، وهذه ماذج منها:

ـ قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بِارْغَاهُ قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨].

استخدم فيه اسم الإشارة الخاص بالمذكر مع أن المشار إليه مؤنث، والمعنى «هذا الشخص أو هذا المرئي».

ـ ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةً مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥].

لم يؤنث الفعل مع أن الفاعل مؤنث لفظي «لأن الموعظة والوعظ واحد» في المعنى.

ـ ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

ذكر الخبر «قريب» مع أن اسم إن مؤنث لأن الرحمة يعني «المطر» في هذه الآية، كما يقول ابن جنی: «وقيل إنما أسقطت منه التاء لأن الرحمة والرحم واحد فحملوا الخبر على المعنى، ورؤيه قوله تعالى:

﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِنْ رَبِّي﴾ [سورة الكهف: ٩٨]<sup>(٢)</sup> كما ينقل ابن يعيش.

ـ في قراءة أبي العالية: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨].

أنت الفعل مع أن الفاعل مذكر لأن الإيمان طاعة في المعنى<sup>(٣)</sup>.

ومن الحمل على المعنى كذلك باب قال عنه ابن جنی إنه باب «واسع لطيف طريف»، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به لأنه في معنى فعل يتعدى به،

(١) الفارسي، الحجة ١/١٥٠.

(٢) ابن يعيش، شرح المفصل ٥/١٠٢.

(٣) انظر المحتسب لابن جنی ١/٢٣٦.



ومن ذلك قوله تعالى: «أَحِلُّ لَكُمْ لَيْلَةُ الصِّيَامِ الرُّفُثُ إِلَى نِسَائِكُمْ» [سورة البقرة: الآية ١٨٧] لما كان في معنى الإفضاء عداه بـ(إلى).

ومثله بيت الفرزدق:

قد قتلت الله زياذاً عنى

لما كان ذلك في معنى: صرفه<sup>(١)</sup>.

وهذا الذي نظر إليه ابن جنی هنا على أنه حمل على المعنى عاليجه في موضع آخر تحت ما يمكن أن يسمى «الاتساع»<sup>(٢)</sup>، وهو ما تناوله بعض النحاة على أنه «التضمين».

ومن الحمل على المعنى كذلك ما يقول على «الحذف»، وقد أشرت إليه من قبل. ومن ذلك هذه الآيات التي ذكرها ابن جنی تمثيلاً لضرب من ضروب الحمل على المعنى مثل قول الشاعر:

يا ليت زوجك قد غدا متقلدا سيفاً ورمحا

ولما كان الرمح لا يتقلد، فقد قيل في تفسيره «أى وحاملا رمحًا». فهذا محمول على معنى الأول لا لفظه» ومن ذلك قول الآخر:

خلفتها بتنا وماء بارداً حتى شتت همسالة عينانا

أى وسقيتها ماء بارداً، وقوله:

تراء كأن الله يسجدُ أثفه وعينيه إن مولاه ثاب له وفتر

أى ويفقاً عينيه، لأن العينين لا تجدعان، وقوله:

تسمع للأجساف منه صرداً وفسي السيدين جُسناً ويددا

(١) ابن جنی، الخصائص ٤٣٥/٢.

(٢) انظر الخصائص ٢٠٨/٢ وقد عقد ابن جنی باباً في استعمال المحرف بعضها مكان بعض في الخصائص ٢٠٦/٢ وما بعدها.



أى وترى في اليدين جُسْنَةً (وهي البيس والصلابة) ويدداً (وهو التفرق) لأن الجسأة والبد لا يسمعان في اليدين ولكن يريان. قوله:

فَعَلَا فِرْرُوعُ الْأَيْمَهْقَانِ وَأَطْلَقَتْ  
بِالْجَلْهَتَيْنِ ظَبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا  
أى وأفرخت نعامها، قوله:

إِذَا مَا غَانِيَاتِ بِسَرْزَنِ يَوْمًا  
وَزِجْجَنِ الْحَوَاجِبِ وَالْعَيْوَنَا  
أى وكحلن العيون<sup>(١)</sup>.

ويقوم الحمل على المعنى كذلك بمعالجة المخالفة التي تبدو في السطح بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب، حيث يراعي في المعطوف عطفه على «معنى» نحوى قد كان يتبعى أن يكون عليه المعطوف عليه. يقول أبو الفتح «ومن المحمول على المعنى قوله».

طَافَتْ أَمَامَةُ بِالرَّكْبَانِ آوْنَةٌ      يَا حُسْنَتِهِ مِنْ قَوْمٍ مَا وَمُتَقْبَلاً  
لأن الأول في معنى : يا حسنة قواما<sup>(٢)</sup>.

فالحمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير، أو بين العبارة المنطورة والقواعد، أو - بما أوثره - بين بناء الجملة وبينيتها الأساسية. لقد كان النحاة - مثلا - يرون أن الفاعل لا يحذف مطلقاً، ولذلك حملوا الشواهد التي وردت ولا فاعل فيها، على المعنى ومن ذلك قوله:

فَإِنْ كَانَ لَا يَرْضِيكَ حَتَّى تُرْدَنِي      إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيَا

حمله الفراء على المعنى، قال: «لأن معناه: لا يرضيك إلا أن تردن، فجعل الفاعل متعلقاً على المعنى». وكان أبو على ينلظ في هذا ويكره ويتناكره، ويقول الفاعل لا يحذف. ثم إنه فيما بعد لان له وخفض من جناح تناكره. وعلى كل حال، فإذا كان الكلام إنما يصلحه أو يفسده معناه وكان هذا معنى صحيحاً مستقيماً لم أربه بأساً<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر الخصائص ٤٣١ / ٢ ، ٤٣٢ .

(٢) السابق ٤٣٢ / ٢ .

(٣) السابق ٤٣٢ / ٢ .



والعبارة الأخيرة مبدأ عام في العمل على المعنى، فالمعمول كله على المعنى في إقامة الكلام، وإن كان هذا «المعنى» عندهم متتنوعاً فهو أحياناً معنى دلالي، وهو في أحياناً آخر معنى نحوئي. فالغاية من الكلام معناه، ولا بد أن يستقيم مع غايته في النطق وإلا ففي التقدير. وقد كان العمل على المعنى وسيلة دلالية بارعة ربطت بين بناء الجملة وبينيتها أو بين سطحها وعمقها في منهج النحوة العرب، وكشفت عن دور المعنى أو الدلالة في التعقييد النحوئي أي ما كان اتساع هذا المعنى الذي يحمل عليه الكلام أو ضيقه، وبذلك يعد العمل على المعنى وسيلة أكثر شمولاً من كل ما جأ إليه النحوة في منهجهم مثل التقدير والتأويل والإضمار أو الحذف، لأنه وراء كل هذه الوسائل المختلفة، وهي جميعاً وسائل منهجية لتصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد، وهي تشير - كما يرى هنري فليش - إلى أن علم التراكيب كان بالأحرى تفسيراً للعلاقات الدلالية الكامنة وراء القول، بدلاً من أن يكون دراسة للوحدات المستعملة في القول<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر: مكانة البحث اللغوي العربي القديم من علم اللغة الحديث ٨٣ د. هياں كريديه (الفكر العربي العدد ٨، ٩ مارس ١٩٧٩). وقد طبق البحث على كتاب الجمل للزجاجي وقارن بين تناوله للظاهرة اللغوية وتناول اللغويين للمحدثين، وهو من صفحة ٦٧ إلى صفحة ١٠٢.



المبحث الرابع  
**فاعلية المعنى النحوي في النص**





## المبحث الرابع

### فاعلية المعنى النحوى فى النص

إن تجزئة النص من أجل دراسته ليست تجزئة يراد بها تخفيط هذه البقايا المجزأة، لكن يراد بها أن نفهم عقلياً حركة الأجزاء والعلاقة فيما بينها في الجسم الحى الذي نحبه، وهو النص. والسكنين التي تقطع هذه الأجزاء وتفصل بعضها من بعض أشبه بسكين الساحر الذى يخدع المشاهدين وهو يقطع جسم امرأة نصفين على المسرح، فيخيل للمشاهدين أنها قطعت حقاً، وإذا بهم يشاهدونها وهي تنهض بعد قليل وتنحنى للردة على تحية الجماهير؛ وذلك لأن التحليل في هذه المواطن لا يعمق الحزن والقطع، بل إنه في الحقيقة لا يقطع أبداً. إنه يميز الخصائص والجزئيات فحسب، ولا بد من أن تُرى الخصائص والجزئيات مرة أخرى في أماكنها الطبيعية قبل أن يومني الجهد ثمراته. فهذه التجزئة - إذن - تجزئة خيالية تدركها العين والفكير وحدهما، ولكنها تجلّى معرفتنا بالنص دون أن تحدث في كيانه خدشاً واحداً.

وكل دراسة لغوية لها غاية واحدة، أو ينبغي أن يكون الأمر كذلك. هذه الغاية هي فهم النص وتجليته وكشفه، ولذلك يتخد المدرس أساليب مختلفة وطرق متعددة كل منها يرمي من جانبه إلى جلاء شريحة فيه. وما تقسيم جوانب الدرس اللغوي إلى صوتي وصوافي ونحوى ومعجمى ودلالى إلا محاولة لتعرف هذه الجوانب مفصلة بحيث يعاد جمعها من جديد لتقدم صورة واضحة كافية للنص المدروس.

**والنص اللغوى الحى<sup>(١)</sup>** وحدة متلازمة من صورته المنطقية ونظامه النحوى

(١) الذى أعنيه بالنص اللغوى الحى هنا هو ذلك النص الذى لم يصنع من أجل التمثيل النحوى لغرض من أغراض التعليم، لأن التركيز فى المثال التعليمى فى النحو منصب على جانب واحد من جوانب النص هو جانب العلاقات النوعية، ومن هنا تنسى صلة «الشاهد» ببقية أجزاء النص، فيفقد الشاهد دفء الموقف ويصبح بارداً غناً مستكرها.



الذى يحكمه . وصورته المنطقية هى «مفرداته» المصوحة فى الجملة ، بكل خصائص هذه المفردات وقوانينها الصوتية والصرفية ودلائلها المعجمية الأولية الموضوعة لها ، أى التى يكثُر استعمالها فيها بحيث يشيع هذا الاستعمال بين أبناء البيئة اللغوية المعينة . ونظامه النحوى هو الهيئة التركيبية التى توجَّد عليها هذه المفردات منظومة فى الجملة من الفاعلية والمفعولية والظرفية والحالية ، وغير هذه وتلك من الوظائف النحوية ، مراعى فى ذلك كلَّ القوانين الخاصة بكل وظيفة نحوية على حدة من حيث شروط ورودها الخاصة ، ومن حيث قوانين ارتباط الكلمة التى تشغله بما تنضم معه في تركيب واحد مفيد .

والتللاحم بين المفردات ووظائفها النحوية فى الجملة تفاعل عقلى صوتى فى وقت واحد . وبعبارة أخرى ، هو تفاعل دلالي نحوى معاً لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر ، لأن المفردات من غير نظام نحوى يتحكمها ويربط ما بينها لا يتأتى لها اجتماع إلا فى التنظيم المعجمى فحسب . والتنظيم المعجمى عمل لا يقوم به التشكيل ، بل يقوم به الباحث اللغوى . والنظام نحوى من غير مفردات . تقوم به وتحقق وجوده العقلى . وعاء فارغ ولا يقوم إلا فى عقول أبناء اللغة ، ولا يجد سبيلاً لتحقيقه إلا فى الجمل الذى ينطق بها أبناء اللغة أو يكتوبونها ، وبينهم اتفاق جماعى عليها .

ومن هنا ، حرص النحويون العرب على أن يفرقوا بين مصطلحين هما : «الكلام» وهو عندهم عبارة عن كل لفظ مفيد يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه ، وهو الذى تحقق فيه وجود مفردات لغوية منظومة فى علاقات نحوية . وثاني المصطلحين هو «القول» ويطلقونه على الكلمة المفردة ، وعلى المفردات المركبة بلا فائدة ، وأيضاً على المركب المقيد . فكل كلام قول ، وليس كل قول كلاماً . فالكلام عندهم هو مربط الفائدة ومعقد الاهتمام لأن القول قد يكون مفردات بلا رابط نحوى يؤلف بينها ويستخرج معناها .

والدلالة النحوية التى ينهض بها النظام نحوى الكامن وراء المفردات المنطقية ، مع الدلالة المعجمية الأولية للكلمة تشكلان معاً «معنى» الكلمة فى الجملة ، وكلتا الجانبيين متتعاونان . ففى أحياناً كثيرة يقوم النظام نحوى للجملة فى سياق معين بتوضيح معنى كلمة لا يعرفها المستمع من قبل ، ويسمعها لأول مرة ، ولكن وضعها فى سياق نحوى معين يكشفها ويوضحها ويدفع المستمع إلى أن يحدس معناها



حدسًا صحيحاً. وفي أحيان أخرى يكون وجود كلمات بأعيانها في الجملة هادياً إلى تحديد وظيفتها النحوية (راجع: أكل الكلمثي يحيى وينونا بنو أبناثنا).

والاختيار بين جداول المفردات، أو مجموعاتها المصنفة في العقل الإنساني تصنيفًا دالياً معيناً، وجداول النظام النحوي أو مجموعاته بتنوعها المحدود المحصور، هو الذي ينبع جملًا صحيحة نحوياً ودلاليًا؛ فليس المعنى الجملة مجموع المفردات التي تتألف منها، بل هو حصيلة تركيب هذه المفردات في نظر معين حسب قواعد لغوية محددة، تماماً كما أن الساعة مثلاً ليست مجموع القطع المعدنية التي تتألف منها، وإنما هي آلة تتكون من هذه القطع حسب قواعد معينة لتؤدي وظيفة لا تؤديها أي من القطع وحدها، ولا تؤديها كل القطع مجتمعة إلا إذا ركبت بطريقة محددة. وكذلك آلة التبريد، مثلاً، لا تؤدي وظيفتها إلا إذا ركبت القطع التي تتألف منها بطريقة محددة. فإذا ركبت القطع ذاتها بطريقة أخرى فقد تصبح كومة من المعدن. وما يقل عن آلتى الساعة والتبريد يمكن أن يقال عن اللغة<sup>(١)</sup>. ويظهر تعاون هذين الجانبين عندما تختلف بعض العناصر المكونة للجملة صوتياً إذ يقوم الجانب العقلي وهو النظام النحوي بمراعاة هذا الحلف وأعتبره كأنه موجود، وكذلك عندما يكون هناك نوع من اللبس في المستوى الصوتي المنطوق.

ويتدرج مستوى الكلام من الإبلاغ غير الفنى إلى الإبلاغ الفنى عن طريق الاختيار بين هذين النوعين من الجداول «جداول المفردات وجداول النظام النحوى». وذلك أن الكلمة المعينة قد تقبل أن تدخل في علاقة المفعولية مثلاً مع فعل معين على سبيل الحقيقة (والحقيقة هنا حقيقة عرف)، فإذا دخلتها المتكلم مع هذا الفعل نفسه في علاقة الفاعلية - ولم تكن في العرف مما يقبل هذا النوع من العلاقة - فإن مستوى الكلام يتحول من الحقيقة إلى المجاز أو - إن شئت - من الإبلاغ غير الفنى إلى الإبلاغ الفنى<sup>(٢)</sup>.

وقد سلف القول بأن «المعنى النحوى» عند عبد القاهر الجرجانى يقصد به هذا التوفيق في الاختيار بين المفردات ووظائفها النحوية على الهيئة المرادة. وقد أقام

(١) د. داود عبد، التقدير وظاهر اللفظ صفحة ٦ (الفكر العربي - ع ٨، ٩ - مارس ١٩٧٩ م).

(٢) ليس كل إبلاغ فنى - بطبيعة الحال - مجازاً، وإنما المجاز وسيلة من وسائله، بل هو وسيلة مهمة.



عبد القاهر على ذلك نظريته المعروفة «النظم»، وعنى بشرحها في كتابه «دلائل الإعجاز» ولم يحد عنها قط على مدى الكتاب كله.

وقد كان جهد عبد القاهر الجرجاني يمثل في حقيقته اتجاهًا ناضجاً لفهم «معنى» النحو؛ إذ كان هذا الاتجاه ينظر للنحو على أنه تحصيل الخبرات المتنوعة بأساليب العربية أو تراكيبها، لا على أنه التمييز بين صحة الكلام وخطئه فحسب. وقد بدأ هذا الفهم الناضج للنحو ووظيفته في إشارات تحتاج لصياغة محكمة منذ سيبويه. «وقد قطن كبار النحاة أيضاً إلى أن الخبرة بتركيب العربية هي في الوقت ذاته خبرة بالأغراض التي تعبّر عنها اللغة. وبعبارة ثانية، أدرك النحاة أن هناك التحامًا بين ما يسمى تركيب وما يسمى باسم المعانٍ أو المخواطر. فالمعقولات العامة لم تكن عائقاً يعيق النحاة دون الإحساس الواضح أو المبهم بالصلة المتبادلة بين ما كان يسمى أحياناً باسم المعنى وما يسمى باسم المفهوم. وظل إحساس النحاة بالاختلاف في إدراك المعانٍ حافزاً يحفزهم إلى التمييز بين التركيب أو التنويع القائم في بنية اللغة. ظل إحساس النحاة قائماً بالعلاقة المتينة بين ما يسمى باسم اللغة وما يسمى باسم الأغراض أو المعانٍ»<sup>(١)</sup> حتى جاء عبد القاهر الجرجاني، وألف كتابه دلائل الإعجاز فجمع هذه الإشارات في نظرية محكمة بينت أن مستويات اللغة لا تتضمن في خارج الغوارق في الاستعمالات النحوية. «ومن هذه الناحية غزا عبد القاهر الشعر وفي عقله إيمان راسخ بأن الفهم الأدبي ظل إلى عهده آمانٌ مبهماً لأنها لا تحسن البحث عن الأدوات. ومن أهم هذه الأدوات النحو. فالنحو ليس موضوعاً يحفل به المشتغلون بالمثل اللغوية والذين يرون إقامة الحدود بين الصواب والخطأ، أو يرون الصواب رأياً واحداً. النحو مشغلة الفنانين والشعراء. والشعراء أو الفنانون هم الذين يفهمون النحو، أو هم الذين ييدعون النحو. فالنحو إبداع، وقضية الإبداع في النحو كانت غريبة إلى حد ما على أذهان الباحثين قبل عبد القاهر»<sup>(٢)</sup>. وقد تلخص جوهر رأى عبد القاهر فيما يسمى «المعنى النحوي» بالفهم الذي يجعل منه اختياراً دقيقاً بين اللفظ المفرد ووظيفته النحوية التي يحددها له النظام النحوي في الجملة.

(١) د. مصطفى ناصف، النحو والشعر، قراءة في دلائل الإعجاز: ٣٣ (فصل٢ - ع ٤ - أبريل ١٩٨١).

(٢) السابق ٣٦.



وتتألف المفرد مع وظيفته النحوية في انتصهار بشكل معنى جديداً أمر يتحقق عليه كثير من دارس النصوص وشارحيها، وبخاصة أولئك الذين يجعلون همهم هو النص اللغوي وحده. يقول رتشارد ب. بلاكمور في كتابه «ثمن العظمة The Expense of Greatness» فيما ينقله عنه ستانلى هاين: «لا بد من أن تكون الكلمات وطرق ترتيبها وتوالجها هي المصدر الأكبر المباشر لكل ما تتضمنه الفنون المكتوبة أو المحكية من تأثير. فالكلمات هي التي تلد المعانى، والمعانى محمولة فيها قبل أن تبدأ آلام المخاض. واستعمال الكلمات عند الفنان يمثل مغامرة في سبيل الكشف، والخيال وثاب، وهو يجوس بين الكلمات التي يمارسها.. غير أن المغامرة في حقيقة الكلمات تسعفنا على شيءٍ أبعد من حقيقتها يعني أنا نستطيع من خلالها أن نميز صورة حقيقتها الموقفة من صورها الأخرى المخفقة، ونستطيع أن نقيس أنواع الحقيقة التي حاولناها ومدى قوتها، بل نستطيع أن نحدس على وجه ما أحوال العرف والمعتقد الضروريين لإنجادها وإنباها»<sup>(١)</sup>.

من هذا النص نجد بلاكمور يعتمد على أمرين هامين في كشف ما تتضمنه الفنون القولية بعامة:

الأول: الكلمات، وهي المفردات اللغوية بكل ما تحمله من دلالات أولية عن طريق استعمالها.

الثاني: طرق ترتيب هذه الكلمات وتوالجها، وهذا يعني هيئتها التركيبية، لأن الكلمات لا تترتب إلا في جمل بينها توسيع أو علاقات نحوية توجد للكلمة قراءتها السياقية التي تظهر بها.

ولذا، كان هذا الناقد الذي وصف بأنه «لا يدانيه أحد في التحليل اللغوي» يعتمد في تحليله للشعر على إحصاء الكلمات «ثم يقرأ الكلمات حسب وقوفها في قرائتها»، كما فعل مع شعر الشاعر إ. كمنجز، إذ «أعلن أن غايته إنما هي دراسة لغة كمنجز ليتخد منها هادياً يهديه إلى نوع المعنى الذي يؤديه استعمال الكلمات.

(١) ستانلى هاين النقد الأدبي ومتارسه الحديثة ٢/١٠ (ترجمة د. إحسان عباس ود. محمد يوسف نجم -دار الثقافة بيروت -٣-١٩٧٨م).



ومضى في هذا السبيل، فجمع قائمة الكلمات التي يكثر ترددتها عند كمنجز، ولحظ أن كلمة «زهرة» من بينها أحبها إلى نفسه، وعد المواطن التي وردت فيها هذه الكلمة، ونبه إلى تعدد القرائن التي تستعمل فيها، واستنتج أن كلمة «زهرة» هي الكلمة المسيطرة على نفس كمنجز وخياله. ومن هنا التحليل اللغوي وغيره حدد طبيعة شعر كمنجز وأسهب في تبيان شأنه وقيمه<sup>(١)</sup>.

وكذلك فعل بلاكمور في تحليله لشعر لاس ستيفنز في كتابه «مزدوجات The Double Agent»، ولشعر إملي ديكنسون حيث يعلن أن عبقريتها تسجل «في الكلمات التي تستعملها وفي الطريقة التي تصنع فيها الكلمات»<sup>(٢)</sup> وما يشير إليه بلاكمور هنا من تمييز صور حقيقة الكلمات الموقعة من صورها المخفقة يشتمل - فيما يشتمل عليه - على ذلك الاختيار الدقيق الموفق لوضع الكلمات في علاقاتها. فكل من الكلمات والطريقة التي توضع فيها الكلمات - وهو ما ألح عليه بلاكمور - ضروري في الكشف عن المعانى المتضمنة في النص. فالكلمات هي التي تلد المعانى المحمولة فيها، وألام المخاض هي طريقة صوغ هذه الكلمات واستعمالها.

ونستطيع أن نقول إن الاختيار الدقيق للكلمات في نظامها النحوى هو أساس المعنى الذي يبحث عنه النقاد في العمل الأدبي، وكل معنى بعد ذلك مبني في حقيقته على هذا المعنى الذي يعطيه هذا الاختيار. وهنا تكمن عبقرية الشعراء الأفذاذ في استيلاد الكلمات معانى جديدة لم تكن لها قبل أن توضع في هذه التراكيب التي يختارونها.

وإذن بناء الجملة هو الذي يكشف عبقرية الشاعر ويظهر تفرده وامتيازه. إن الشاعر الفرد عليه أن يشق طريقه التميز من خلال كم المفردات الهائل الذي استخدمه قبله مئات الشعراء ومن خلال الأنظمة النحوية المحدودة، وعليه أن يختار بينها ما يجعله فريداً متميزاً ويعطيه تأشيرة الرحلة عبر العصور والأجيال. وكم من الكلمات تستعمل عند عدد من الشعراء، ولكنها في بعض الشعر تكون متلازمة مشعة مشحونة بالدلائل لأنها صادفت بناء دقيقاً وموقعًا نحوياً سليماً. وتكون

(١) السابق نفسه . ١١/٢ .

(٢) السابق نفسه .



هي نفسها في بعض الشعر الآخر قاتمة منطقية غير موحية ولا نافذة لأنها لم تصادف موقعها الملائم ولا بناءها المناسب. فليست القيمة في المفردات في ذاتها ومن حيث هي كذلك، ولا في النظام التحوي في ذاته ومن حيث هو كذلك، ولكنها في «الاختيار» الدقيق بين المفردات والنظام التحوي.

والكلمة في التركيب غيرها مجردة مفردة، لأنها مجردة مفردة لا هوية لها، ولكن شخصيتها الدلالية تميز عندما توضع في تركيب، ولأن «الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لتوضح معانيها في نفسها، ولكن لأن يضم بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها من فوائد»<sup>(١)</sup>. كما يقول عبد القاهر الجرجاني.

ومن هنا، كان لابد لفهم أي عمل فهما سلیماً أن يكون هذا الفهم قائماً على أساس من المعنى التحوي بالمفهوم الذي حاولت شرحه.

ومن هنا أيضاً، يمكن القول بحق: «إن مستويات اللغة لا تتضح في خارج الفوارق في الاستعمالات التحوية»<sup>(٢)</sup>. وفي سبيل الدعوة إلى تنمية نقد لغوي يكشف في العمل الأدبي حياة صيغه وما يعتريضها من عقبات، يجعل الدكتور مصطفى ناصف من إعادة القراءة لكتاب دلائل الإعجاز مدخلاً ضرورياً لهذه الدعوة «ويكاد هذا الكتاب يكون أهم ما كتب في اللغة العربية على الإطلاق، ولذلك كان الإمام به فريضة مطلوبة لكل دراسة لغوية يعنيها الإحساس بالصعوبات الكامنة وراء تراكيب بعضها من بعض وتعلقها بالمعنى».

ويعد أن يستعرض أمثلة من تناول عبد القاهر ويعيد قراءتها بأسلوبه الخاص وطريقته المتميزة يقول: «فلعلنا لا نغالى إذا قلنا على لسان عبد القاهر:

«إن رسالة الشعر ذات طابع نحوى. إن الخاصة المميزة للقول أو صورته الباطنية هي التحوى. ولكن علينا أن نعاني التحوى معاناة تليق بوجودنا. فالتحوى مظهر الحركة المستمرة التي تمتاز بها العاطفة والإرادة والفعل، وهو مظهر التوتر الذي يعني قيام الضديرين، وما قد يبذلو من الناحية الشكلية إصراراً وثباتاً قد يكتسي بفعل ذاتى

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز: ٤١٥.

(٢) د. مصطفى ناصف، التحوى والشعر: ٣٥.



ومصارعة، وما قد يسمى طليباً مستعلياً قد يحمل آثار الاستسلام والبحث عن القوة والثقة من خلال القول ذاته، وكم من إضافة هي خيالات كاملة اخترعها الإنسان»<sup>(١)</sup>.

ومعنى هذا أن كل ما يراد استخراجه من معانٍ كامنٍ في الصيغة المقوله بشقيها الصوتي والعقلي، أو بعبارة أخرى كامنٍ في المفردات ونظامها النحوي الذي يحكمها.

وأى معنى خارج عن هذا المستوى معنى مفروض على النص من خارجه. «من خلال النحو والخروج على النحو يجاذب الفنان منطق الشعور العادى ويشيع دلالات مجالية مستحدثة، ومن خلال النحو يمكن كشف الصياغة الباطنة وكشف ضرورة نسبية تتعلق بمجال معلوم بعمل فنى على حدة، وقد تمثل هذه الضرورة فى صيغة محورية. على أن الصيغة المحورية فى الغالب ثورة انصهار صيغ متعددة متشابهة ومتقابلة»<sup>(٢)</sup> وهذا القول شبيه بما نقلته عن بول روبرتس من قبل من أن الشعراء يستخدمون القواعد النحوية بوصفها نقطة انطلاق، ينطلقون منها يوترونها ويجرّبون بها محاولة الحصول على أكثر الطرق فاعلية وتأثيراً القول ما يريدون.

وليس المعنى النحوي بطبيعة الحال منعزلاً عن النص، أو يمكن أن يمكن أن يكون كذلك، ولذلك ينبغي النظر دائماً إلى المعنى النحوي بوصفه الجدلية المزدوجة الفتولة بإحكام من المفردات والنظام النحوي معاً، المنصهرة في بوقتة «الاختيار» بينهما بحيث تكون دلالة الكلمة الحقيقية في سياق بعينه وتكون جزءاً من دلالة الجملة كلها، ومن هنا تكون دلالة الكلمة حصيلة لاجتماع المعنى النحوي والمعنى المعجمي في سياق مخصوص.

وإذا كانت هذه المقوله الأخيرة صحيحة (وهي تكون دلالة الكلمة من المعنى المعجمي والوظيفي والسياقى معاً)، وكانت واضحة ومقنعة كذلك، فإننى أنطلق منها إلى مقوله أخرى هي أن «الأسلوبية»<sup>(٣)</sup> التطبيقية التي تعامل مع جانب واحد من

(١) السابق : ٤٠ .

(٢) السابق نفسه : ٤٠ .

(٣) الأسلوبية *stylistics* فرع جديد من الدراسات اللغوية وال النقدية، وهي معبر يصل بين الدراسات اللغوية والنقدية، وقد عرفت بأنها «وصف النص الأدبى حسب مناهج مأخوذة من علم اللغة». وهناك المحاجات متعددة لها، لن أتعرض لها هنا، ولكن أكتفى بالإحاله إلى عدد من الدراسات التي تناولتها في العربية :



- أ-. مفاتيح الألسنة لجورج مونان (ترجمة الطيب البكوش - تونس ١٩٨١م) في الفصل العاشر من صفحة ١١٣ إلى صفحة ١٤٤ دراسة موجزة عن الأسلوبية ونشأتها وأنواعها وأهم الآراء فيها. غير أن صعوبة هذا البحث تكمن في لغته المترجم بها وأصطناعه مصطلحات خاصة في مقابل نظرتها الفرنسية. وهذه سمة عامة للمترجمين التونسيين، وكان عريتهم ليست بغيرها.
- ب-. الأسلوبية والأسلوب: نحو بديل أحسن في النقد الأدبي، عبد السلام السدي (الدار العربية للكتاب - ليبيا، تونس ١٩٧٧) وهذا الكتاب مدخل لهذا الفرع من الدراسة لأن يعالج بعض القضايا الأساسية فيه، غير أنه يعيه صعوبة اللغة المستخدمة في صياغته بحيث تقف أحياناً عائقاً لاقادة القارئ المشرقى منه.
- ج-. علم اللغة والنقد الأدبي: علم الأسلوب، الدكتور عبد الرحيم (فصول - ع - يناير ١٩٨١) من صفحة ١١٥ إلى صفحة ١٢٢ . وهذا البحث على قصره مفيد جداً وواضح العرض ومرتب الأنماط ويؤدي غايتها في التعريف بعلم الأسلوب ونشأته والمجاهاته ومستويات التحليل فيه، ويشير إلى أهم مراجعه في الفرنسية والإنجليزية ويختتم البحث بلاحظتين مهمتين: أولاهما أنها عند كثرة من الباحثين إلى علم الأسلوب ويرى أن تناولهم يعيه غياب المنهج، والتركيز على سمات الألفاظ، لأن هؤلاء الباحثين يبذلون أغلب الجهد في محاولة تتبع الألفاظ وتطور مدلولاتها المادية عند المؤلف إلى مدلولات مجردة معتمدين في ذلك على المعاجم العربية القدية، ويرى أن كل ذلك غير جائز لأن المعاجم التي بين أيدينا لا تصلح في دراسة تطور الألفاظ ومدلولاتها. ومثل هذا العمل ينبغي أن يعتمد على النصوص وعلى الاستعمال، ثم إن هؤلاء الباحثين يطبقون على بحث الأسلوب طريقة الإحصاء تعليقاً شاملـاً بحيث يتنهى العمل دون أن تجد لهذا الجهد دفعاً فيما تحتاج إليه النصوص من تفسير، وثانية الملاحظتين يتسائل فيها الباحث بعد أن فقد علم البلاغة القدية مكانه في الدرس الحديث: هل يؤدى علم الأسلوب إلى نشأة ما يمكن أن يسمى البلاغة الجديدة؟ وهل يؤدي ذلك إلى ما يطلق عليه «النقد الشامل»؟
- د-. في الأسلوب الأدبي، على أبو ملحم (بيروت ١٩٦٨م) وهو من المحارلات المبكرة في هذا الفرع من الدراسة في ضوء علم اللغة الحديث، وهو بذلك قد تميزت به الأبحاث، ومع هذا فهو بحث موجز اقتصر فيه مؤلفه على ترجمة بعض الآراء من مؤلفين غيرين، وتكون قيمة في إشاراته إلى مصادر هذا العلم ومحاولاته نقل كثير مما تضمنته وإن كان ينقصها الترتيب.
- ه-. الأسلوبية الحديثة: محاولة تعريف، الدكتور محمود حيد (فصول - ع - يناير ١٩٨١م) من صفحة ١٢٣ إلى صفحة ١٣١ وقد عرض فيه الباحث ما هي الأسلوبية ومناهجها التي تجد نظائرها عند جورج مونان وغيره، ولكنه يشرحها بأسلوب واضح ويعرض بعد ذلك لشكلاً مناهج الأسلوبية، وفي آخره يشير إلى عشرة مصادر إنجليزية مهمة، وسوف أنقل هنا العبارة التي جعلها فرضية الأسلوبية الأساسية: «وتقوم هذه الفرضية على أساس أن النص الأدبي نص لغوياً لا يمكن سبر أغواره دون تحليل العلاقات اللغوية التي ينطوي عليها، ذلك لأن هذا التحليل هو الذي يقودنا إلى تفهم الشحنة الدلالية والمعاطفية الكامنة في النص والتي تؤثر في المتلقين، ولا يعني هذا كله شيئاً أكثر من أننا قراء ونقاداً لا يمكن أن ننفذ إلى قيمة العمل الأدبي إلا من خلال النص ذاته».
- و-. الأسلوبية: علم وتاريخ. وهو فصل من كتاب «نظرية الأدب» للكاتب البرتغالي فيكتور مانويل دي أجبيان إي سيلفا المترجم إلى الإسبانية، وقد ترجم هذا الفصل إلى العربية د. سليمان العطار (فصول -



جوائب النص - والإحصائية منها على وجه المخصوص - أسلوبية جافة لا تخدم إلا عنصراً واحداً لا يقوم بنفسه ولا يؤدي غاية كاملة الإفادة، ولا يحقق إيضاحاً وإنارة للنص المدرس. فهناك بعض الدراسات النقدية التي تصطنع الأسلوبية منهجاً، تهتم بتكرار بعض الوظائف النحوية وتواردها، مغفلة دور المفردات التي تشغلها (مثل تلك الدراسات التي تهتم بأنواع الجمل - اسمية أو فعلية<sup>(١)</sup>) - وبعض الأساليب كالشرط والاستفهام والنفي . إلخ)، وتعتمد على هذه الوظائف وحدها في استنتاج بعض التائج التي يرونها كافية في إيضاح جواب النص الأدبي. وهي محاولات - ولا شك - جادة مخلصة، ولكنها من وجهة نظر صاحب هذا البحث تقوم على ساق واحدة.

وهناك محاولات أخرى تقوم على إحصاء بعض مفردات خاصة مغفلة الوظائف النحوية التي تشغلها هذه المفردات في جملها، وتستنتج من مجرد ورود

= ع ٢ - يناير ١٩٨١ م) من صفحة ١٣٣ إلى ١٤٤ ، وهو يعرض لنشأة المصطلح وتاريخه واتجاهاته من خلال أهم النقاد الذين طورو دلائله وأكسوه قيمته العلمية مع التركيز بصفة خاصة على المدرسة الإسبانية في الأسلوبية، وفيه أفكار مهمة عن اللغة والشعر.

ز- خصائص الأسلوب في الشويات، محمد الهادي الطرابلسي (منشورات الجامعة التونسية ١٩٨١ م)، وهو بحث تطبيقي ضخم يقع في ٥٧٣ صفحة من القطع الكبير، بذلك فيه صاحبه جهداً كبيراً في تبع خصائص شعر شوقي الأسلوبية، منطلاقاً في ذلك من كل مظاهر الشعر عند شوقي التي يستوعبها «الشكل»، معتقداً أن هذه الخصائص الكلية هي التي تولد شعرية الشعر، وأنها بمقتضى ذلك هي التي تمثل مضمون الكلام الشعري الحق، وفي سبيل ذلك استعمل بعض المصطلحات العروضية والبلاغية والنحوية والصرفية القديمة، واصطنع عدداً من المصطلحات لوصف ظواهر مختلفة في الشويات. والكتاب دراسة جيدة ممتعة، وإن خلا في قليل من الأحيان من التفسير واقتصر على الإشارة إلى الظاهرة اللغوية دون أن يربطها بدلائلها الشعرية. وقد جاءت فيه بعض التفسيرات ساذجة، أو خاطئة لاعتمادها على خطأ في أصل ملاحظة الظاهرة اللغوية.

ح- في كتاب نظرية الأدب لأوستن وارين ورينيه ويليك الذي ترجمته محسن الدين صبحي فصل خاص بعنوان «الأسلوب والأسلوبيات» وهو الفصل الرابع عشر من صفحة ٢٢٣ إلى ٢٣٨ وهو على وجائزه مفيد وشائق في عرضه. (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والأدب والعلوم الاجتماعية).

وهناك عدداً هذه دراسات علمية كثيرة في أقسام اللغة العربية بالجامعات العربية تعتمد الأسلوبية منهجاً ومجالاً للبحث، وتطبق على شعر عدد من الشعراء القدماء والمحدثين.

(١) انظر موجاً للذلك؛ الدراسة التي كتبها عبد السلام المسني بعنوان «التضاد الأسلوبين ولإداعية الشعر - غوذج وِلد الهدي» (الصون - العدد ١ من المجلد ٣ - ١٩٨٢) ص ١٠٧ إلى ١١٩.



مفرد ما وتكراره وغلبة هذا التكرار على غيره من المفردات نتائج يرونها ذات صلة بالنص نفسه . ويعتقد أصحاب مثل هذه الدراسات أن هذا العمل كاف في تفسير النص وشرح أبعاده اللغوية ، وكان أمثل هذه المحاولات تعامل مع مفردات معجم من المعاجم اللغوية ، مع أن مدلول الكلمة في النص آت من صيغة الكلمة ووظيفتها التحويلية وسياقها معًا أو— بعبارة أخرى— من بنيتها الصوتية الصرفية وتعليقها التحوي (كما يؤثر عبد القاهر الجرجاني أن يسمى العلاقات التحوية) ، أو من بنيتها السطحية بكل ما يشكلها وبنيتها العميقية بكل ما يشكلها كذلك .

إن كُلَّ محاولة نقدية ، وبخاصة تلك المحاولات التي تعنى بالنص وحده ، تغفل فاعالية النظام التحوي ، إنما تهمل ما يمد المفردات في الجملة بالمعنى الأساسي العميق . وهذا المعنى الأساسي— بالمفهوم الذي سبق بيانه — له دوره الكبير في إقامة بناء التعبير المجازى— وهو أساس مهم من أسس التصوير الفنى — وذلك أن الكلمة مفردة لا تشكل ما يعرف بالمجاز أو الاستعارة أو التشبيه وما إلى ذلك ، بل لا بد من وجودها في تعليق نحوى يدخلها مع غيرها في علاقة نحوية من نوع ما . إن الاستعارة— كما يقول البلاغيون— تعتمد التشبيه ، والتشبيه لا يكون إلا في تركيب ، وإذا وجد التركيب وجدت العلاقة التحوية ، وقد تكون هذه العلاقة إسناداً أو نعناً أو إضافة أو غير ذلك ، وعندما تكون كذلك فمعنى هذا أنها ضمت كلمتين من مجالين دلاليين مختلفين على غير الطريقة المألوفة .

**إن إسناد الفعل «تقطى» إلى ضمير الليل في قول أمير القيس:**

**فقلت له: لما تقطى بصلبه وأردف أعيجازاً وناء بكل كل**

وتعلق الجار والجرور «وصلبه» به— فضلاً عن توجيه الخطاب له «فقلت له»— هو الذي أدى إلى وجود ما سمي بالاستعارة . فقد جعلت هذه العلاقات التحوية الذهن يتنتقل من مجال إلى آخر ، و«يستعير» ما يستخدم في مجال لاستخدامه في مجال آخر ، فاستعار للليل صلباً يتمتعى به ، إذ كان المجال الدلالي لكل ماله صلب ، يزيد في طوله شيء عند تقطيعه . ثم باللغ في ذلك فتنى بأن جعل له أعيجازاً أردف بها الصلب ، وثبت فجعل له كل كلًا أي صدراً قد ناه به . فاستوفى له جملة أركان



الشخص المستعار من المجال الدلالي الذي يدل على ماله صلب وكل كلمة من هذه، إذا أفردت، لن تكون فيها استعارة.

وإذن، لا يصح هنا أن يفرد الفعل «تقطى» من إسناده المخصوص هنا، ولا ما يتعلق به من الجار وال مجرور المخصوص كذلك. والكلمة المجرورة «صلب» بإضافتها إلى ضمير الليل تقوم بدور عظيم في تأكيد هذه الصورة المقوله من مجالها. ولا يمكن كذلك تجريد الفعل «أردد» من إسناده ومن وقوعه على مفعوله المخصوص «أعجزاً»، ولا تجريد الفعل «ناء» من إسناده ولا من تعلق الجار والمجرور «بكلكل» به كذلك. لأن «تقطى الليل بصلبه» غير «تقطى الجمل بصلبه». فصورة الفعل واحدة، وصورة الفاعل واحدة في الوظيفة و مختلفة في المجال الدلالي، وصورة الجار والمجرور واحدة، والمعنى مع ذلك يختلف في كل منها اختلافاً يبينا عن الأخرى. والسبب في ذلك هو «الاختيار» بين الحقول الدلالية للمفردات، فهو الذي أوجد هذه الفروق نظراً لاختلاف المجال الدلالي الذي جاء منه الفاعل في كلتا الجملتين ووجوده في العلاقات التحوية نفسها التي يوجد فيها الآخر.

إن أصحاب الأسلوبية الإحصائية المشار إليها آثنا يجردون بصنعهم هذه الكلمة من دلالتها الخاصة في التركيب عندما يتعاملون معها معزولة عن سياقها التحوى المخاص؛ وليس تردد «المفردات» أو «الأشكال التحوية» معزولاً وحده عن سياق النص، ومن البديهي - كما يقول تشيتشرين - أن يفضي تغيير الشكل التحوى مع المحافظة على المفردات والمضمون العام للنص إلى اتهامك روابط الأسلوب والمعانى الدقيقة التي لا تكاد ترى<sup>(١)</sup>، ولكنها ذات أهمية جوهرية، «لذلك يتطلب عدد المرات التي يستخدم فيها الكاتب هذا الشكل التحوى أو ذاك أهمية مشروطة ودرجة نسبية باللغة».

ولا يتوقف الأمر أبداً على استخدام حالة نحوية معينة أو عدم استخدامها، بل يتوقف على «الأهمية الأسلوبية التي يكتسبها في النص»، «والحسن الأدبي الذي يتمتع به الفنان الحقيقي يضطره إلى التنويع، وتجنب التكرار مهما كان نوعه حتى لو كان

(١) هذا ما يعبر عنه علماؤنا بقولهم: إن زيادة المبني تدل على زيادة المعنى. ويمكن تعديل هذه العبارة بحيث تصبح «كل تغيير في المبني يدل على تغيير في المعنى». وتحديد المعنى يراعى فيه بالطبع صيغ المفردات ووضعها التحوى مما.



تكراراً للحال، وتركيب اسم الفاعل، واسم المفعول أو الصيغة النحوية التابعة لها». ويقرر تشيتيرين أن ليس عدد الأفعال في النص الأدبي بذاته أهمية، وإنما المهم دلالتها الخاصة، ويقول: «يخطئ خطأ كبيراً من يحصر عدد الأفعال مفترضاً أنها تقوى تأثير السرد القصصي، فالأفعال تمتلك مهامات أسلوبية متباينة، إضافة إلى أن الأسماء لا الأفعال تكشف الحركات الانفعالية». ولنقابل بين هاتين الحالتين:

- وثبة إلى النافذة. ها هو على الأرض. عبر السياج. في الغابة.
- نام. حلم أحلاماً مختلفة. استيقظ. قطّى.

لا تحتوى الحالة الأولى على أي فعل، ولكن الأسماء تخلق فاعلية عالية. أما الحالة الثانية المتضمنة أفعالاً مترادفة فخالية من الفاعلية<sup>(١)</sup>.

ويرى أن الأشكال النحوية لا يكون لها أهمية أسلوبية إلا حين ترتبط بالسياق الذي يضعها فيه الكاتب، وليس اتفاق هذه الأشكال النحوية دليلاً على اتفاق دلالتها، بل إنها قد تشير إلى ظواهر أسلوبية مختلفة للغاية، متناقضة أحياناً، ولكنها تعتبر جوهرية بالنسبة لتلك الظواهر، وربما تتسم بالوضوح المؤثر، أو بانعزال كل حلقة فيها وبروزها «ولا يلغى احتواء البناء النحوي المتناظر على هذا المعنى الاستثنائي أو نقائه العلاقة بين المضمون والشكل، وإنما يكشف أنماطاً متنوعة من هذه الروابط»<sup>(٢)</sup>.

وإذن، لا المفردات وحدتها ولا «الأشكال النحوية» وحدتها كافية في إبراز السمات الأسلوبية الدقيقة للنص الأدبي<sup>(٣)</sup>، وإنما هو ذلك «الاختيار» الدقيق بينهما المرتبط بالسياق. وهذا ما أعنيه بالمعنى النحوي الدلالي.

(١) أ.ف. تشيتيرين «الأفكار والأسلوب: دراسة في الفن الروائي ولغته»، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢ (ترجمة د. حياة شراة). منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، ١٩٧٨م).

(٢) السابق: ٣٢٦.

(٣) لأن إحصاء المفردات منعزلة، أو الأشكال النحوية منعزلة عن السياق سوف يؤدي بالضرورة إلى تفسيرات متعصفة لا تنشأ إلا في ذهن المفسر وحده وسوف يحاول بطبيعة الحال أن يفرض هذه التفسيرات التعسفية على العمل الأدبي.



وما لا شك فيه أن هذه الجهود الأسلوبية تحاول مخلصة فهم الشعر وغيره من الأعمال الأدبية من خلال البناء اللغوي، وهي جهود مشروعة من حيث إن كل عمل يجعل النص نفسه مجالا له عمل مثير، ولكنها فحسب غير مكتملة وتحتاج إلى ترشيد، وقد يساعد النظر إلى المعنى النحوي الدلالي بهذا الفهم على وضع أساس سليم ينطلق منه تحليل العمل الأدبي تحليلا لغوريا مكتملا ناضجا.

إنني أخشى أن يفهم من ذلك أننى أدعو إلى «إعراب» النص الأدبي باسم تفسيره وكشفه بحيث يكتفى المفسر بأن يقول: إن هذه الكلمة فاعل أو تلك مفعول به إلى آخره.

إن الصيغة النحوية للجملة - وهي تمثل بنيتها الأساسية أو العميقة - تسهم بدور كبير في تحديد حركة المفردات على سطح الجملة كما رأينا، وهذا لا شك فيه، غير أن هذا الدور لا يلغى مطلقا قيمة اختيار المفردات في ذاتها، وذلك لأن الصيغة النحوية الواحدة قد تتحدد لما لا يمحض من الجمل التي يختلف سطحها من جملة إلى أخرى. فإذا أخذنا مثلاً لذلك الصيغة النحوية الآتية:

فعل + فاعل + مفعول به

فهل يمكن حصر الجمل التي تت俊ج وفقاً لهذه الصيغة النحوية؟ الإجابة عن هذا السؤال بالنفي بطبيعة الحال. وليس معنى هذا أن كل الجمل التي ترد وفق هذه الصيغة تنسق في سطحها الظاهر بتفسير واحد، بل إنها تختلف اختلافاً بيناً. وسبب هذا الاختلاف هو اختيار كلمات معينة لكل وظيفة منها، وهذا ما دعا التوليديين أخيراً إلى أن يتحولوا إلى البنية السطحية بعد أن كانوا لا يولونها اهتماماً كبيراً أول الأمر في التفسير الدلالي.

إن الكلمة تتفاعل مع وظيفتها تفاعلاً خاصاً يكسبها معنى خاصاً، وقدرة الوظيفة النحوية على التفاعل مع كل كلمة قدرة هائلة لأن هناك عنصراً مهماً يتفاعل معها هو عنصر الموقف والسياق، ولذلك لمجد الوظائف النحوية محدودة، إنما لو أخذنا كلمة (فعل) ووضعنها في دائرة وأخرجنا من هذه الدائرة شعاعاً لكل ما ينطبق عليه أنه فعل في العربية لكان عدد هذه الأشعة هو عدد الأفعال في العربية، وإنما: الفعل = كل كلمة في العربية يصدق عليها هذا المصطلح حسب قواعد العربية.



الفاعل = كل اسم في العربية يمكن أن يقوم بالفعل أو يتصرف به حقيقة أو مجازاً.  
 المفعول به = كل اسم في العربية يمكن أن يقع عليه فعل الفاعل حقيقة أو مجازاً.  
 وهكذا كل الوظائف النحوية. إن إعراب النص يناسب كل الكلمة في الجملة إلى وظيفتها فحسب ويكشف بذلك جانباً من المعنى، والاهتمام بالفرد وحده معزولاً عن وظيفته يفقد ما يشكل دلالته تشكيلًا حقيقياً. ولو رأينا التفاعل بين الوظيفة النحوية والمفرد الذي يشغلها لتجنبنا كثيراً من المزالق. هذا التفاعل هو مناط الرعاية والاهتمام وهو الذي يشكل «المعنى النحوي الدلالي» في أساسه.

إن كل قصيدة مثلاً - شأنها في ذلك شأن كل عمل أدبي - مكونة من عدد من الجمل بطبيعة الحال، وكل جملة منها مصوغة وفقاً لقوانين المعنى النحوي الدلالي في الاختيار والتفاعل بين المفردات ووظائفها النحوية<sup>(١)</sup>. هذه المجموعة من الجمل فيها ما يمكن أن نسميه «مرتكزاً صوئياً» قد يكون واحداً أو أكثر، ويمكن تسلیط هذا المرتكز الصوئي على كل الجمل في القصيدة فتتغيرها وتكتشفها. هذا المرتكز الصوئي قد اختيرت عفوياً ككلماته بدقة وأحکمت علاقاته النحوية بعنایة فاستحق بذلك أن يكون مفتاحاً للقصيدة يفتح الباب الترکيبي للدخول في عالمها الرحيب.

والتعامل مع التراكيب اللغوية في الشعر ينبغي أن يكون حذراً لأنه تعامل مع الفن. وهو مستوى عالٍ<sup>(٢)</sup> يكون فيه استخدام العلاقات الحقيقة بين المفردات، واستخدام

(١) انظر:

Richard M. Ohmann, Literature as Sentences, p.353-361.

وهو بحث ضمن كتاب يجمع عدداً آخر من الاتجاهات بعنوان:

Essays in Stylistic Analysis, Edited by Howard S. Babb. (New York 1972)

وانظر أيضاً:

Roger Fowler, Linguistic Theory and Study of Literature PP. 1-28.

وهو ضمن أبحاث كتاب:

Essays on Style and Language: Linguistic and Critical Approaches to Literary Style.  
 (Edited by Roger Fowler - London 1966)

(٢) تشير The Language Poets Use, P.72) Winifred Nowotny إلى أن الفرق بين اللغة في الشعر واللغة في غير الشعر يكمن في أن الأولى أعلى بناءً من الأخرى.

وانظر: Essays on Style and Language, P.10



العلاقات المجازية جنبا إلى جنب ، ولكن العلاقات الحقيقة نفسها تدخل في إطار غيرها من العلاقات المجازية وتنجذب إليه (وأساس العلاقات كلها علاقات نحوية) ويدخل غيرها في إطارها وينجذب إليها ، ويحدث بينهما من التداخل والتتجاذب ما يحتاج إلى التلطف في الكشف والإيضاح . والمرتكز الضوئي في القصيدة ليس شيئاً غبيباً ، أو فكرة مفروضة عليها من خارجها ، حتى لو كانت مستوحة من سيرة الشاعر الذاتية أو من وقائع تاريخية حدثت له أو لابست إنشاء قصيده ، أو من خصائص نفسية تميز بها بوصفه كاتباً إنسانياً . ولكنها تراكم لغوية واردة في القصيدة تستخدم الأداة التي أرادها الشاعر للإبلاغ من الأصوات والمفردات والعلاقات النحوية المصوقة بالاختيار والتفاعل في إطار المعنى النحوي الدلالي .

وليس هناك مكان معين ينبغي أن يوضع فيه هذا المرتكز الضوئي من القصيدة ، فقد يكون في أولها ، وقد يكون في آخرها ، وقد يكون في وسطها ، وليس هناك شرط يلزم بأن يكون بيته واحداً منها أو عدة أبيات ، أو يكون جملة واحدة أو عدة جمل ، وقد يكون جملة بسيطة أو مركبة ، قصيرة أو طويلة ، وقد يكون مفرداً معيناً يرددده الشاعر في قصيدهه متعدداً في علاقاته النحوية أو موحداً ، ولكنه لا بد أن يتبع سياقه مادام قد تردد في أكثر من موضع واحد . غاية الأمر أنه تركيب موجود في القصيدة وليس خارجاً عنها ، وعلى قارئي الشعر البحث عنه وإيجاده .

وقد يتفق متلقو الشعر على مرتكز ضوئي واحد في القصيدة ، وقد يرى كل منهم مرتكزاً ضوئياً غير الذي يراه الآخر ، المهم في ذلك كله أن يقدم كل منهم الدليل اللغوي على ما يراه ، ويبين قدرة مرتكزه المختار لديه على الكشف والإثارة .

ومهمة هذا المرتكز الضوئي - إذا كان هناك توفيق في اختياره من القصيدة - تكمن في أن كل عناصر القصيدة قد تفسر من خلاله سلباً أو إيجاباً أو سلباً وإيجاباً معاً ، وغريداً أو استجابة ، أو غرداً واستجابة معاً . فهو إذن مجهر يكبّر الإشارات الصغيرة ويسلكها في نظام العمل كله بالاتفاقها حوله .

إن التصديق بهذه المقوله يؤدى ضرورة إلى تعدد الاستجابة للقصيدة الواحدة وشرعية هذا التعدد ، ويربط تفسير الشعر بالأداة المستخدمة في صياغته ، ويعنى من التفسيرات التي يتظاهرها بعض الشارحين من الشعراء أنفسهم ، ويعطى ، بذلك ،



الحق في تفسير شعر الشعراة الذين رحلوا من مئات السنين ولم يبق لنا إلا شعرهم وحده. لأن التفسير في هذه الحالة تفسير موضوعي يعتمد على الطبقة الأولى من طبقات المعنى في الشعر، وهو المعنى النحوى الدلالي.

قد أبدو منحازا إلى جانب المعنى النحوى الدلالي بوصفه مدخلاً مهماً أو مدخلاً موضوعياً من مداخل فهم الشعر وتفسيره، بل هو أهم المداخل جميعها، وذلك لأن المعنى النحوى الدلالي نتيجة التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة لشغلها في بناء الجملة الواحدة، وفي إطار السياقين الخاص والعام، على أن ذلك لا يلغى المدخل الآخر ولا يقلل من أهميتها ما دامت معتمدة على التركيب اللغوى، بل إنها بطريقة ما تنضم إليه بوصفه أساساً موضوعياً للطبقة الأولى من طبقات المعنى التي لها فاعلية كبيرة فيما عدتها من طبقات.

لقد اهتم كثير من القدماء بفاعلية المعنى النحوى في شرح النصوص وتفسيرها، وهناك نماذج كثيرة يمكن أن يبين فيها مدى الاعتماد على فاعلية المعنى النحوى الدلالي<sup>(١)</sup>، على أنه يمكن تلمس فاعلية المعنى النحوى في بعض تفاسير القرآن الكريم، وبعض شروح الشعر وتفسير تراكيبه على تفاوت في ذلك. إن شارح النص عندما كان يحدد «إعراب» الكلمة ما في جملة من الجحمل بين بذلك أموراً مهمة، فهو -أولاً- يكشف المعنى النحوى الأولى الذي يمثل جزءاً مهماً جداً من دلالة الكلمة بانضمامه إلى الدلالة الأولية للكلمة. وهو -ثانياً- يحدد الوجه الذى سيتعامل به مع تفسيره لهذه الكلمة، لأن اختلاف الوظيفة النحوية يؤدى ضرورة إلى اختلاف الدلالة المراده من الكلمة في الجملة. وهو -ثالثاً- يريد أن يرسّس شرحه للتتصویر البياني في النص على أساسه السليم، فكل ما يكون تشبيهاً أو مجازاً أو استعارة... إلخ مبني في حقيقة الأمر على التعليق النحوى من قبل أن الكلمة المفردة لا تمثل شيئاً من ذلك.

(١) انظر مثلاً لذلك في كتاب الطراز ليحيى بن حمزة العلوى الجزء الأول من صفحة ١٢٨ إلى صفحة ١٧٩ وخاصة شرحه للأية الرابعة والخمسين من سورة الأعراف من صفحة ١٣٨ إلى صفحة ١٥٣ فقد استخدم فيها المعنى النحوى الدلالي استخداماً وأوضحاً كشف به عن كثير من مكونات الآية الكريمة.



وليس معنى ذلك أن الفكر لا يتعلق بمعنى الكلم المفردة أصلاً، ولكنه - كما يقول الجرجاني - «لا يتعلق بها مجردةً من معانٍ النحو ومنظروها بها على وجه لا يتأتى معه تقدير معانٍ النحو وتوكيدتها فيها». وصحيح أننا قد لا نلمس في بعض أثنيات هذا التناول إلا تعاملًا مسطحًا مع فاعلية المعنى النحوى، حيث كان يكتفى أحياناً باعراب الكلمات في الجملة [عرايا ساذجا غفلاً من التفسير]، ولكن هذا موقف على قدرة الشارح الخاصة في النفاذ إلى أسرار تأليف العبارة، وإن كان الأساس في ذاته سليماً، غير أن هذا لا يعد مطلقاً مسوغًا لإهمال فاعلية المعنى النحوى مثل هذا الإهمال المعيب كما يقرر ذلك أحد النقاد إذ يقول: «والواقع أن فاعلية النظام النحوى في خلق المعنى المتعدد غير مائة في أذهاننا، وهذه الفاعلية جزء أساسى من حيوية اللغة وقدرتها على أداء كثير من وظائفها. وقد بذل المتقدمون ما وسعهم من أجل توضيح هذه الملاحظة، فنظام الكلمات ونوع الترابط والانفصال بين العبارات والتفاوت الممحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة كل أولئك كان مجالاً واسعاً لكشف إمكانيات غير قليلة، ولكن يظهر أننا حتى الآن لا نقدر خطراً الفهم النحوى الناضج، أو نظن أن مراجعة المعانى أمرًا لا يهم المشتغلين بالشعر وفلسفة الفن»<sup>(١)</sup> والذي يقرره هذا الباحث هو ما كان عليه أمر تناول النصوص من فترة قريبة حيث كان المعنى النحوى مهملاً إهمالاً كاملاً، وعندما تردد صدى الدراسات الأسلوبية جنحت إلى الاهتمام بأحد شقى جدلية النص اللغوى المضفورة منهما معاً.

لقد ثبّتت العزلة بين جانبي النص عندنا نتيجة لإهمال فاعلية المعنى النحوى في تناول النصوص زمناً طويلاً، ولم تستثمر نظرية عبد القاهر الجرجاني، ولم تطور كذلك، وانصرف الدرس النحوى إلى التعليم والاهتمام بالقواعد فحسب. وعندما بدأت أولى بوادر دراسة الأسلوب<sup>(٢)</sup> لم يُعط للنحو دور أكثر من إرشاده إلى بناء

(١) د. مصطفى ناصف، دراسة الأدب العربي ٢١٤ (الدار القومية للطباعة والنشر) وانظر له أيضًا: نظرية المعنى في النقد العربي، البحث الأول «نظام الكلمات» من صفحة ٧ إلى صفحة ٣٧ (دار الأنيلس- ط ١٩٨١-٢).

(٢) في سنة ١٩٣٩ م ظهرت الطبعة الأولى من كتاب «الأسلوب. دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية» للأستاذ أحمد الشايب.



الكلمات اللغوية وتصريفها وبيان علاقتها معاً في الجمل والعبارات، وإعانته كذلك في تكوين التراكيب الصحيحة صحة نحوية بمفهوم بعض متاخرى النحوين «وبذلك تنتهى مهمته ما دام قد حقق لنا صحة العبارة في ذاتها بصرف النظر عن صلتها بالقراء أو السامعين»<sup>(١)</sup>. وكان النحو شئ خارجي بعيد عن القراء والسامعين يخدمه الكاتب أو المتكلم لصحة العبارة فقط، وكانه ليس نظاماً متفقاً عليه بين المتكلم والسامع أو الكاتب والقارئ. ونشوء الكلام يختار من هذا النظام ما يتوااء مع المفردات التي اختارها كذلك، ومجموع هذين الاختيارين هو التفاعل الذي يسمى المعنى النحوي الدلالي. والغريب أن صاحب «الأسلوب» يحدد بأنه «طريقة اختيار الألفاظ وتأليفها للتعبير بها عن المعانى قصد الإيضاح والتأثير، أو الضرب من النظم والطريقة فيه»<sup>(٢)</sup> وهل يكون «التأليف» أو «الضرب من النظم» إلا نظام النحو الذي اختاره المنشئ مع اختياره للألفاظ؟ ولكن هذا من آثار الفصل الذي طال عليه الأمد بين فاعلية المعنى النحوي وتعليم القواعد النحوية، وإن كان هناك أثر أكثر ضرراً على دارسي العربية وهو أنهم أخذوا ينظرون إلى النحو على أنه جانب قاعدى لا جدوى منه ولا خطر له في فهم بناء النصوص، ثم تدرج الأمر إلى النظر إليه على أنه قيد ثقيل على المتكلم وعائق من «عوائق الخلق الشعري»<sup>(٣)</sup>. وهذا القيد يجب التخلص منه. ومؤلاً قد خلطوا بين أمرين:

أولهما: العلامة الإعرابية التي تظهر على بعض الكلمات دلالة على علاقة نحوية معينة، وهذه العلامات جانب واحد من جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي.

ثانيهما: النظام النحوي جملة بما فيه من علاقات وقرائن مختلفة تكشف غنى وخصوصية في حركة الجملة العربية وتنوعها<sup>(٤)</sup>.

(١) الأسلوب ٢٦ (الطبعة السادسة ١٩٦٦ - النهضة المصرية).

(٢) الأسلوب ٤٤.

(٣) أندرى ميكال، الأدب العربي: ١١٦ (تعرّيف رفيق بن وناس وأخرين - تونس ١٩٨٠م).

(٤) تكفل الدكتور تمام حسان بجمع هذه القرائن المتشعبة وتصنيفها إلى قرائن لفظية ومعنوية وشرحها وبين دور كل منها في الجملة في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» ١٩٧٣م.



ويعد أن خلطوا بين هذين الجانبيين سوغوا لأنفسهم النظر إلى النحو كله من منظار العلامة الإعرابية وحدها، ثم استقلوها وغنووا الخلاص منها، وأخيرا صار الأمر إلى كراهة النحو وازدرائه.

والحق أن الأمثلة المصنوعة في كتب النحو لغرض التعليم وشرح القاعدة التحورية قد ساعدت - إذ فقدت الحيوية ودفعه النص الفعلى بفقدان دلالتها - على تأكيد ما رسم في أذهان هؤلاء وأولئك. ولذلك لابد من العودة إلى النصوص اللغوية الحية والعمل من خلالها على شرح المعنى النحوي الدلالي فيها، على أن يكون ذلك من الكلام «المستقيم الحسن» الذي أشار إليه سيبويه فيبين بذلك وجه حسن الكلام واستقامته.

والحمد لله أولاً وأخراً،



## مصادر البحث ومراجعةه

(١) باللغة العربية:

- الأمدي، علي بن محمد.
  - الإحکام في أصول الأحكام. (مؤسسة الحلبي - القاهرة).
- الأزهري، خالد بن عبد الله.
  - شرح التصريح على التوضیح. (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة).
- الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد.
  - شرح الأشموني على ألفية بن مالك. (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة).
- الألوسي، شهاب الدين محمود.
  - روح المعانى (دار إحياء التراث العربي - بيروت).
- الأمين، الشيخ محمد.
  - حاشية الأمير على مختن اللبيب، مطبوع بهامش مختن اللبيب (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة).
- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف (تحقيق محمد محی الدین عبد الحمید - القاهرة).
- انيس، الدكتور إبراهيم.
  - دلالة الألفاظ، (مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٥٨ م).
  - الأصوات اللغوية (مكتبة نهضة مصر).



- أولمان، س.
- دور الكلمة في اللغة (ترجمة وتعليق د. كمال بشر - القاهرة).
- بابي، ماريو.
- لغات البشر أصولها، طبيعتها، تطورها (ترجمة د. صلاح العريبي - القاهرة ١٩٧٠ قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة).
- تشرين، ا. ف.
- الأفكار والأسلوب دراسة في الفن الروائي. (ترجمة د. حياة شراره - مشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية - بغداد - ١٩٨٧م).
- د. تمام حسان.
- إعادة وصف اللغة العربية ألسنيا (اللسانيات واللغة العربية - الجامعة التونسية - ١٩٨١م).
- اللغة العربية معناها وبناؤها (الهيئة المصرية العامة للمطبوعات - القاهرة ١٩٧٣م).
- مناهج البحث في اللغة (الأنجلو المصرية، ١٩٥٥م).
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد.
- دلائل الإعجاز (دار مصر ١٣٥٧ هـ).
- ابن جن، أبو الفتح هشام.
- الخصائص (دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٢م).
- ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد.
- الأحكام في أصول الأحكام (مطبعة العاصمة - القاهرة).
- خرما، د. نايف.
- أصوات على الدراسات اللغوية المعاصرة (عالم المعرفة - الكويت ١٩٧٨م).



• حماسة، د. محمد حماسة عبد المطفيض.

-الضرورة الشعرية في النحو العربي، (مكتبة دار العلوم- القاهرة ١٩٧٩ م)  
وقد أعيد طبعه بعنوان لغة الشعر: دراسة في الضرورة الشعرية (دار  
الشرق ١٩٩٦ م).

-المعاني التحوية في البناء الشعري (البيان الكوريتية- ع ١٧٩ فبراير ١٩٨١)  
ضمن كتاب: اللغة وبناء الشعر، دار الصحوة ١٩٩٢.

-في بناء الجملة العربية (دار القلم- الكويت ١٩٨٢ م) وقد أعيد طبعه  
بعنوان بناء الجملة العربية (دار الشرق ١٩٩٦).

• الخضرى، الشيخ محمد.

-حاشية الخضرى على ابن عقيل (القاهرة ١٩٢٩ م).

• الخولى، د. محمد على.

-قواعد تحويلية للغة العربية (دار المريخ- الرياض ١٩٨١ م).

• الراجحي، د. عبد الله.

-علم اللغة والنقد الأدبي: علم الأسلوب، (فصل- العدد ٢ يناير  
١٩٨١ م).

-النحو العربي والدرس الحديث (دار النهضة العربية- بيروت ١٩٧٩).

• الرضى، رضى الدين محمد بن الحسن.

-شرح الكافية في النحو (الشركة الصحافية العثمانية ١٣١٠ هـ).

• زكريا، د. ميشال.

-الآلسينية العقلانية وانتقال علم النحو السلوكي (الفكر العربي المعاصر-  
العدد ٢٣ - ١٩٨٣ مركز الإنماء القومي بيروت).

• السامرائي، د. فاضل.

-معانى الأبنية في العربية (بغداد- ١٩٨١ م).



- السكاكى، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على.
  - مفتاح العلوم (دار الكتب العلمية).
- السعراى، د. محمود.
  - علم اللغة مقدمة للقارئ العربى (دار المعارف - ١٩٦٢م).
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر.
  - كتاب سيبويه (تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون - الهيئة المصرية العامة للكتاب - طبعت أجزاءه فيما بين سنتي ١٩٦٦ و ١٩٧٧م).
- سيرل، جون.
  - تشومسكي والثورة المغربية (الفكر العربى، العددان ٨، ٩ مارس ١٩٧٩م).
- سيلفما، فيتور ماتوييل دي [جيبيار إى سيلفما].
  - الأسلوبية: علم وتاريخ (ترجمة د. سليمان العطار، فصول العدد ٢ - ١٩٨١م).
- السيوطى، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر.
  - همع الهوامع فى شرح جمع الجواجم (تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون والدكتور عبد العال سالم مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت ١٩٧٥م).
- الشاطبى، أبو إسحاق.
  - المواقفات (المطبعة الرحمانية بمصر).
- الشايب، أحمد.
  - الأسلوب دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، (النهضة المصرية - الطبعة السادسة ١٩٦٦م).



- **الصبان، محمد بن علي.**
  - حاشية الصبان على شرح الأشموني (دار إحياء الكتب العربية).
- **الطرايلسن، د. محمد الهادي.**
  - خصائص الأسلوب في الشوقيات (من منشورات الجامعية التونسية ١٩٨١م).
- **عبد الرحمن، عبد الكريم مجاهد.**
  - الدلالة الصوتية والدلالة الصرفية عند ابن جنى (الفكر العربي - العدد ٢٦ - مارس ١٩٨٢م).
- **هبيده، د. داود.**
  - التقدير وظاهر النقوذ (الفكر العربي العددان ٩٨ - مارس ١٩٧٩م).
  - دراسات في علم أصوات العربية (مؤسسة الصباح - الكويت ١٩٧٩م).
  - زلات اللسان والمعجم الذهني.
  - (البيان - الكويت - العدد ٢٠٦ - مايو ١٩٨٣م).
- **الصلوى، يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم.**
  - كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز (دار الكتب العلمية - بيروت).
- **المسكري، أبو هلال.**
  - كتاب الصناعتين (تحقيق على محمد البجاري ومحمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - ١٩٥٢م).
- **عمادرة، خليل.**
  - رأى في بعض آثار تركيب الجمل في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر. (المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت - ١٩٨٢م).



• حمر، د. أحمد مختار.

- دراسة الصوت اللغوي (عالم الكتب - القاهرة - ١٩٧٦ م).

- علم الدلالة (مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع - الكويت - ١٩٨٢ م).

• حياد، د. محمود.

- الأسلوبية الحداثة محاولة تعریف. (فصل - العدد ٢ - يناير ١٩٨٢ م).

• الغزالى، أبو حامد محمد بن محمد بن محمد.

- المستصفى (بولاق - مصر).

- المنخول من تعلیقات الأصول (تحقيق د. محمد حسن هيتو - دمشق

الطبعة الثانية - ١٩٨٠ م).

• الفارس، أبو على الحسن بن أحمد.

- الخجۃ في علل القراءات السبع (بتحقيق على النجدى ناصف،

والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي، ومراجعة

محمد على النجار - تراثنا).

• فريحة، د. أليس.

- اللهجات وأسلوب دراستها (معهد الدراسات العربية - القاهرة

١٩٥٥ م).

• فليشن، هنرى.

- العربية الفصحى (تعریب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين - المطبعة

الكاثوليكية بيروت - ١٩٦٦ م).

• القرزويني، جمال الدين أبو المعالى محمد بن عبد الرحمن.

- الإيضاح في علوم البلاغة (شرح وتعليق وتنقیح الدكتور محمد عبد المنعم

خفاجي - دار الكتاب اللبناني - بيروت - ط٤ - ١٩٧٥ م).



• الماتقي، أحمد بن عبد النور.

- رصف المباني في حروف المعانى. (تحقيق أحمد محمد الخراط - دمشق ١٩٧٥ م).

• ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله.

- شرح الكافية الشافية (حقيقه وقدم له د. عبد المنعم أحمد هريدي - دار المؤمن للتراث - الطبعة الأولى - ١٩٨٢ م).

• المسدي، د. عبد السلام.

- الأسلوبية والأسلوب: نحو بديل السنى في النقد الأدبي (الدار العربية للكتاب - ليبيا - تونس - ١٩٧٧ م).

- الفكر العربي والأسننة (ضمن أبحاث كتاب السانيات واللغة العربية - الجامعة التونسية - ١٩٨١ م).

- التصافر الأسلوبي وإيذاعية الشعر - ثوذج ولد الهدى (فصل - العدل الأول من المجلد الثالث ١٩٨٢ م).

• المرادي، الحسن بن قاسم.

- الجنى الدانى في حروف المعانى (تحقيق فخر الدين قبلوة و محمد نعيم فاضل - حلب - ١٩٧٣ م).

• مصطفى، إبراهيم.

- إحياء النحو (القاهرة - ١٩٥٩ م).

• أبو ملحم، على.

- في الأسلوب الأدبي (بيروت - ١٩٦٨ م).

• الموسى، د. نهاد.

- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث (المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - ١٩٨٠ م).



• موتان، جورج.

- مفاتيح الألسنة (ترجمة: الطيب البكوش - منشورات الجليل - تونس ١٩٨١ م).

• ميكال، أندري.

- الأدب العربي (ترجمة رفيق بن وناس وصالح حيزم والطيب العشاش - الشركة التونسية لفنون الرسم - ١٩٨٠ م).

• ناصف، على النجدي.

- سيرته إمام النحوة (عالم الكتب - القاهرة - ط ٢ - ١٩٧٩ م).

• ناصف، د. مصطفى.

- دراسة الأدب العربي (الدار القومية للطباعة والنشر).

- نظرية المعنى في النقد العربي (دار الأندلس - ط ٢ - ١٩٨١ م).

- التحو والشعر: قراءة في دلائل الإعجاز (أصول - العدد ٣ - أبريل ١٩٨١ م).

• هايمن، ستانلى.

- النقد الأدبي ومدارسه الحديثة (ترجمة د. إحسان عباس ود. محمد

يوسف بجم - دار الثقافة - بيروت - ط ٣ - ١٩٧٢ م).

• الهروي، على بن محمد.

- الأزهية في علم الحروف (تحقيق عبد المعين الملوحي - دمشق - ١٩٨٢ م).

• ابن هشام، أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن أحمد.

- شرح قطر الندى وبل الصدى (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة).

- شرح شذور الذهب (تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد - القاهرة).

- معنى الليب عن كتب الأعاريب (دار إحياء الكتب العربية - القاهرة).

• ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن على.

شرح المفصل (القاهرة ١٩٣٩ - ١٩٣١ م).



(ب) باللغة الانجليزية:

• Allen, J . P . B & Buren P . V.

- Chomsky: Selected Readings. (Oxford University press -1972).

• Babb, Howard, S.

- Essays in Stylistic Anlysis. (New York - 1972).

• Burt, Mariana K.

- From Deep to Surface Structure, An Introduction to Transformational Syntax. (Harpar & Row, Publishers - New York - 1971).

• Chomsky. Noam.

- Aspects of the Theory of Syntax. (Cambridge, Mass. MIT Prees - 1965).

- Current Issues in Linguistic Theory. (The Hague: Mouton. 1964).

- Essays on form and interpretation. (North - Holland - 1977).

- Reflections on Language. (Panthon - 1975).

- Syntactic Structures. (The Hague: Mouton - 1957).

• Fowler, Roger.

- Essays on Style and Language:

Linguistic and Critical Approaches to Literary Style.

(Edited by Rogere Fowler - Routledge and Kegan Paul - London - 1966).

• Hooper, J . B .

- An Introduction to Natural Generative Phonology. (New York - 1976).



●Jespersen, Otto.

- The Philosophy of Grammar.  
(George Allen and Unwin - London 1924).

●Liles, Bruce L.

- An Introductory Transformational Grammar.  
(Prentice - Hall, Inc. Englewood Cliffs - New Jersay 1971).

●Lyons, John.

- Introduction to Theortical Linguistics.  
(Cambridge University Press 1968).

●Roberts, Paul.

- Modern Grammar (New York - 1968).

●Sapir, Edward.

- Language. (Harcourt, Brace 1921, Harvert 1949).

●Shahir El-Hassan.

- Meaning by Collocation With Illustrations from Written Arabic  
(المجلة العربية للعلوم الإنسانية - جامعة الكويت العدد ٨ - ١٩٨٢)

●Staal, J . F.

- Word Order in Sanskrit and Universal Grammer.  
(Holland - 1967).



## المحتوى

صفحة ٧

كلمة في البدء  
مقدمة الطبعة الثانية

مقدمة الطبعة الأولى  
من صفحة ١٩ إلى صفحة ٢٤

التقاء مناهج النحو والدلالة في البحث اللغوي المعاصر. ضرورة البحث في العلاقة بين النحو والدلالة. الهدف من هذا البحث. اهتمام النحو العربي منذ نشأته بالمعنى . الدراسات العربية في علم الدلالة واقتصارها على دلالة المفرد. التهيب من مجال الدلالة التركيبية . الصعوبات الكامنة في تحديد الدلالة التركيبية للجملة. المعنى النحوى الدلائى مطلب ضروري . المنطلق فى تناول هذا البحث . ضرورة العودة إلى النحو العربي بوعى جديد . خطر إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربى . مقارنة الأفكار الإنسانية مطلب حيوى . عرض موضوعات البحث . الدعوة لدراسة الثابت والتغير معًا .

تمهيد  
النحو: المفهوم والغاية  
من صفحة ٢٥ إلى صفحة ٣٥

ليست غاية النحو معرفة الصواب والخطأ في الإعراب فحسب . سبب الانحراف بغایة النحو إلى هذه الزاوية الضيقة . ضرورة البحث في كتاب سيبويه بوصفه أول أثر نحوى يمثل جهود المرحلة الأولى ، ويمثل نضج الفهم النحوى الراسى الذى يعنى بتميز



التركيب وكشف خصائصها. الابتعاد عن الغاية الحقيقة للنحو مع الزمن. دعوة عبد القاهر الجرجاني الناضجة لفهم النحو الصحيح. التقارب بين دارسي النصوص واللغويين دون أن يسهم النحاة فيه. المشتغلون بالنصوص هم الذين يقدرون النحو حق قدره. معنى الإبداع في النحو. عقبات في طريق هذا الإبداع النحوى. العودة إلى الفهم الصحيح لغاية النحو ضرورية. علماء فهموا الغاية من النحو فيما صحيحاً. التطور الذي أحدثه الدراسة اللغوية في غاية النحو. النحو يقوم على وصف سلية المتكلم. الربط بين الأصوات الكلامية ومعاناتها. تفسير العلاقات اللغوية بين نظام الأصوات ونظام الدلالات. العودة إلى المعنى النحوى الدلالي فيها إحياء للنحو. التقاء في الغاية بين بعض النحويين القدماء والفهم المعاصر.

### المبحث الأول

#### العلاقة بين الدلالة والنحو

من صفحة ٣٧ إلى صفحة ٦١

اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أفراضهم. الالتجاء حول هذا المفهوم. الوصف النحوى للغة ليس أصم خالياً من الدلالة. علم الدلالة فرع من فروع البحث اللغوى. الجھود في دراسة الدال والدلالة. الدلالة هي المعنى. الدلالة للوحدة اللغوية هي مدلولها. المعنى هو القيمة التي يتخذها المدلول في سياق واحد. مشكلة المعنى. ظهور الاهتمام بالجملة وهي أهم وحدات المعنى. اندماج النحو والدلالة. العودة إلى التفسير العقلى للغة. العنصر الدلالي وسيلة كشف. نزوع الدرس الحديث إلى عدم التفرقة بين الجانب النحوى والجانب الدلالي. التفرقة بين الجانبيين موروثة من التفرقة بين القواعد والمفردات المعجمية. لا يمكن تكوين جملة صحيحة انطلاقاً من القواعد النحوية وحدها أو من المفردات وحدها. ازدواج مكون العنصر الدلالي. جانب يقوم على اعتبار العلاقات النحوية، جانب يقوم على اختيار الكلمات المنطقية في الجملة. توقف كل من الجانبيين على الآخر. انكسار قاعدة الاختيار. محاور ترتكز عليها الجملة الصحيحة نحوياً ودلالياً. اهتمام القدماء ببعض هذه المحاور. يعيّب هذه الجهود أنها كانت موزعة. محاولة تعرف الجانب الدلالي عن طريق تفاعل الدلالة النحوية ودلالة المفردات. كسر دلالة المفردات الأولية إما أن يؤدي إلى الخطأ الدلالي، وإما أن يؤدي إلى الانتقال إلى



المستوى المجازى فى التعبير. استئثار علوم البلاغة العربية بكثير من الظواهر التى انكسر فيها قانون بلاغة المفردات الأولية. تفاعل المعنى النحوى الأولى والدلالة الأولية للمفردات هو «المعنى النحوى الدلالي». مشكلات علاقـة الدلالة بالنحو.

### المبحث الثاني

#### التفاعل بين الوظائف النحوية والمفردات

من صفحة ٦٣ إلى صفحة ١٠٩

لفتة سيبويه . بدور نظرية نحوية دلالية . نص سيبويه عن الاستقامة من الكلام والإحالـة . مناقشـة أمثلـة سـيبـويـه لـلكـلامـ المستـقـيمـ الحـسـنـ . مناقشـةـ أمـثلـةـ سـيبـويـهـ لـلكـلامـ المستـقـيمـ القـبـيـحـ . الكـلامـ المستـقـيمـ الـكـذـبـ . ليسـ الـكـذـبـ كـذـبـاـ أـخـلاـقيـاـ ولـكـنهـ كـذـبـ دـلـالـيـ . أـسـبـابـ الـكـذـبـ الدـلـالـيـ . الـاستـبـدـالـ فـيـ هـذـهـ الـأـمـثـلـةـ . تـدـرـجـ الـعـلـاقـةـ وـرـمـوزـ خـاصـةـ بـهـذـاـ التـدـرـجـ . الـعـلـاقـةـ النـحـوـيـةـ هـىـ التـىـ تـحدـدـ نـوـعـ التـرـكـيبـ . الـكـشـفـ عـنـ طـرـيقـ الـاسـبـدـالـ . عـنـدـمـاـ تـدـخـلـ الـكـلـمـةـ فـيـ مـرـاكـبـ اـسـمـيـ تـتـقـلـ إـلـىـ مـجـالـ دـلـالـيـ آـخـرـ . الـمـحـالـ مـنـ الـكـلـامـ . ضـرـبـانـ مـنـهـ . مناقشـةـ أمـثلـةـ سـيبـويـهـ لـلكـلامـ الـمـحـالـ ، وـالـمـحـالـ الـكـذـبـ . كـيـفـ تـأـتـىـ الإـحـالـةـ لـالـكـلـامـ . ضـرـبـانـ لـكـسـرـ قـانـونـ اـخـتـيـارـ الـمـفـرـدـاتـ . تـكـتمـلـ نـظـرـةـ سـيبـويـهـ بـإـضـافـةـ نـصـ آـخـرـ مـنـ كـتـابـهـ إـلـىـ هـذـاـ النـصـ . اـتـسـاعـ الـكـلـامـ . أمـثلـةـ مـخـتـلـفـةـ لـاـتـسـاعـ الـكـلـامـ . اـسـتـخـلـاـصـ تـقـاطـ مـهـمـةـ مـنـ نـصـ سـيبـويـهـ . كـلـ مـفـرـدـ لـهـ دـلـالـةـ أـولـيـةـ تـتـسـمـىـ إـلـىـ حـقـلـ دـلـالـيـ مـعـينـ . كـلـ كـلـمـةـ مـنـ حـقـلـ دـلـالـيـ مـعـينـ تـسـتـجـيبـ لـلـدـخـولـ فـيـ عـلـاقـاتـ نـحـوـيـةـ مـنـ نـوـعـ ماـ مـعـ كـلـمـاتـ أـخـرىـ عـلـىـ سـبـيلـ الـحـقـيـقـةـ أـوـ الـمـجـازـ . هـنـاكـ قـوـاـعـدـ تـرـكـيـبـيـةـ خـاصـةـ لـعـلـاقـاتـ النـحـوـيـةـ . التـجـريـديـةـ . مـصـطـلـحـ الفـروـقـ وـالـوـجـوهـ . اـخـتـيـارـ الـمـفـرـدـاتـ مـحـكـومـ بـقـوـاـعـدـ مـعـيـنةـ . قـدـ يـتـدـخـلـ مـجـالـ الـمـفـرـدـاتـ فـيـ تـحـدـيدـ الـهـيـثـةـ التـرـكـيـبـيـةـ . لـمـ الـقـدـماءـ لـبعـضـ هـذـهـ الـلـمـحـاتـ . تـقـارـبـ بـيـنـ آـرـاءـ اـبـنـ جـنـىـ وـيـعـضـ آـرـاءـ الـمـدـرـسـةـ التـوـلـيـدـيـةـ التـحـوـيـلـيـةـ . السـيـاقـ الـذـيـ يـكـوـنـ فـيـهـ الـكـلـامـ . ثـلـاثـةـ عـنـاصـرـ تـوـجـبـ لـالـكـلـامـ مـزـيـةـ فـيـ رـأـيـ الـجـرـجـانـيـ . تـطـبـيـقـاتـ مـنـ نـصـوصـ عـبـدـ الـقـاهـرـ الـجـرـجـانـيـ . الـاخـتـيـارـ هـوـ التـأـلـيفـ بـيـنـ مـرـاعـاةـ مـاـ يـقـتـضـيـهـ عـلـمـ النـحـوـ وـمـاـ يـقـتـضـيـهـ الـلـفـظـ مـنـ الـحـقـيـقـةـ وـالـمـجـازـ . التـقـاءـ فـيـ بـعـضـ الـآـرـاءـ وـبـعـضـ الـأـفـكـارـ بـيـنـ النـحـاـةـ الـقـدـماءـ وـبـعـضـ الـمـحـدـثـينـ .



### المبحث الثالث

#### العنصر الدلالي في بعض الظواهر النحوية

من صفحة ١١١ إلى صفحة ١٥٨

التفاعل بين العناصر النحوية والعناصر الدلالية. تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف. اختلاف دلالة الهيئة التركيبية الواحدة باختلاف السياق. مثال على ذلك السياق غير اللغوي. المقام. اهتمام سيبويه بهذا الضرب من السياق. السياق اللغوي وعناصره. تنغيم الكلام بوصفه سياقاً لغرياً ودوره. التنغيم يؤدي في الكلام المنطوق دور بعض الوظائف النحوية. التنغيم والنبر السياقي من القراءن اللفظية. دور العنصر الدلالي في ظواهر نحوية مختلفة. أمثلة لذلك. شرط دلالي في وظائف نحوية مختلفة: في التمييز. في الظرف. في الحال. في الإضافة. في المصدر المضاف. في اسم الفاعل إذا لم يكن صلة لـ (ال) وعمل فعله. في المصدر الذي يكون بدلاً من اللفظ بفعله. في الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع. في (أو) التي ينصب بعدها المضارع. في صيغة (فعيل) التي يستوى فيها المذكر والمؤنث. في الابتداء بالنكرة. في التزام النصب على المفعول معه. في بعض الظواهر النحوية: في الحذف. في اختيار وجه نحوى معين. في حرية الرتبة. في تصنيف بعض الكلمات. في التعريف والتوكير. في الحمل على المعنى.

### المبحث الرابع

#### فاعلية المعنى النحوي في النص

من صفحة ١٥٩ إلى صفحة ١٨٠

تجزئة النص من أجل دراسته لا يراد بها تخفيط الأجزاء. كل دارسة لغوية غايتها فهم النص وكشفه. النص اللغوي وحدة متلاحمة. التلامم بين المفردات ووظائفها النحوية تفاعل عقلي صوتي في وقت واحد، أو تفاعل نحوى دلالي معاً. تفريق النهاة بين مصطلحي «الكلام» و«القول». كيف يتشكل معنى الكلمة في الجملة. الاختيار بين المفردات والنظام النحوي هو الذي يتبع جملًا صحيحة نحوياً ودلالياً. تدرج مستوى الكلام من الإبلاغ غير الفنى إلى الإبلاغ الفنى. المعنى النحوي هو التوفيق في الاختيار. جهد عبد القاهر اتجاه ناضج لفهم معنى النحو. انصهار المفرد



مع وظيفته التحويلية يُشكّل معنى جديداً. اتفاق كثير من دارسي النصوص على هذا. فهم أى عمل يقوم على أساس من المعنى النحوي. كل معنى مراد استخراجه من النص كامنٌ في الصيغة المقولية بشقيها: المفردات ونظمها النحوي. ليس المعنى النحوي منعزلاً عن النص. الأسلوبية التطبيقية تتعامل مع جانب واحد من جوانب النص. الأسلوبية الإحصائية جافة. كل محاولة نقدية تعفل فاعلية النظام النحوي تهمل ما يمده المفردات في الجملة بالمعنى الأساسي العميق. دور هذا المعنى الأساسي في بناء التعبير المجازى. كل قصيدة مكونة من عدد من الجمل. التعامل مع التراكيب اللغوية في الشعر ينبغي أن يكون حذراً لأنه فن. في كل قصيدة مرتكز ضوئي. المرتكز الضوئي جُملٌ معينة. المعنى النحوي مدخل موضوع لفهم الشعر وتفسيره. اهتمام القدماء بفاعلية المعنى النحوي. العزلة بين جانبي النص نتيجة لإهمال فاعلية المعنى النحوي في تناول النصوص. ضرورة العودة إلى المعنى النحوي الدلالي في شرح النصوص وتفسيرها.

#### مصادر البحث ومراجعه

من صفحة ١٨١ إلى صفحة ١٩٠

(١) باللغة العربية .

(٢) باللغة الإنجليزية .

رقم الإيداع ٩٩/١٥٠٤٨  
L.S.B.N. 977 - 09 - 0576 - 3

**مطبع الشروق**

القاهرة : ٨ شارع سيني المصري .. ت: ٤٠٢٣٣٩٩ .. ماسن: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)  
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - ماسن: ٤٠٨١٧٧٦٥ (٠١)





# النحو والدلالة

مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي

تائشى في البحث اللغوى المعاصر مناهج النحو والدلالة، وقد جمعهما في بعض الاتجاهات العلمية منهاج واحد، ظهرت معه بعض المشكلات، وأثيرت حوله بعض التساؤلات.

من هنا - ولأهمية هذا المجال - كانت ضرورة الكشف عن جانب التقاء النحو والدلالة في التراث النحوي؛ لتحقيق بذلك العودة الوعائية البناءة إلى النحو العربي، بهامه من من دور فعال في فهم النص وكشفه.

وجاء هذا الكتاب عن رغبة صادقة ملحة من صاحبه في لفت الانتباه إلى الدور الذي يقوم به المعنى النحوي الدلالي في بيان الصن، وقد شغله أن تكون لدينا - نحن العرب - نظرية خاصة تقوم على معطيات ثقافتنا، من تراثنا ومن تجارب الآخرين في الوقت نفسه، فيكون لنا كيان خاص، نؤمن به ونشق ولنعتز.

هذا الكتاب منشور في

